آفاق برلمانية

خاص
مرفق مع العدد ملحق خرائط

٢٧ أيلول ٢٠٠٧ م المجلد الحادي عشر العدد ٥ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 27 Sep 2007 Volume 11, No. 5

اجتماع الخريف: عملية سلام بدون سلام

بقلم: هاني المصري

بعد جولة وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس الأخيرة، واجتماع اللجنة الرباعية الدولية، ولقاء القمة الفلسطيني الأميركي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بات واضحاً أن الجهود الرامية لعقد اجتماع الخريف أخذت من حيث الشكل دفعة إلى الأمام. فقد أصبح موعد هذا الاجتماع محدداً، في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني القادم، والمشاركون أصبحوا معروفين. والإجتماع سيعطي الأولوية للمسار الفلسطيني، وسيكون جوهرياً ويتناول القضايا الأساسية.

وحتى لا يبني أحد قصوراً على الرمال على هذه الدفعة، نحيله إلى ما قالته رايس بعد اجتماع اللجنة الرباعية بأن اجتماع الخريف "سيعطي شيئاً ما للناس، وسيصادق على ما يتفق عليه الفلسطينيون والإسرائيليون، وهذا بصراحة كل ما في وسعنا القيام به".

إذن، الاجتماع سيتناول القضايا الجوهرية، لكنه غير مطالب بحلها. الاجتماع لا يملك صلاحية التفاوض أو التدخل، وإنما مطلوب منه المصادقة على ما يتم الاتفاق عليه، وهذا يجعل المشاركين أقرب إلى لعب دور شاهد الزور.

الدفعة التي أخذها اجتماع الخريف، حصلت بعد نجاح حكومة أولمرت بخفض سقف التوقعات منه، بعد أن لوت ذراع رايس، التي أخذت تتحدث عن خروج الاجتماع ببيان مشترك، بعدما كانت تتحدث عن "إحداث اختراق" في عمليه السلام. وبهذا، تكون رايس وإدارة بوش قد انحازتا إلى الموقف الإسرائيلي، وابتعدت واشنطن عن الموقف الفلسطيني الذي يطالب بالتوصل إلى اتفاق حول صيغة حل نهائي مجدول زمنياً، ومنضبط للمرجعيات المعروفة لعملية السلام، وبحيث تأخذ شكل اتفاقيه إطار. أما أولمرت، فكان موقفه في البداية يتراوح ما بين الاستعداد للتوصل إلى إعلان مبادئ وبين بيان مشترك، وانتهى به الأمر إلى الخيار الثاني.

كالعادة، وبسرعة البرق، تبنت الإدارة الأميركية ما انتهى إليه أولمرت. وحجتها لتبرير هذا الانصياع بسيطة، وهي أن حكومة أولمرت أفضل ما هو متوفر في إسرائيل، والبديل عنها أسوأ منها؛ سواء أكانت حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو أم إيهود باراك.

أصبحت زيارات رايس إلى المنطقة روتينية ومملة ولا تحمل جديداً، وحركه بلا بركة، لدرجة أن رايس نفسها باتت تدرك بعد اثنتي عشرة زيارة لها حتى الآن، وبعد الصفعات التي وجهت لها من الحكومة الإسرائيلية، أن إسرائيل ليست جاهزة للسلام، وأن أقصى ما يمكن تحقيقه مجرد استئناف لعملية مفاوضات ستكون حتماً طويلة. فأولمرت يعاني من مشكلات جدية داخل حزبه "كاديما"، ويتعرض لمزايدات من داخل حكومته لا تقتصر على حزبي "شاس" و"إسرائيل بيتنا"، بل يشارك بها حزب العمل وزعيمه باراك، الذي ينافس حزب الليكود وزعيمه نتنياهو في عزف لحن عدم وجود شريك فلسطيني قادر على تطبيق ما يلتزم به. لذلك، حذر باراك من تقديم تنازلات "كرمال عيون" إدارة أميركية راحلة، ودعا إلى أن يكون البيان الذي سيصدر عن اجتماع الخريف وسطياً عاماً، بحيث لا يشعر الفلسطينيون بالذل والاستغلال، فيما لا يشعر الإسرائيليون بأنهم قدموا تنازلات جوهرية في قضايا أساسية من دون مقابل!

ويعارض باراك أيضاً، أن يتضمن البيان المشترك بنداً يحدد الحدود المستقبلية، ويفضل الصياغة الضبابية التي تذكر بقرار مجلس الأمن ٢٤٢، مزايداً بذلك على أولمرت الذي يبدو أقل تشدداً من باراك في هذا البند، على الرغم من تشدده في قضيتي القدس واللاجئين. باراك وتسيبي ليفني وشاؤول موفاز وآفي دختر، وغيرهم من قادة "كاديما" وحزب العمل، يصرون على ضرورة عدم التقدم حتى يثبت الفلسطينيون أنهم قادرون على محاربة "الإرهاب"، وتطبيق ما يلتزمون به، وهذا غير ممكن في ظل ضعف السلطة في رام الله، وسيطرة "حماس" على قطاع غزة. لذلك، يطالبون بامتناع إسرائيل عن عرض مواقف في البداية حتى لا تكبل نفسها بها. أما أولمرت، الذي يبدو متحمساً لإحياء "عملية السلام"، فيعتقد أن تجاهل المعتدلين الفلسطينيين تماماً يؤدي إلى سيطرة "حماس" في الضفة، كما أن إحياء "عملية السلام" يمثل طوق نجاة لحكومته. لكنه أدرك بعد المعارضة الشديدة في حكومته وحزبه وداخل إسرائيل، أنه لا يستطيع أن يمضي بعيداً في "التنازلات"، لذلك صرح يوم الاثنين الماضي بأن لقاء واشنطن في الخريف ليس مؤتمر سلام، بل لقاء لدعم العملية السياسية، وتوفير الغطاء لها، وسيتمخض عنه بيان مشترك لا أكثر. لقد أكد أولمرت أنه "لن يكون هناك أي انحراف عن خارطة الطريق والتسلسل الذي تحدده، لأن هناك تساؤلات حول المدى الذي يستطيع الفلسطينيون به تحقيق الالتزامات التي يتعهدون بها، الأمر الذي سيضعهم تحت الاختبار قبل أن نحتاج لصنع السلام"!

تأسيساً على ما تقدم، فإن اجتماع الخريف مجرد انطلاقة يتم فيها استئناف جديد للمفاوضات، وهو اجتماع إما ألا يتوصل إلى شيء، وهذا كارثة لن تسمح الإدارة الأميركية بحدوثها، وإما اجتماع سيصدر عنه بيان مشترك يحدد النوايا ويكون عاماً فضفاضاً، ولا يسمن ولا يغني من جوع، لكنه يساعد على إطلاق وهم جديد بأن عملية السلام عادت إلى الحياة، وأنها سرعان ما تحقق أهدافها. أما في الحقيقة، فإن السياسة الأميركية التي تقود عملية المفاوضات، هي سياسة إدارة الأزمة وليس حلها، لأن الحل يتطلب: إما الضغط على إسرائيل، وإما زيادة الضغط على الفلسطينيين. والضغط على إسرائيل غير وارد، لأن إدارة بوش تدعمها بلا حدود، وهي مشغولة كلياً بما يجري بالعراق، وبالإستعدادات للحرب مع إيران التي يمكن أن تلعب إسرائيل فيها دوراً محورياً بها. والمزيد من الضغط على القيادة الفلسطينية يمكن أن يؤدي إلى سقوطها، سواء إذا استجابت لهذا الضغط الجديد أم لم تستجب.

إدارة الأزمة وليس حلها، هذا هو المطروح حالياً وإلى أجل غير مسمى، وذلك لمنع نشوء فراغ، لأن الطبيعة تكره الفراغ، ولأن الفراغ يمكن أن تملأه العناصر المناوئة للسياسة الأميركية ولإسرائيل. لذلك، سيكون لدينا الآن، وبخاصة بعد اجتماع الخريف، مثلما كان لدينا قبله، عملية سلام بدون سلام. فالمهم أن تكون هناك دائماً حركة. المهم أن تكون هناك مبادرة وراء مبادرة، من تقرير ميتشل إلى خطة زيني وتينيت ومؤتمرات بلير، ورؤية بوش إلى خارطة الطريق، وخطة دايتون، وأخيراً لقاء الخريف. والخطير جداً أن هذه المساعي والمبادرات لا تصل إلى أي مكان، سوى أنها تكون غطاء لما تقوم به إسرائيل على الأرض من خلق حقائق تجعل الحل الإسرائيلي أكثر فأكثر هو الحل الوحيد المطروح عملياً.

الفلسطينيون والعرب، على الرغم من غيظهم من إدارة الأزمة ومطالبتهم بحلها، لا يملكون هامش مناورة واسعاً، لأنهم قيدوا أنفسهم بخيار السلام كخيار وحيد، واعتمدوا المفاوضات بلا نهاية. لذا، على الرغم من غيظهم، شاركوا في السابق في كل المبادرات التي أدخلت المنطقة بمتاهة متواصلة، وسيشاركون كلهم، أو معظمهم، في اجتماع الخريف، لأنهم لا يملكون الشجاعة الكافية لإغضاب الإدارة الأميركية، وذلك على الرغم من أن هذا الاجتماع بدون صلاحيات، ولا صيغة للحل النهائي، سيكون مجرد تطبيع عربي مجاني بلا مقابل.

ما الحل؟ إنه يكمن في موقف عربي مختلف وقوي وموحد، يأخذ المصالح العربية بالحسبان، ولا يخشى غضب الإدارة الأميركية. موقف يقوم على المطالبة العربية الجماعية بأن يخرج اجتماع الخريف باتفاق سلام يستند إلى المرجعيات المعروفة، ويترافق مع جداول زمنية سريعة، وآلية تطبيق ملزمة، وضمانات دولية. وإذا لم يتم الاتفاق على ذلك قبل عقد الاجتماع، على العرب مقاطعة الاجتماع مقاطعة جماعية.

إن مجرد توقع أن يشرب الحكام العرب حليب السباع يشكل انجرافاً في الخيال، وغرقاً في أحلام اليقظة. فما سيجري هو استمرار تحرك الفلسطينيين وحدهم، حتى يقلعوا شوكهم بأيديهم، ولو أدى هذا إلى استمرار وضعهم تحت رحمة إسرائيل، من خلال اعتماد مفاوضات ثنائية تتحكم بها إسرائيل بلا مرجعية، ومن دون تدخل طرف ثالث دولي. حتى الطرف الأميركي أصبح غائباً عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، لأن إسرائيل تفضل الاستفراد بالفلسطينيين وحدها. وما يحدث منذ اللقاءات الثنائية بين "أبو مازن" وأولمرت هو إبعاد كل المرجعيات والأطراف وكل عناصر الدعم للفلسطينيين، وتركهم وجهاً لوجه مع إسرائيل، الدولة المحتلة القوية المدعومة بشكل مطلق من الولايات المتحدة الأميركية.

كما أن استمرار المفاوضات الثنائية، وبلا مرجعية، ومن دون تدخل جدي من أحد، يشبه وضع الحمل والذئب في غرفة واحدة. والنتيجة طبعاً معروفة!

هذه الطريق سلكها الفلسطينيون منذ أوسلو، هذا صحيح، لكن المطلوب أن يساعدوا أنفسهم، وأن يساعدهم العرب وكل الأحرار، وكل الحريصين على الأمن والاستقرار لكي يخرجوا منها. فإسرائيل لن تقدم على السلام مخيرة، وإنما يجب أن تكون مضطرة. هذا ما حدث سابقاً، وهذا هو الدرس الأساسي من مسيرة المفاوضات. والحدق يفهم!

الافتتاحية

"اللقاء الدولي" وصراع جداول الأعمال

حسناً فعل الرئيس الفلسطيني "أبو مازن" بأن أعلن بعد زيارته الأخيرة للملكة العربية السعودية ما مفاده أن القرار بالحضور أو عدمه جماعي، فإما أن يذهب "الجميع"، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، وإما لا يذهب أحد.

ومن الجلي أن هذا يقوي الموقف الفلسطيني، فهو كموقف جماعي، أو على الأقل مشترك بين فلسطين والسعودية، كفيل وحده بانعقاد المؤتمر أو عدم انعقاده. ولا بد أيضاً من أنه موقف منسق مع السعودية التي أعلنت مرات عدة على لسان وزير خارجيتها أن السعودية لن تحضر إلا إذا استوفى اللقاء شروطاً معينة؛ أي التوصل إلى نتائج واضحة ومحددة لها علاقة "بقضايا الحل النهائي" و"بالمبادرة العربية".

لكن الخشية هي من أن ضغوطات قد توضع على الجانب الفلسطيني للحضور، حتى لو كان واضحاً أن نتائج اللقاء ستكون هزيلة. وليس المقصود فقط الضغوطات الخارجية المتوقعة، وإنما أيضاً ضغوطات "داخلية"، إذ يرى البعض أن الجانب الفلسطيني لا خيار له سوى الذهاب إلى "اللقاء الدولي" مهما كانت النتائج.

هذا منطق خطر جداً، لأنه يهمل المصداقية الداخلية للسلطة الوطنية الفلسطينية وللمسار السياسي لأبو مازن، الذي عوّل على المفاوضات كآلية رئيسة للتقدم في المسار السياسي. وإذا بان أن هذه الآلية لن تؤدي إلى تحقيق نتائج سياسية مقنعة للفلسطينيين، وبخاصة في سياق "مؤتمر دولي"، سيعرّض أبو مازن مساره السياسي للنقد من أطراف مختلفة، وسيضعفه داخلياً.

وبعد تجربة أوسلو، وإعلان المبادئ السابق الذي تم في العام ١٩٩٣، لا حاجة لإعلان مبادئ آخر –ولا مدلول عملياً مباشراً له– لا يحدد بدقة "نهاية الطريق"؛ أي حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له.

هذه مرحلة دقيقة من المسار السياسي لأبو مازن، وهو لا شك على دراية تامة بتبعات الذهاب لمؤتمر فاشل. ومن الجلي أنه من الأفضل الامتناع عن الحضور حتى لو غضب البعض، من الحضور، وخسارة الرأي العام الفلسطيني في حال بان أن لا مطمع في هذا "اللقاء"، ولا مكسب.

من الجلي كذلك، أن الجانب الإسرائيلي أيضاً، غير توّاق لانعقاد المؤتمر، بدليل التصريحات المتتالية من مسؤولين إسرائيليين، المتعلقة بالحاجة "للواقعية" اتجاه النتائج الممكنة، وبالحاجة أيضاً "لخفض توقعات الجانب الفلسطيني" كما جاء على لسان أكثر من مسؤول.

المفارقة هنا أنه قد يوجد تلاق في المصالح بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، بحيث يقر الطرفان ضمناً أنه من الأفضل عدم عقد هذا "اللقاء الدولي"، إن لم يخدم حاجتين متعارضين وهذا ما هو متعذر.

ومن غير المستبعد أن الإدارة الأمريكية قد تكون ندمت على التسرع في الدعوة دون "تحضير مسبق". ولكن من البين أيضاً أن الجانب الفلسطيني يجب ألا يدفع الثمن. الخشية تكمن هنا.

- الفلسطينيون يوحدهم الشك حيال انعكاسات "اجتماع الخريف" ص (٢)
- هل رسمت إسرائيل في "خارطة أوسلو" حدود الحل النهائي؟ ص (٦)
- الطلاق الفتحاوي الحمساوي يغلق أبواب العودة للحوار ص (٤)
- الفلسطينيون أمام خطر "اجترار" الحلول المؤقتة مجدداً ص (٨)
- حكومة "فياض" تُلقى على طاولة الخلافات الفتحاوية ص (٥)
- المشاريع الإقليمية .. الفلسطينيون الحلقة الأضعف ص (١٤)

متغيرات محلية وإقليمية ودولية تحكم عليه مسبقاً بالفشل

الفلسطينيون يوحدهم الخوف والشك حيال انعكاسات "اجتماع الخريف" على قضيتهم

كتب عبد السّلام الريماوي:

ثمة فارق كبير بين مؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩١ واجتماع واشنطن "الخريف" في تشرين الثاني ٢٠٠٧، من حيث الظروف والمتغيرات الداخلية والعربية والإقليمية والدولية التي تجعل من التعويل عليه في إيجاد تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تفاؤلاً في غير محله.

فبخلاف مؤتمر مدريد الذي سبقته جولات تحضيرية مكوكية لوزير الخارجية الأميركية جيمس بيكر وغيره، لا تزال الأمور مبهمة بالنسبة لموعد اجتماع واشنطن وتسميته وجدول أعماله والأطراف المشاركة فيه، يضاف إليها التصريحات المتناقضة للقيادتين الفلسطينية والإسرائيلية، التي تعكس رؤية كل منهما لطبيعة هذا الاجتماع ولما يريده منه.

وإزاء ذلك كله، يبدي الفلسطينيون بغالبيتهم الساحقة، شكوكاً ومخاوف كبيرة حيال ما ينتظر القضية الفلسطينية خلال اجتماع واشنطن. وإذا كانت حركة "حماس" التي تتواجد الآن خارج الملعب، تجزم بأن هذا الاجتماع لن يخرج إلا بما يخدم مصلحة إسرائيل، فإن حركة "فتح"، تبدي مخاوف مضاعفة من انعكاسات فشل المؤتمر عليها، الأمر الذي دفع بالعديد من قادة "فتح" إلى الضغط على الرئيس محمود عباس لعدم المشاركة من دون ضمانات حقيقية وأجندة واضحة.

"فتح" ستدفع فاتورة الفشل

القيادي في حركة "فتح" حاتم عبد القادر، عبر عن مخاوف حقيقية من انعقاد هذا اللقاء أو "المؤتمر"، نظراً لعدم وضوح مرجعيته وآليته وأهدافه ورؤيته، وكذلك الأطراف المشاركة.

وقال "إن "فتح" تخشى أن يخرج المؤتمر بصور تذكارية فقط، عندها فإن الحركة هي التي ستدفع فاتورة الفشل".

وأضاف: إذا لم نكن متأكدين من أن المؤتمر سوف يفضي إلى جدول زمني وانسحاب ورؤية واضحة تفضي بدورها إلى إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً، فإن انعقاد المؤتمر ينطوي على مخاطر، وفشله سكون بمثابة كارثة على الشعب الفلسطيني والقضية بشكل عام، وحركة "فتح" بشكل خاص.

وتابع عبد القادر: نحن قلنا للأخ "أبو مازن" إنه ما لم تكن هناك ضمانات وتطمينات ورؤية واضحة ومشاركة للأطراف المعنية بالصراع كافة، نفضل أن لا نحضر المؤتمر حتى لا نكون شهود زور فقط. ولكن ما زال هناك متسع من الوقت لإجراء الاتصالات لاستيضاح الرؤية، وتنسيق الأمور مع الأطراف العربية كافة.

وبالنسبة لحضور المؤتمر في ظل وضع الانقسام الفلسطيني، قال عبد القادر، "إذا توفرت الشروط وذهبنا إلى المؤتمر، فإننا نذهب منقسمين وبموقف ضعيف. برأيي لو كانت هناك رؤية وأجندة واضحة للمؤتمر، فإننا كفلسطينيين غير جاهزين لبلورة رؤية لحل معين. الأولوية بالنسبة لنا هي لملمة الوضع الداخلي".

وختم قائلاً: البعض يقول إن الفلسطينيين سوف يحضرون مرغمين، وأنا أقول إننا لن نحضر مرغمين، ولن نرضخ لأية ضغوط إذا وجدنا أن المؤتمر لن يخرج بشيء، أو سوف يلحق أضراراً بالقضية وبحركة "فتح".

"حماس": إسرائيل غير معنية بحل

أما حركة "حماس"، فترى أن المعطيات الراهنة كافة، دولياً وإقليمياً وعربياً ومحلياً، تنبئ بفشل المؤتمر، حسب ما قاله القيادي في الحركة الدكتور باسم نعيم، وزير الصحة في الحكومة المقالة.

وأضاف نعيم: الطرف الإسرائيلي متصلب في مواقفه ولا يريد إحراز أي تقدم في المسائل الجوهرية، وغير معني بإنجاز أي حل نهائي للصراع. أما الموقف الأميركي، فهو الآخر غير معني بأي ضغط على إسرائيل. ولو قارنا الضغوط التي تمارس على إسرائيل الآن فهي أقل بكثير من تلك التي مورست عليها عشية مؤتمر مدريد. وهذا يعكس درجة جدية الإدارة الأميركية في إحراز تقدم".

احتماع اللجنة الرباعية. (ا.ف.ب)

وتابع: الطرف الأميركي معني بلقاء بروتوكولي شكلي يبرئ ذمته، بحيث يقول إنه حاول تحقيق شيء، لكن الأطراف المعنية لا ترغب بالسلام، وهو ما قاد إلى الفشل، وبالتالي يدعي أنه لا يتحمل مسؤولية ذلك".

وبالنسبة للطرف الفلسطيني، قال نعيم "إنه يذهب وهو ضعيف داخلياً وبعلاقات فاترة مع الأطراف العربية بسبب موقفه من الحوار الداخلي، وبالتالي فهو لن يكون قادراً على فرض أية أجندة، ودليل ذلك أن هناك قضايا حياتية شكلية مثل الحواجز والحصار لم يستطع تحقيق إنجاز فيها".

أما بالنسبة للدول العربية، فقد رأى نعيم أنها منقسمة على ذاتها وغير قادرة على فرض إرادتها، في حين أن الطرف الأوروبي وعلى الرغم من الأوراق القوية التي يمتلكها، أثبت أنه لن يقف في وجه الضغوط الأميركية.

وفيما يتعلق بالمخاوف التي تساور حركة "فتح" من فشل المؤتمر، توقع "أن تفتح بعض قنوات التواصل الفلسطيني – الفلسطيني قبل المؤتمر، لأنهم –أي "فتح"– يدركون أن الرجوع للحوار مع "حماس" في حال فشل المؤتمر سيكون من موقع ضعف".

ورداً على من يحمل "حماس" مسؤولية إضعاف الموقف الفلسطيني بما فعلته في قطاع غزة، قال نعيم "إن هناك أطرافاً حاولت إثارة الفوضى والفلتان، وكانت تريدنا أن نذهب أكثر ضعفاً إلى أي محفل أو مؤتمر. ومع ذلك، فإن بإمكان القيادة الفلسطينية لو أرادت أن تستغل ما حصل في غزة كورقة ضغط قوية، بحيث تقول للآخرين إنه إذا لم نحقق إنجازاً حقيقياً، فإن البديل سيكون الخيار الآخر، أي المقاومة".

وحول ما تروجه إسرائيل عن نية "حماس" إفشال اجتماع واشنطن بعملية ضخمة في إسرائيل، اعتبر نعيم هذا الأمر "مجرد شائعات، فمؤتمر بهذا الحجم ليس معقولاً أن تفشله عملية هنا أو هناك. ونلاحظ مثلاً أن الولايات المتحدة ماضية في تنفيذ أجندتها في العراق على الرغم من كل الهجمات والعمليات".

وأوضح أن إسرائيل تحاول من خلال هذه الشائعات تمرير بعض الأجندات للتهرب من الاستحقاقات المترتبة عليها، ولتنفيذ مخططاتها.

ملوح: الحساب الفلسطيني فرقُ العملة

عبد الرحيم ملوح، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، هو الآخر لا يتوقع من اجتماع واشنطن الكثير بالنسبة لمصلحة الشعب الفلسطيني وحقوقه وقضيته، نظراً للظروف المحلية والإقليمية الراهنة.

وقال ملوح: إن الأولوية الأميركية الآن، ليست لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وإنما لخدمة مشروعها السياسي في منطقة أخرى في الشرق العربي، وهي دول الخليج والعراق. هي تريد أن تظهر للعرب والفلسطينيين اهتمامها بالقضية الفلسطينية لتضمن مساندتهم في مواقع أخرى.

وأضاف: للإدارة الأميركية حسابات أخرى، والحساب الفلسطيني هو فرق العملة وليس العملة. حساباتها الآن تتعلق بالعراق وإيران وأفغانستان وسورية وضمان تدفق النفط إليها.

وتابع ملوح: لو استشرتُ لقلت إنه يجب أن لا نذهب إلى مؤتمر واشنطن في ظل حالة التعمية الخاصة بشأن موعد المؤتمر، والأطراف المشاركة، وجدول الأعمال، وسواها. الذهاب يجب أن يكون إلى مؤتمر دولي على أساس الشرعية الدولية لتطبيق قراراتها، وليس إلى مؤتمر لخدمة التكتيكات الإسرائيلية.

وجواباً عن سؤال حول سبب عدم تقديمه هذه "النصيحة" للرئيس، وهو عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، قال ملوح: لقد قلت لأعضاء اللجنة التنفيذية إن أحداً يجب أن لا يرفع سقف التوقعات كثيراً، ويجب أن لا نذهب ونحن عراة.

وعبر عن خشيته من أن تلجأ أميركا في حال فشل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في الوصول إلى نقاط مشتركة إلى "وضع ورقة على جدول الأعمال وتقول للعرب إن هذا رأيها، ويكون الأمر منحازاً ومنسقاً مسبقاً مع الإسرائيليين".

الخطيب: إسرائيل تريد التطبيع بلا أي ثمن

غسان الخطيب، الوزير السابق، والأستاذ في جامعة بيرزيت، غير متفائل بأن يخرج المؤتمر بالنتائج المأمولة، لعوامل إسرائيلية وفلسطينية وإقليمية.

وقال: الوضع في إسرائيل فيه مزايدات داخلية وضعف قيادي، إضافة إلى احتمال نشر تقرير فينوغراد الخاص بحرب لبنان، وهو ما قد يؤدي إلى انتخابات مبكرة، ما يعني أن الأجواء السياسية الإسرائيلية غير مواتية لمرونة إسرائيلية.

وبالنسبة للوضع الفلسطيني، برأي الخطيب، "فهو الآخر غير ملائم في ظل حالة الانقسام الحالي، حيث سيكون موقف القيادة ضعيفاً، وقدرتها على ضمان أكثرية كافية ستكون مهمة صعبة، إضافة إلى وجود معارضة كبيرة في حالة صراع مع القيادة الرسمية، وهذا يزيد احتمالات القيام بنشاطات من شأنها عرقلة المؤتمر".

وتابع: بالنسبة للمعيقات الإقليمية، فالاجتماع الدولي يفترض أن تشارك فيه الدول العربية ليأخذ الزخم اللازم، وهذه الدول معنية في هذه المرحلة بالمبادرة العربية المبنية على إجماع عربي وحل شمولي للصراع. لكن الولايات المتحدة تستثني سورية، وهذا يترتب عنه تردد سعودي في المشاركة.

وحول احتمالات أن تقاطع القيادة الفلسطينية المؤتمر إذا لم تتوفر له أجندة واضحة، قال الخطيب: في ضوء معرفتي بالعقلية القيادية الحالية، لا أتوقع أن تتخذ القيادة الفلسطينية موقفاً سلبياً من المؤتمر بغض النظر عن الظروف.

وأضاف: لكن الاحتمال الأكبر والمقلق هو أن يعقد المؤتمر بشكل باهت وضعيف وبتوقعات منخفضة وبحضور هزيل، وهذا ما تسعى إليه إسرائيل، التي تسعى لعقد مؤتمر لتحقيق إنجاز في مجال التطبيع والجلوس مع السعودية بشكل رسمي من دون أن تقدم ثمناً".

وأكد "ضرورة أن يلعب الجانب العربي دوراً، ويتخذ موقفاً موحداً ومنسقاً، وأن لا يترك الفلسطينيون وحدهم لأنهم في موقع ضعيف. وإذا لم يكن هناك مكسب تقدمه إسرائيل، فعلى العرب أن يقاطعوا جماعياً".

وحول أهداف الولايات المتحدة من عقده، رأى الخطيب أنها "تحاول أن تجني أي مكسب سياسي في ظل الفشل المتلاحق لها في الشرق الأوسط. أما السبب الأبرز، فهو أن الموضوع الفلسطيني يفتقر في الوقت الراهن لأية إستراتيجية، بعد فشل مخططات شارون الأحادية. أميركا ترى أن هذا الفراغ يعزز قوى التطرف الإسلامي، وبالتالي فهي تسعى لملئه".

وفي تعقيبه على أسباب اختيار واشنطن مكاناً لانعقاده، قال الخطيب: إن أميركا لا تعتمد على الأمم المتحدة في الصراع العربي الإسرائيلي، وكانت تاريخياً ترى نفسها المرجعية والوسيط منذ مؤتمر جنيف وبعده مدريد وأوسلو، ويعود ذلك إلى رغبتها في الحفاظ على مصالح إسرائيل.

وقارن بين أجواء مؤتمر واشنطن ومؤتمر مدريد في حينه، وقال: أولاً، إن مدريد عقد في أجواء الانتفاضة الأولى التي عززت مواقع الجانب الفلسطيني، وأقنعت إسرائيل باستحالة الحل العسكري. ثانياً، إن دعوة مدريد دولية، وكانت هناك شراكة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ما شكل توازناً لصالح العرب. ثالثاً، إن التحضيرات لعقد مدريد استغرقت عشرة شهور، واشتملت على ١٨ جولة لجيمس بيكر لصياغة الأسس المرجعية لعملية السلام. ورابعاً، مدريد كان شمولياً، وشاركت فيه جميع الدول العربية المعنية إلى جانب إسرائيل، واستند إلى أسس مرجعية قائمة على الشرعية الدولية. وأخيراً، الوضع الفلسطيني كان موحداً ومتيناً، أما وضعنا الآن فهو مشرذم ومنقسم على ذاته.

محارب: ضرب "حماس" و"فتح" لتركيع الشعب الفلسطيني

محمود محارب، أستاذ الدراسات الإسرائيلية في الجامعة العبرية بالقدس، استبعد أن يخرج الاجتماع الدولي بنتائج لا تنسجم والشروط الأميركية الإسرائيلية، لافتاً إلى أن "إسرائيل تسعى من وراء هذا الاجتماع إلى مواصلة سياستها على الأرض، والأهم من ذلك الوصول إلى حالة من التطبيع مع الدول العربية من دون دفع ثمن لذلك".

وأوضح أن "هناك رؤية أميركية إسرائيلية مشتركة تقوم على ضرورة تعزيز مكانة إسرائيل وتطبيع علاقتها مع العرب في وقت تواصل فيه احتلالها. كما أن هناك إستراتيجية أميركية تقضي بإشراك دول عربية توصف بالمعتدلة، واستثناء أصحاب قضية مثل سورية، وصولاً إلى خلق انطباع بأن هناك عدواً آخر للعرب غير إسرائيل، وهو إيران وحلفاؤها".

وأضاف محارب: إسرائيل تعمل الآن وفق مسارين: الأول يتعلق بالأرض من خلال تعزيز الكتل الاستيطانية في الضفة، بما فيها القدس، واستمرار بناء الجدار، وضمان استمرار تآكل الموقف الفلسطيني والعربي المناهض للاستيطان. أما المسار الثاني، فهو الحفاظ على حالة الانقسام في الحركة الوطنية، الذي لم يعد سياسياً فقط، بل جغرافي أيضاً، "فتح" في الضفة و"حماس" في القطاع، إدراكا منها أن الانقسام يحول الصراع من فلسطيني إسرائيلي إلى فلسطيني داخلي.

وتابع: من أجل ذلك إسرائيل تعمل على إعطاء القيادة الفلسطينية، ممثلة بالرئيس عباس، نوعاً من الأمل والوهم بإمكانية تسوية القضية، وفي الوقت ذاته عدم الالتزام بشيء. فهي تهيئ أجواء بأن "عباس" يصلح شريكاً، بينما تواصل الاستيطان والجدار وضرب الحركة الوطنية. بمعنى، هي لا تتحالف مع "فتح" ضد "حماس"، بل تسعى إلى ضربهما وصولاً إلى تركيع الفلسطينيين وإجبارهم على قبول الحل الذي تطرحه، وهو دولة فلسطينية تفتقر لأبسط مقومات الدولة.

وبالنسبة للوضع الداخلي الإسرائيلي، قال محارب: إن أولمرت يسعى إلى بناء أجندة يحشد دعماً عليها. فحزب "كاديما" أقيم وفق أجندة الانطواء، لكن بعد حرب لبنان والانسحاب من غزة فقد هذا الحل شعبيته. ولهذا، انتقل أولمرت إلى الطرح بأن هناك شريكاً فلسطينياً، وهو وفق المفهوم الإسرائيلي من يقبل بالشروط الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه يواصل المخططات ذاتها.

"مصلحة المواطن" تبدو شعاراً استهلاكياً يستخدمه طرفا الصراع

بين مراسيم "رام الله" وقرارات "غزة" .. واقع يعمق الانقسام ويكرس الفصل

كتب عيسى سعد الله:

منذ انتهاء أعنف جولات الصراع والاقتتال الداخلي في الرابع عشر من حزيران الماضي، أو "الانقلاب"، أو "الحسم العسكري"، حسب التوصيفات المتداولة فلسطينياً، أصدر الرئيس محمود عباس عدداً من المراسيم والقرارات التي تحظى بقوة القانون، في ظل "تغييب" دور المجلس التشريعي، فيما توالى صدور العشرات من قرارات التجميد والتعيين من قبل الحكومة المقالة في قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية، بدعوى الحفاظ على مصلحة الوطن والمواطن والوحدة الوطنية التي أضحت شعاراً يتغنى به كل طرف في تبريره لإجراءاته المتتالية.

وبحسب مسؤولين وسياسيين، فإن هذه القرارات والمراسيم ساهمت في تعميق حال الانقسام وتكريس واقع الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بغض النظر عن الجدل حول مدى شرعيتها أو قانونيتها. ولا يرى هؤلاء أية إمكانية للخروج من الأزمة الراهنة من دون التوقف عن إصدار مثل هذه القرارات والمراسيم، التي تجد لها متسعاً في التطبيق على أرض الواقع، وتساهم في زيادة أعباء المواطنين ومعاناتهم.

وبين مراسيم الرئيس الخاصة بإقالة حكومة الوحدة الوطنية، وإغلاق عشرات الجمعيات، وتعليق دوام الموظفين في قطاع غزة، وتعديل قانون الانتخابات، وقرارات حكومة هنية بتعيين وكلاء نيابة وقضاة جدد، وإنشاء أجهزة أمنية جديدة، وإلغاء أجهزة أخرى، يرى كل من أنصار أصحاب هذه القرارات والمراسيم الحق والصواب في إصدارها.

وفي وقت يقول فيه إبراهيم أبو النّجا، القيادي في حركة "فتح"، إنه لن تكون وحدة أو حوار في ظل إجراءات أحادية الجانب تتخذها حركة "حماس" والحكومة المقالة في القطاع، التي توسع رقعة الخلافات، وتكرس حال الفصل والانقسام، يرى يحيى موسى، عضو المجلس التشريعي عن حركة "حماس"، أن كل الخيارات مفتوحة في الوقت الراهن، متهماً الرئيس عباس وحكومة تسيير الأعمال برئاسة د. سلام فياض بتعميق حال الانقسام، وتكريس عملية الفصل من خلال قرارات ومراسيم رئاسية تصدر بشكل دوري.

من جانبهم، يرى قياديون في فصائل أخرى أن ما يقوم به الجانبان، وبخاصة ما أقدمت عليه حركة "حماس"، يعمق حال الانقسام ويكرس الفصل، حيث يؤكد هؤلاء ضرورة تراجع "حماس" عما قامت به من أجل تهيئة أجواء مريحة للخروج من الأزمة الراهنة.

ويحمل اقتصاديون بشدة على حال الانقسام الحالية التي جسدتها جملة القرارات والمراسيم المتخذة، معتبرين أنها أفرغت الاقتصاد الوطني من مضمونه، وجعلته على أبواب كارثة محققة.

أبو النّجا: المراسيم الرئاسية سببها تغييب "التشريعي"

واعتبر أبو النّجا أن "أي عمل أو قرار أو تعيين لا تنطبق عليه القوانين ولا ينطلق من القوانين هو عمل باطل، ومن شأنه أن يعبث بالساحة وينمي الفتنة، وهذه الإجراءات قسمت الوطن إلى قسمين".

وتساءل عما يعنيه حل المؤسسات واستبدالها بمؤسسات وقوانين لا أساس لها؟!

وبرر أبو النّجا إصدار الرئيس المراسيم الرئاسية بتغييب حركة "حماس" دور المجلس التشريعي.

وأوضح أنه "لا يمكن للبلد أن تكون من دون مشرّع أو مجلس تشريعي، وهو ما دفع الرئيس إلى اللجوء للمراسيم الرئاسية"، وقال "إن هذه المراسيم رسمية وشرعية، وهي جاءت من أجل حماية الوطن وتسييراً للحال".

وفيما يتعلق بالأجهزة الأمنية، اعتبر أبو النّجا أن "هذه الأجهزة لم تكن يوماً تنظيمية أو فئوية بدليل أن آلافاً من عناصرها كانوا من أنصار حركة "حماس" والمئات منهم شاركوا في الانقلاب لصالح حركة حماس".

وقال "إن أخطر القضايا التي تعمق الانقسام هي عملية الفصل بين الضفة والقطاع، وإلغاء حركة "حماس" القانون الأساسي، وتحييد المجلس التشريعي، وبخاصة أن "حماس" رفضت تلبية دعوة الرئيس محمود عباس لعقد جلسات المجلس التشريعي".

موسى: خيار الوحدة لا يزال قائماً

لكن موسى يرى أن "خيار الوحدة لا يزال قائماً، لأن الوطن لا يقبل القسمة الجغرافية بأي حال من الأحوال، ولأن جميع الأطراف تتبنى الوحدة، وكل الأطراف التي تتوسط تتبنى مشاريع الوحدة".

وعن رؤيته لحل هذه الأزمة، شدد موسى على ضرورة أن يتحلى الجميع بالمسؤولية الوطنية، موجهاً رسالة للرئيس عباس بأنه "من دون "حماس" ضعيف ومع "حماس" قوي".

ونفى أن تكون الإجراءات التي اتخذتها حكومة هنية المقالة خلال الأشهر الأخيرة تؤدي إلى تكريس الانقسام، مبرراً تشكيل أجهزة أمنية جديدة، ودمج وشطب أجهزة أخرى، وتعيين قضاة ووكلاء نيابة باضطرار هذه الحكومة إلى ذلك "من أجل تسيير شؤون القطاع، وبخاصة بعد توقف هذه المؤسسات عن العمل بقرارات سياسية صادرة من رام الله".

وقال "لا يجوز ترك القطاع يعيش من دون قوانين أو نظام"، مشيراً إلى أنه في حال عودة الأجهزة والمؤسسات القديمة للعمل فلا يبقى أي داع للقيام بعمل جديد من قبل الحكومة المقالة.

مهنا: مطلوب حوار على أساس "الشرعيات الثلاث"

من جانبه، أكد د. رباح مهنا، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن المصلحة الوطنية تتطلب الإسراع بوقف حال الانقسام، و"هذا يستوجب العودة إلى طاولة الحوار الوطني الشامل، ويحتاج إلى مقدمات، بالإضافة إلى إعلان حركة "حماس" انسحابها من المقار، ووقف الحملات الإعلامية، وكل ما من شأنه توتير الأجواء، وبخاصة إرهاب المواطنين، وقمع الحريات، ومحاربة المواطنين في أرزاقهم".

وحذر مهنا من أن عدم اتخاذ مثل هذه الخطوات سيؤدي إلى تعميق حال الانقسام، مشدداً على أن "الخروج من الأزمة يتمثل بالحوار على أساس الشرعيات الثلاث، وهي: شرعية الرئيس، وشرعية منظمة التحرير، وشرعية المجلس التشريعي، بالإضافة إلى الالتزام بوثيقة إعلان الاستقلال، ووثيقة الوفاق الوطني، ومن ثم تشكيل حكومة، أو قيادة انتقالية تعيد الاعتبار للمؤسسات المختلفة، لاسيما المؤسسة الأمنية".

واتهم مهنا الرئاسة "بالسعي للتأثير سلباً على الوضع الاقتصادي من خلال العديد من الإجراءات لجعل الأمور الحياتية أكثر صعوبة".

رباح: أبعاد سياسية وجغرافية وقانونية وإدارية للانقسام

بدوره، قال رمزي رباح: عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إن الواقع القائم هو واقع انقسامي ويكرس انقساماً سياسياً، منوهاً إلى أن هذا الانقسام السياسي "بدأ يأخذ أبعاداً جغرافية، ومؤسساتية، وقانونية، وإدارية بعد الحسم العسكري الذي قامت به حركة "حماس"، وأوجد واقعاً معقداً، وبخاصة بعد خطوات اتخذتها حركة "حماس" بتكريس الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وطالت المؤسسات الحكومية، والجهاز القضائي، والمؤسسة الأمنية، والمؤسسات الإدارية، والخدمية، ذات العلاقة بمصالح الجمهور".

كما انتقد رباح عدداً من الخطوات والمراسيم التي صدرت في الضفة الغربية رداً على "الحسم العسكري"، معتبراً أن "بعضها يحتاج إلى دراسة، وآخر يحتاج إلى إعادة نظر، حتى لا يتم تكريس حال الانقسام".

وقال "إن التجاذبات الحاصلة وحال الانقسام أدت إلى الإقصاء الوظيفي، وتنقلات وإجراءات على أساس الانتماء السياسي، كما أدت إلى وقف رواتب شريحة للموظفين على خلفية التجاذبات السياسية".

وهاجم رباح بشدة الخطوات التي اتخذتها الحكومة المقالة، مؤخراً، وبخاصة بعد إقدام القوة التنفيذية على سلسلة من التعديات والتضييق على الحريات العامة، مشيراً إلى أن "هذه الخطوات كرست الانقسام وأبعدت جناحي الوطن عن التقارب والوحدة".

وأضاف "إن أخطر ما كرس الانقسام هو الحسم العسكري، الذي نفذته حركة "حماس" في حزيران الماضي، كونه كسر كل قوانين التحرر وأطاح بالوحدة السياسية، وهو أمر غير مسبوق".

وشدد على أنه "لا بديل عن البحث عن مخارج لهذه الأزمة، تبدأ بخطوات من حركة "حماس" لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحسم العسكري، ومن ثم العودة إلى حوارات وطنية ليس على أساس المحاصصة، وتبدأ بتشكيل حكومة انتقالية من المستقلين، وتوحيد المؤسسات، وبخاصة الأمنية منها، على أساس مهني ووطني بعيداً عن التجاذبات السياسية".

ونوه إلى أهمية إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بشكل مختلف، مؤكداً أن "عودة الأمور إلى سابق عهدها لا تعني عودة الفلتان الأمني".

العوض: إجراءات "حماس" تعرقل الحل

بدوره، أوضح وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، أنه "منذ سيطرة "حماس" على قطاع غزة بات الخطر متزايداً على المشروع الوطني، وهذا الخطر تفاقم من خلال سلسلة من الإجراءات الميدانية والانتهاكات التي طالت الصحافيين وأجهزة الإعلام، حيث بلغت هذه الإجراءات ذروتها بفتح أبواب السجون أمام الشباب، ومنع التجمعات والمسيرات السلمية".

وقال: إن سلسلة الإجراءات الإدارية التي اتخذتها "حكومة الانقلاب" بالإقصاء الوظيفي، وبخاصة مع الأطباء، عمقت حال الانقسام السياسي والقانوني بين جناحي الوطن، وزرعت بذور الشقاق بين أبناء الشعب الواحد.

وعلى الجانب الآخر، انتقد العوض بعض القرارات الإدارية التي اتخذتها حكومة فياض وطالت العديد من مناحي الحياة في قطاع غزة، وبخاصة الاستمرار بوقف رواتب آلاف الموظفين، معتبراً أن لذلك مردوداً سلبياً على حياة المواطنين.

وأعرب عن تفهمه لبعض الإجراءات الإدارية التي تضطر حكومة فياض لاتخاذها، لكنه دعاها إلى دراسة هذه الإجراءات.

وقال: إن الإجراءات التي لا تزال تقوم بها حركة "حماس" في القطاع تضع العراقيل أمام كل مساعٍ تحاول العديد من الشخصيات القيام بها من أجل الوصول إلى حل للأزمة.

محيسن: مطلوب وقف الإجراءات المتبادلة مهما كانت شرعيتها

من جانبه، قال الباحث في الشؤون السياسية والتنموية تيسير محيسن، إنه "على الرغم من بعض الأساليب والطابع القانوني لبعض الإجراءات والمراسيم التي تتخذ في القطاع والضفة، فإن هذه الإجراءات لا تساهم في تقريب وجهات النظر أو تسهم في انفراج الحال، وإنما تعمق حال الخلاف وتكرس الانقسام بين شطري الوطن".

وأضاف: على الرغم من قانونية العديد من المراسيم الرئاسية، فإن صدورها في الوقت الراهن يزيد من إرباك المواطن، لاسيما المراسيم التي تخص دوام الموظفين، وحل الجمعيات، والمراسيم التي تتعلق بالحياة اليومية. وفي المقابل، فإن القرارات التي اتخذتها الحكومة المقالة ساهمت، أيضا، في تعميق حال الفصل الإداري والمؤسسي.

واعتبر أن "الخروج من الأزمة يتطلب التوقف الفوري عن اتخاذ المراسيم الرئاسية والإجراءات، مهما كانت شرعيتها، أو عدم شرعيتها، ووقف التحريض المتبادل، وإعلان حركة "حماس" إعادة الأمور إلى ما كانت عليه، والموافقة على تشكيل حكومة انتقالية تتصدى لكل المشاكل الموجودة، وتعمل على ترتيب أوضاع المؤسسة الأمنية بشكل مختلف".

وشدد على أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية تضررت مع العدوان الإسرائيلي المنهج والحصار الاقتصادي، مشيراً إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يترنح تحت إجراءات الاحتلال والحصار التي تسببت في توقف عملية الاستثمار، وتوقف المشاريع.

وقال: إن انقسام المؤسسة الإدارية، وحزمة القوانين والمراسيم التي اتخذت من قبل رام الله وغزة، أدخلت الاقتصاد الوطني في مرحلة كارثية.

وشدد محيسن على أن الانقسام الداخلي يضعف أية إمكانية للخروج من الأزمة الاقتصادية ويقضي على آمال النهوض في الجانب التنموي.

شعبان: الإجراءات المتبادلة تزيد من تخبط النظام الاقتصادي

بدوره، قال الخبير الاقتصادي عمر شعبان، إن الاستمرار في اتخاذ الإجراءات من جانب كل طرف يعزز حال البلبلة ويزيد التخبط في النظام الاقتصادي.

وشدد على أن "حال الانقسام التي كرستها قرارات ومراسيم الجانبين على أرض الواقع حولت الاقتصاد الوطني من النمط الإنتاجي إلى النمط الإغاثي القائم على المساعدات"، معتبراً أن الاقتصاد الوطني افتقد دائرته المتكاملة.

وذهب إلى أبعد من ذلك، إذ رأى أن "القطاع أصبح من دون اقتصاد، حيث أضحى الفلسطينيون فيه مجموعة من المواطنين يتقبلون المساعدات، لاسيما أن القطاعات الإنتاجية توقفت تماماً نتيجة إغلاق المعابر".

وشدد على أن "حالة الانقسام انعكست سلباً على القطاعات الأخرى، مثل التعليم والصحة، بالإضافة إلى القطاعات الإنشائية، كما أنها جزأت الموازنة العامة التي أقرت في رام الله، وباتت مقتصرة على الضفة الغربية بشكل شبه كامل".

وحذر من العواقب المترتبة على عدم حل الأزمة وإنهاء حالة الانقسام الموجودة خلال الشهر القادم، الذي يشهد موسم تصدير المنتوجات والمحاصيل الزراعية.

كما أكد شعبان "عدم وجود إمكانية لحدوث انفراج اقتصادي من دون حدوث انفراج سياسي، عماده تراجع حركة "حماس" عما قامت به"، مؤكداً صعوبة خروج الاقتصاد الوطني من أزمته في ظل تفاقم حالة الانقسام.

" حماس " بدون شروط مسبقة، و " فتح " بشرط العودة عن " الانقلاب "

الطلاق الفتحاوي الحمساوي يغلق أبواب العودة للحوار .. بانتظار تدخلات خارجية

كتب فايز أبو عون:

ثلاثة أشهر ونيّف مّرت على الطلاق الحمساوي الفتحاوي الذي جاء نتيجة حتمية، وتتويجاً مؤكداً، لموجة من الاقتتال الدموي الداخلي، التي حصدت بين عشية وضحاها أرواح أكثر من مائة وثمانين مواطناً، وأسقطت أكثر من ستمائة جريح، وما زال الضحايا يسقطون، فضلاً عن حملات الاعتقال المتبادلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين يتواصل انتظار المبادرات المحلية، أو الإقليمية، أو ربما الدولية، التي سرعان ما كانت تطفو على السطح في مثل هذه الحالة، سواء لرأب صدع، أم لتقريب وجهات نظر.

ويمكن القول هنا، إنه ما بين أصوات المسؤولين والناطقين الإعلاميين لحركة "فتح"، ونظرائهم من حركة "حماس"، ممن يطلقون بين الحين والآخر التصريحات المؤكدة حول عدم وجود أي حوار سري أو علني بين الطرفين، والرافضة في الوقت نفسه لعودة مثل هذا الحوار، إلا بتنفيذ شرط "فتح" والرئاسة، وهو العودة إلى ما قبل الخامس عشر من حزيران الماضي؛ أي العودة عما يسمى "الانقلاب العسكري"، والاعتذار للشعب الفلسطيني، ورفض "حماس" إعادة تسليم الوضع في غزة لمن أسمتهم بـ "تيار محمد دحلان وزمرته" –تتراوح بعض المبادرات مكانها، ولسان حال مطلقيها يقول "لقد أسمعت لو ناديت حياً، ولكن لا حياة لمن تنادي".

ولم يأتِ تأكيد رئيس الوزراء المُقال إسماعيل هنية، مؤخراً، للأمير سلطان بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، وغيره من قادة عدد من الدول العربية، على أنه وحكومته متمسكون باتفاق مكة المكرمة، وملتزمون بشكل شامل به، بوصفه أساساً ثابتاً لمعالجة الوضع داخل الساحة الفلسطينية، ومنطلقاً لمصالحة وطنية شاملة، إلا من منطلق الرغبة في الخروج من عنق الزجاجة الذي وضعت "حماس" نفسها فيها، وهي تسيطر منفردة على قطاع غزة، الذي أغلق منفذه الوحيد على العالم الخارجي، معبر رفح الحدودي، فضلاً عن حالة الحصار والعدوان الإسرائيلي المتصاعد.

وفي الوقت الذي أبدى فيه هنية استعداده للقاء الرئيس محمود عباس في المملكة السعودية، وبرعاية العاهل السعودي، لبحث كافة القضايا محل الخلاف، واعتبار ما حدث في فلسطين هو "خلاف بين إخوة وأشقاء"، شدد على تمسكه بالعودة إلى الحوار من دون شروط مسبقة، وإنما على أساس اتفاق مكة، الأمر الذي رفضه أحمد عبد الرحمن، الناطق الرسمي باسم حركة "فتح"، داعياً حركة "حماس" إلى الإعلان عن "إنهاء انقلابها" وتداعياته، وإعادة الاعتبار للشرعية ولمؤسساتها في قطاع غزة والالتزام بالمشروع الوطني الفلسطيني، وبوثيقة الأسرى والالتزام بكل القواسم المشتركة التي جمعت فصائل الشعب الفلسطيني كافة.

وأكد عبد الرحمن مجدداً أنه لا يوجد أي نوع من الاتصال مع "حماس"، قائلاً: لقد أعلنا موقفنا بصراحة منذ اليوم الأول للانقلاب، ونعلن اليوم أن الحوار قد قطع لأن "حماس" قامت بانقلاب، وهذا قطع كل جسور الحوار، واعتدى على الشرعية، وانتهك القانون الأساسي الذي يتغنون به الآن، وقضى على المجلس التشريعي.

وشدد على أن المخرج الوحيد من هذه الأزمة هو إنهاء ما وصفه بـ "الانقلاب" في غزة.

"فتح": لا حوار والبندقية على رؤوسنا

وبين عملية الشد والرخو هذه، وغوص المواطن العادي في أوضاع معيشية لا يُحسد عليها في ظل وضع سياسي واقتصادي وأمني واجتماعي متردٍ للغاية، كونه يعيش في سجن كبير نسبياً اسمه "قطاع غزة" المحاصر، أكد إبراهيم أبو النجا، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، أن دعوة هنية للحوار، ليست جادة، وأن المعني الأول بالحوار هو "حماس" نفسها، التي يجب أن تُهيئ الظروف الملائمة والمنطقية للحوار، ولكيفية الخروج من حالة الانقسام السياسي الحالي.

وأعلن أبو النجا رفض دعوة هنية للحوار في أية دولة عربية، وبرعاية عربية، مشيراً إلى عدم قبول هذه الدعوة بهذه الصيغة، "لأن "فتح" لا تذهب للحوار ذليلة، وقواعدها تملأ السجون في غزة ويُنكل بهم، ويمنعون من أداء الصلاة".

وقال: إن مزاعم "حماس" حول رفض "فتح" الحوار معها، هو جزء من مبررات استمرار العزلة وتضييق الخناق على سكان قطاع غزة، وليس له أساس من الصحة، وهو محض افتراء وكذب وتأويل، لأن الأمر ليس كذلك على الإطلاق، وهذا اتهام باطل لا علاقة لحركة "فتح" به أصلاً.

وتابع: إن رأياً فلسطينياً وعربياً وإسلامياً يكاد يشبه الإجماع على أن الخطوة الأولى للحوار، تتمثل في تراجع "حماس" عما قامت به في غزة، والاعتذار للشعب الفلسطيني عن توابع هذا الانقلاب، وبعدها يكون الحوار، أما أن نذهب إلى الحوار والبندقية على رؤوسنا، فهذا لن يكون، معبراً عن استغرابه الشديد للطريقة التي عومل بها يوم الجمعة السابع من أيلول الماضي حين تم اعتقاله مع عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، د. زكريا الأغا، وعدد كبير من قيادات الشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

بعد اتفاق مكة .. هل من عودة للحوار؟

ونفى أبو النجا أن تكون "فتح" ضد الحوار، كما نفى أن يكون هناك أي حوار سري أو علني مع "حماس"، قائلاً: إن "فتح" لا ترفض الحوار على الإطلاق، ولكن تريده حواراً وطنياً حقيقياً يفضي إلى حلول تخرجنا من الأزمة، وليس حواراً وفق الأمر الواقع، فأنا شخصياً كنت واحداً من دعاة الحوار ورموزه، وقد أسهمت بفعالية في التوصل إلى اتفاق القاهرة، وفي الحوار من أجل التوصل إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ولكنني في الوضع الحالي أسأل أين العقلاء والحكماء؟ لقد بحثت عنهم لأنزلهم عن الشجرة، وحذرتهم من التمادي في هذه الأعمال، والانقياد وراء من يبحث عن غنائم الحرب، فلم أجد أياً منهم.

"حماس" تدعو للحوار .. وترفض التراجع

بدوره، قال القيادي في حركة "حماس"، والناطق باسمها، فوزي برهوم، إنه فيما يتعلق بإمكانية وجود أفق للعودة إلى الحوار بين حركتي "فتح" و"حماس" بعد القطيعة التامة التي حدثت بينهما منذ حزيران الماضي، يمكن القول إن "مسلسل الأحداث والمحطات العديدة التي تم تجاوزها في السابق من خلال التوافق، وتحديداً مع حركة "فتح"، مثل الانتخابات التشريعية والبلدية، وتشكيل الحكومة العاشرة، والتوقيع على وثيقة الوفاق الوطني وحتى اتفاق مكة، التي كانت جميعها محطات صعبة وتم تجاوزها بتوافق وطني، تدلل على إمكانية العودة لهذا الحوار".

وأضاف برهوم: بالتالي، فإن تجاوز هذه المحطات الصعبة يعطينا مؤشرات على أنه بإمكاننا الوصول إلى توافق وطني فلسطيني بين "فتح" و"حماس" في إطار المصلحة الوطنية العليا، كما حصل في السابق، ولذلك هذا يدلل على أن العودة للحوار الوطني ليست مستحيلة مهما اتسعت الفجوة وتباعدت التيارات.

وعن ماهية الأسباب الحقيقية لعدم العودة للحوار حتى الآن، وإن كان بسبب عدم رغبة "حماس" في العودة عن سيطرتها على قطاع غزة، ذكر أن "الخلاف بين الحركتين لم يبدأ بعد الحسم، وإنما بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية، حيث أن هناك تياراً كبيراً في حركة "فتح" تساوق مع المشروع الأميركي والإسرائيلي منذ اللحظة الأولى لإعلان النتائج، لأنها لم تكن حسب المقاييس والمعايير والتوقعات الأميركية والإسرائيلية، وبالتالي بدأت الحرب المعلنة على حركة "حماس" من قبل هذين المشروعين، ولكن بأدوات فلسطينية".

وأضاف برهوم أنه "بعد تلقي هذا التيار الدعم المالي والسياسي والإعلامي، وفتحت له دول أوروبا وأميركا الحسابات في البنوك، أصبح هناك ارتهان من قبل منظومة رام الله والمتمثلة بتيار محمود عباس، وسلام فياض للإملاءات الأجنبية بشكل عام، وبالتالي ليس هناك الآن من إرادة لهذا التيار يستطيع من خلالها أن يتحدث، بل أصبح فقط، يطبق إملاءات مقابل مصالح شخصية وفئوية وحزبية"، حسب تعبيره.

وتابع: إذا أردنا أن نذكر مبررات "حماس" لعدم العودة إلى ما قبل أحداث حزيران، يجب أن نذكر المبررات التي من خلالها وعلى أساسها أقدمت "حماس" على هذه الخطوة، وذلك كونها بذلت كل جهد مستطاع لوضع حد للإجرام والقتل والاغتيالات، وحرق المقار الحكومية، وقتل أئمة المساجد، والاعتداء على الشرعيات، كل هذه النداءات من "حماس" لم تلقَ قبولاً من محمود عباس كرئيس للسلطة، بل كان صامتاً، وفي الكثير من الأحيان بدعم منه، ومن تياره، الأمر الذي جعل "حماس" تقدم على هذه الخطوة لوضع حد لكل الأعمال سالفة الذكر.

وأشار برهوم إلى أنه "عندما يتم الحديث عن العودة عن الحسم العسكري، وتسليم المقار، يجب أن نتساءل لمن نُسلم هذه المقار، هل للمجرمين الذين أجرموا بحق ليس "حماس" وحدها، وإنما بحق "فتح" وأبو عمار، والكل الفلسطيني، وما عرضناه من وثائق يدلل على أن هذه الأجهزة هي أدوات في يد الاحتلال الإسرائيلي مُسلطة على الشعب الفلسطيني.

وحول إن كانت هناك اجتماعات سرية تجري في الخفاء بين "حماس" و"فتح" سرعان ما تظهر نتائجها على السطح في أية لحظة، قال برهوم: هناك بعض الشخصيات من حركة "فتح" دون أن تفوّض من تنظيمها، تواصل الحديث والتفاوض مع شخصيات من حركة "حماس"، وذلك بحكم العلاقة السابقة، ولكن ليست هناك أية مفاوضات رسمية على مستوى التنظيمات تصب في هذا الاتجاه، مضيفاً "الأمر لا يحتاج إلى مفاوضات سرية، لأن الحديث عن مشروع وتوافق وطني يحتاج أن يعلم كل الشعب الفلسطيني بكل ما يدور".

وأضاف: "حماس" قالت كلمتها بشكل واضح، وهي إن أيادينا ممدودة للحوار مع حركة "فتح" على أساس احترام الشعب الفلسطيني والشراكة السياسية في كل الشأن الفلسطيني، وأن تكون المنظومة الأمنية حسب توافقاتنا جميعاً وفق اتفاق مكة وحوارات القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني.

وحول ما إذا كانت هناك مبادرات فصائلية أو عربية، بيّن برهوم أن "الكثير من المبادرات والنداءات قُدمت؛ سواء أكانت يمنية أم مصرية أم قطرية، ولكن الرئيس عباس رفض المبادرة اليمنية واشترط شروطاً تعجيزية على حركة "حماس"، كما أن رئيس كتلة "فتح" البرلمانية عزام الأحمد، وصف الدور الذي تقوم به مصر بأنه "دور تخريبي"، مشيراً إلى أنه "على الرغم من ذلك لا تزال حركة "حماس" ترحب بأية مبادرة وبأي جهد فلسطيني أو عربي، ويمكن القول إن الكرة الآن في ملعب حركة "فتح" الرافضة لكل الحلول المطروحة والمبادرات التوفيقية، ونقول إن حل الخلافات الداخلية كافة، لا يتأتى إلا بالحوار".

"الشعبية": بدء الحوار مرهون بتدخلات خارجية

من جانبه، قال عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كايد الغول، إنه "فيما يتعلق بإمكانية عودة الحوار بين حركتي "فتح" و"حماس"، أنا أستبعد ذلك في فترة قريبة، وذلك لأنه ما زال هناك تمسك بالمواقف من كلا الطرفين فيما يتصل بالحوار وشروطه، وأعتقد أن إمكانيات بدء الحوار سترتبط بتدخلات خارجية تمارس ضغوطاً على الطرفين".

وأضاف الغول: الأسباب الحقيقية لعدم العودة للحوار قريباً، تكمن في الحسم العسكري وما نتج عنه من تقسيم للسلطة الفلسطينية، ومن وجود حكومتين في واقع الأمر كل منهما تمارس سياستها في المنطقة التي تتسيَّد فيها، فضلاً عن الرؤية المختلفة لكلا الطرفين في دوافع هذا الحسم وما خلفه من تداعيات عمقت من الانقسام السائد في الساحة الفلسطينية، بالإضافة إلى أن الرئيس محمود عباس يشترط عودة "حماس" عن كل إجراءاتها التي بدأت بالحسم العسكري وما تلاه كشرط لبدء الحوار، في حين تتمسك "حماس" بعدم قبولها بأية شروط مسبقة للحوار، وهذا ما يعتبر تعقيداً في توفير الأجواء التي يمكن أن تمهد لبدء الحوار.

وفيما يتعلق بالقول السائد إن فصائل منظمة التحرير حسمت أمرها إلى جانب حركة "فتح"، أم لا، قال الغول: إن معالجة الوضع الفلسطيني لا تتأتى بهذه الطريقة، إما الانحياز هنا أو هناك، فالجبهة الشعبية لها رؤيتها التي قدمتها في إطار مبادرة مشتركة مع المبادرة الوطنية الفلسطينية لإخراج الساحة من الأزمة التي تعيشها، موضحاً أنه "انطلاقاً من هذه المبادرة التي تُشكل الناظم للكل الفلسطيني في عمله اليومي، ومن المواقف الخاصة بالجبهة الشعبية، فمن الطبيعي أن تدعو الجبهة حركة "حماس" إلى العودة عن الحسم العسكري ونتائجه كمدخل لبدء الحوار".

ولفت الغول إلى أن "مواقف الجبهة ربما تتقاطع في قسم منها مع مواقف حركة "فتح" ومواقف فصائل منظمة التحرير، أما فيما يتعلق بالشق السياسي، فالجبهة لها موقف مما يجري الإعداد له في الخريف القادم في واشنطن، وتحذر من مخاطر هذا الانصياع"، مشيراً إلى أن "الشعبية" في هذا الموقف تتقاطع مع قوى عديدة في الساحة الفلسطينية غير "فتح".

"الديمقراطية": المخرج حل سياسي عبر حوار شامل

ولم تختلف رؤية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فيما يتعلق بإمكانية وجود حل للأزمة قريباً، حيث قال صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة: أعتقد أنه لا حل للأزمة الدامية الخطيرة الناشئة عن الحسم العسكري التي قامت به حركة "حماس"، سوى الحل السياسي، وبالتوافق الوطني، والطريق إلى ذلك هو الحوار الوطني الشامل، وليس الحوار الثنائي كما كان في السابق، وكما حصل في اتفاق مكة، لأن الحوار الثنائي محكوم بالانزلاق نحو المحاصصة وتقاسم السلطة.

وأضاف زيدان: إن هذا الحوار وتوفير المناخ لرفع المعاناة عن شعبنا الفلسطيني، يتطلب فتح باب لهذا الحوار، والمفتاح لذلك يتمثل في مسألتين: الأولى هي صيانة الحريات الديمقراطية في قطاع غزة، ووقف كل أشكال الاعتقال والملاحقات والمداهمات، والثانية عودة حركة "حماس" عن حسمها العسكري، وكذلك عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل التاسع من حزيران الماضي.

وأرجع عدم العودة للحوار لسببين: أولهما، أنه حتى الآن لم تستجب "حماس" لمفتاح باب الحوار، وهو عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل التاسع من حزيران، وإنهاء الممارسات كافة التي تمس الحريات العامة في قطاع غزة، وثانيهما هو معارضة "فتح" للحوار الوطني الشامل حتى الآن.

وحول ما إذا كانت الجبهة الديمقراطية حسمت أمرها بالوقوف إلى جانب حركة "فتح"، قال زيدان: هذا غير صحيح، لأن موقف الجبهة الديمقراطية هو موقف ضاغط، وهو مع ممارسة كل الضغوطات الجماهيرية على الطرفين، من أجل حل سياسي ديمقراطي للأزمة مبني على توافق وسيلته الحوار الوطني الشامل، والجبهة تطرح ركائز لهذا الحوار، بضرورة تشكيل حكومة انتقالية متوافق عليها، تعمل على إعادة الوحدة بين المؤسسة في الضفة والقطاع، وتعمل على ضبط الأمن، وتهيئ الأوضاع للعودة إلى الشعب، لكن المفتاح الجذري لحل الأزمة يكمن في إجراء انتخابات جديدة رئاسية وتشريعية وللمجلس الوطني، على أساس التمثيل النسبي الكامل شرط أن تجرى في الضفة والقطاع والقدس.

ولفت زيدان إلى أن "هناك ما يدور في الخفاء من مفاوضات، ولكن بالأساس مدخل الحل لا يمكن إلا أن يكون فلسطينياً، وعلى يد أطراف فلسطينية".

"الجهاد": تمسك الطرفين بمواقفهما يحول دون الحوار

وفي السياق ذاته، قال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الشيخ نافذ عزام، "إذا أردنا الحديث بشكل صحيح عن وجود أفق لعودة الحوار بين حركتي "فتح" و"حماس"، فلا يوجد هناك أي أفق قريب واضح، لأن طرفي الصراع ما زالا عند مواقفهما التي أعلنت عقب الصراع الذي حدث في غزة، وحتى الآن لا تبدو هناك أي مظاهر لتغيير هذه المواقف"، مشيراً إلى أن "الأمر اختلف هذه المرة، والعالم كله رأى الصراع الدامي والمؤسف الذي حصل وما أعقب هذا الصراع من تغييرات على الأرض، وبالتالي هذا أوجد نوعاً من عدم الثقة، إضافةً إلى الانقسام الواضح سياسياً وجغرافياً، ما أوجد عقبة جديدة في طريق استئناف الحوار".

ولفت عزام إلى أن "حركة الجهاد كباقي الشعب الفلسطيني تتألم من هذا الوضع وتؤمن تماماً بأن أي اشتباك داخلي يهز المشهد الفلسطيني، ويؤثر سلباً على القضية الفلسطينية، لذلك نحن معنيون وبقوة بتقريب المواقف بين الأخوة في حركتي "فتح" و"حماس"، ومحاولة العودة إلى الحوار والاجتماع من جديد".

وقال: نحن التقينا مع الأخوة في كل من "فتح" و"حماس"، لكن لا نستطيع الحديث عن مبادرات طوال الفترة الماضية، ونحن سنواصل هذه الجهود، لافتاً إلى أن "المشكلة ليست في مصدر المبادرة، أو الجهة التي تتقدم بالمبادرة، سواء أكانت فلسطينية أم عربية، المهم هو جوهر هذه المبادرة، ومدى تجاوب طرفي الصراع معها".

وأضاف: نحن نرحب بأية جهة عربية طالما أن الهدف هو مصلحة الشعب الفلسطيني والخروج من هذه الأزمة، بل نرى أنه من الضروري وجود هذه الجهة العربية كون ما يجري في الساحة الفلسطينية يؤثر على المنطقة برمتها.

أزمة المجلس التشريعي .. وآفاق المعالجة

بقلم: د. حسن خريشة

أزمة المجلس التشريعي ليست أمنية، ولم تبدأ الآن، وإنما هي وليدة عوامل كثيرة متشابكة ومتداخلة، بدأت قبل ولادة هذا المجلس، وارتبطت بما سمي في حينه الإصلاح الأميركي، الذي تمثل بالضغوط التي مورست على الرئيس الشهيد ياسر عرفات، والتي من خلالها تم تعيين وزير داخلية ووزير مالية واستحداث منصب رئيس الوزراء، وما تلا ذلك.

في الإطار نفسه، جرت الانتخابات التشريعية الثانية بتمويل أميركي وأوروبي وموافقة إسرائيلية ورغبة حقيقية قيادية وشعبية فلسطينية. ولكل الأطراف المساهمة أجندات مختلفة وأهداف معلنة وأخرى غير معلنة، أهمها هو إنهاء حالة الثنائية في السلطة، وتدجين حركة "حماس" لتصبح جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني. وبالتالي يتم تحقيق شعار سلطة واحدة، وسلاح واحد، وهو شعار المرحلة السابقة، بالإضافة إلى جعل "حماس" تقترب من مشروع التسوية. لكن حسابات الحقل خذلت حسابات البيدر، وذلك بسبب عقلية الاستشراق التي تعاملت بها مراكز الأبحاث وقوى صناعة القرار خارج الوطن، وعدم قدرتها على قراءة الواقع الذي تمثّل بانسداد أي أفق سياسي، وكذلك الهوة الواسعة بين الجماهير وقيادتها في السلطة، وذلك بسبب عوامل الفساد والإفساد، الذي ضخم الحديث عنه، والأهم من ذلك رغبة الناس في التغيير المجتمعي والسياسي، ففازت "حماس" بالأغلبية. ومع أن كل المراقبين، وعلى رأسهم كارتر وروكار قد تحدثوا طويلاً عن نزاهة وشفافية التجربة الديمقراطية الفلسطينية، فإن حصاراً مالياً واقتصادياً وعزلاً سياسياً قد فرض على الشعب الفلسطيني في اليوم التالي لظهور نتائج الانتخابات. هذا الأمر –أي نتائج الانتخابات– عكس نفسه من خلال جلسة قانونية، لكنها غير أخلاقية للمجلس التشريعي، فقد تم اتخاذ عدد من القرارات والتعديلات بقيت تنتظر سنوات في أدراج المجلس ولم ترَ النور إلا بعد فوز "حماس" بالانتخابات، وهذا أيضاً عكس الطريقة التي تم التعامل بها مع نتائج هذه الجلسة، من حيث رفض وإلغاء كل نتائجها وبشكل آلي، الأمر الذي أوجد اصطفافاً حاداً في المجلس، ما أخّر عملية تشكيل لجان المجلس، ولم تعد هذه اللجان فاعلة، ليس من حيث اجتماعاتها فحسب، وإنما من خلال عدم قدرتها على التقدم بتقرير واحد إلى المجلس يتم تبنيه.

تلا ذلك عملية استهداف لأعضاء المجلس التشريعي، بدأت باختطاف النائب سعدات من سجن أريحا، وما تبع ذلك من اختطاف عدد كبير من النواب وعلى رأسهم د. عزيز دويك، وكلها خطوات احتلالية بهدف كسر إرادة الشعب الفلسطيني، وتنفيه التجربة الديمقراطية، وشل الحياة البرلمانية.

هذه الإجراءات الاحتلالية أوجدت نوايا طيبة وإرادة حقيقية عند كافة أعضاء المجلس بضرورة مواجهتها، من خلال عقد اجتماعات منتظمة للمجلس، وتم إعطاء شبكة أمان للحكومة وللمجلس، لكن هذه الإرادة لم تستمر طويلاً، ووصلت إلى حالة عدم قدرة المجلس على تأمين نصاب لعقد أية جلسة عادية، واكتفى المجلس بعقد جلسات تشاورية أو استثنائية أو طارئة لمناسبات وطنية.

والذي زاد الأمور تعقيداً هو إضراب العاملين في السلطة الوطنية. وعلى الرغم من أن المجلس قد أخذ قراراً باعتبار الإضراب حقاً مشروعاً كفله القانون، فإن هذا المجلس فشل في مساءلة الحكومة وإنهاء الإضراب، الأمر الذي ترتب عليه شل معظم المؤسسات الفلسطينية، بما فيها المجلس التشريعي. هذا المجلس نفسه الذي أدرك منذ أيامه الأولى حالة الانقسام، فدعا عبر رئيسه إلى الحوار الوطني الذي أنتج حكومة وحدة وطنية بناءً على "وثيقة الوفاق الوطني".

المجلس نجح في عقد جلستين: الأولى، للثقة بالحكومة، والثانية أيضاً، للثقة بحكومة الوحدة الوطنية، وفي كلتا المرتين كان الحضور كثيفاً. ففي المرة الثانية، تم تجميع ٨٩ نائباً من أصل ٩١، وبدا أن المجلس يستطيع الاجتماع فقط في حالة التوافق بين القطبين الأكبر، وكأن هذا المجلس وجد فقط لإعطاء الثقة للحكومات المتعاقبة. وتم تغييب دوره الرقابي أو دوره في سن القوانين وتعزيز مفاهيم الديمقراطية بالمجتمع.

إن الأزمة أصبحت أزمة مركّبة ومعقّدة، تمثلت في أزمة قيادة أزمة قوى وأزمة مجلس متوّجة بحالة إحباط متنامية عند المواطن العادي الذي زاد من عمق هذه الأزمة هو استمرار الحصار الظالم على الشعب الفلسطيني.

اعتقد الكثيرون، وأنا واحد منهم، أن اتفاق "مكة" قد يكون فاتحة لعمل مؤسساتي، وقد ينعكس ذلك إيجاباً على عمل المجلس التشريعي، وهذا –للأسف– لم يحصل، لأسباب كثيرة أهمها: غياب النوايا والإرادة عند البعض من الطرفين. في هذه الأثناء عمل المجتمع الدولي على شق الحكومة الفلسطينية إلى وزراء يتم التعاطي معهم، وآخرين لا يتم التعاطي معهم. وهي بالمناسبة خطوة متقدمة كما كان الحال عليه سابقاً من شق السلطة التنفيذية لرئيس يتم التعاطي معه وحكومة معزولة.

من نتائج الوفاق الذي لم يدم طويلاً هو سعي كتلتي "فتح" و"حماس" لدى الرئيس لتمديد دورة المجلس التي كان يجب أن تنتهي وفقاً للقانون في ٢٠٠٧/٣/٧، ولم تكن الأسباب المعلنة هي الأساس في طلب التمديد، بل بسبب وجود برنامج مشترك يتم العمل على إنجازه على الرغم من كل ما يقال عن التضامن مع النواب المختطفين، وفعلاً تم تمديد الدورة بسقف شهور أربعة تنتهي في ٢٠٠٧/٧/٦، ومع ذلك لم يستطع المجلس عقد جلسة له دعا إليها رئيس السلطة لافتتاح دورة جديدة للمجلس، فحضور طرف يعني آلياً غياب الطرف الآخر. وهذا ما تم أيضاً في طلب رئيس الوزراء المكلف لعقد جلسة للمجلس لمناقشة الثقة بحكومته.

هذا الأمر وضع المجلس في حالة شلل كامل بل وموت سريري. وعلى الرغم من كل المبادرات قدمت لإنهاء الانقسام والمناكفات لم يكتب النجاح لأي منها، لأن الجميع بدأ يستخدم القانون بما يخدم أجندته السياسية وبرنامجه التنظيمي. وللأسف! أيضاً لم تستطع القوى الأخرى أن تشكل جسماً مانعاً أو جامعاً، وذلك نتاج حالة التلاقي التي تعيشها القوى السياسية الأخرى مع بعض الاستثناءات.

شلل المجلس فتح الباب واسعاً أمام الرئيس لإصدار القوانين أو تعديل بعضها من خلال مراسيم رئاسية. صحيح أن المجلس بإمكانه أن يراجعها عند أول جلسة له، لكن هذا لن يحدث قريباً، وهذا ما يعلمه الأخ الرئيس وكذلك مستشاروه.

وتبع ذلك خطوات فعلية على الأرض، وتعمّقت الأزمة أكثر بتجميد أو قطع مكافآت ١٨ عضواً من قائمة "التغيير والإصلاح" من غزة، بالإضافة إلى قطع رواتب عدد كبير من موظفي المجلس في غزة، كل ذلك جرى تحت دعاوى الشرعية، وغاب عن البعض أن الشرعية لا تتجزّأ، وأن مصدرها هو الشعب من خلال صندوق الاقتراع، وهذا ينطبق فقط على الرئيس باعتباره رئيساً منتخباً لكل الشعب الفلسطيني، وعلى أعضاء المجلس التشريعي، ومع ذلك يتم التعاطي مع هذه الشرعية بطريقة العقاب الجماعي.

هذه هي الوقائع والحقائق كما هي، ومع ذلك يبقى هذا المجلس بصورته ووضعه الحالي الذي يتسم بالشلل هو الرابط الوحيد بين شطري دولة فلسطين المستقبلية غزة والضفة، وهو القادر –إن توفرت النوايا والإرادة وتحقق النصاب– على أن يكون خيمة شرعية وطنية لبدء حوار جدي بأجندات فلسطينية، أو على الأقل أن يكون لجنة وطنية للتحقيق في كل ما جرى، ويمتلك هذا المجلس من الأدوات ما يكفي لتشكيل لجنة كهذه تعرض تقريرها على الرأي العام الفلسطيني، وتخرجنا وشعبنا وقضيتا ومستقبل أجيالنا من هذه الحالة المأساوية التي نعيش، وتمنع التدويل والتغريب للقضية.

أعتقد أن الوقت ما زال أمامنا إذا بدأنا كنواب نمارس دورنا بعيداً عن الولاء والانتماء للتنظيم، ورسخنا مفهوم أننا نمثل الشعب الفلسطيني، وتمسكنا بالمقولة الشهيرة "الوطن أكبر من الجميع". وهذا أيضاً بحاجة لتحرك شعبي ضاغط على الجميع، من أجل الحفاظ على التجربة الديمقراطية، وأن يعقد المجلس جلسة جديدة تبدأ عهداً جديداً وصفحة جديدة عنوانها المساءلة والمحاسبة.

ختاماً، آسف أن أقول في المرة الأولى، وقع المجلس والشعب الفلسطيني رهينة للحصار الدولي الظالم. وثانياً، رهينة للاحتلال الذي خطف أكثر من ثلث أعضاء المجلس. وثالثاً، للصراع الذي يدور على الأرض، ولا يستطيع أي منا فهم الذي يجري، وإن استطاع فنحن جميعاً غير قادرين على شرح تفاصيل الصورة لأطفالنا، لأننا وصلنا إلى مرحلة سلطتين وحكومتين. وآسف أن أقول، مجلسين لوطن صغير ما زالت أراضيه تحت الاحتلال، وما زال الاحتلال وحلفاؤه هم أبرز الألوان في الصورة المظلمة.

استياء من تحييد "فتح" عن صنع قرار الحكم والتفاوض

حكومة "فياض" تُلقى على طاولة الخلافات الفتحاوية .. ولو على استحياء

كتب حسام عز الدين:

يتجنب العديد من قيادات حركة "فتح" الحديث عن وجود إشكالية في التعامل ما بين قيادات في الحركة ورئيس الوزراء سلام فياض. وسبب هذه الإشكالية يكمن في وجود شعور لدى هذه القيادات بأن فياض بات اليوم يتمتع بصلاحيات كبيرة، على الرغم من أنه ليس من قادة الحركة أو كوادرها.

وقال مسؤول في الحركة، رفض ذكر اسمه، "لم تصل القضية إلى حد الإشكالية، لكن هناك شعوراً داخل الحركة بأن رئيس الوزراء فياض بات ينظر إليه من الخارج تحديداً، على أنه أكبر من المنصب أو الدور الذي أنيط به من قبل قيادة السلطة الوطنية".

وأضاف هذا المسؤول "نعم، هناك إحساس من هذا القبيل، ويتم بحثه على نطاق محدد داخل الحركة، والمحور الرئيس الذي يتم بحثه هو الخوف من تحول حكومة فياض، بناء على رغبات دولية، إلى حكومة دائمة، تتولى صلاحيات واسعة".

وتابع "لكن القضية لم تصل إلى حد الخلاف الجدي".

فياض يكتسب شرعية أكبر

ومثلما كان متوقعاً عند تشكيل حكومة الطوارئ برئاسة فياض، فقد باتت تلك الحكومة حكومة تسيير أعمال، في حين تسود التوقعات بأن هذه الحكومة ستبقى قائمة طالما لم يتمكن المجلس التشريعي من الانعقاد، باعتبار أن صاحب القرار في بقاء الحكومة أو إنهاء عملها هو المجلس التشريعي.

وكان فياض حريصاً على التعامل وفق القانون الأساسي، حيث قدم تشكيلته الوزارية إلى المجلس التشريعي عقب انتهاء مدة الطوارئ التي أشار إليها القانون الأساسي، وأعلن عن جاهزية حكومته العادية التي كلفه الرئيس محمود عباس بتشكيلها وفق القانون، ومن ثم عرضها على المجلس التشريعي.

وقال فياض حينذاك "الحكومة جاهزة لعرضها على المجلس التشريعي حينما يعقد جلسته".

وبهذا الإجراء الذي قام به، منح فياض نفسه شرعية أكبر للمضي قدماً في عمله لدرجة أنه بات مقراً لحجيج دولي بين الفينة والأخرى، بصورة قد تفوق الوضع الذي كانت عليه حكومات عادية سابقة.

ومما عزز دور فياض في قيادة الحكومة، نجاح الأخيرة في توفير رواتب الموظفين في الأسبوع الأول من كل شهر، كما وعدت، إضافة إلى تأمين نسب مختلفة من المستحقات المالية المتراكمة للموظفين المدنيين والعسكريين، وهو ما عجزت عنه حكومة الوحدة الوطنية. ومع ذلك، هناك استياء من بعض قرارات الحكومة، وبخاصة إنهاء عدد كبير من التعيينات ووقف صرف رواتب آلاف الموظفين المدنيين والعسكريين في قطاع غزة، ما أثار مشاعر حنق حتى في أوساط اللجنة القيادية لحركة "فتح" في القطاع، التي حملت حكومة فياض المسؤولية عن تبعات مثل هذا الإجراء، قبل أن تقدم استقالتها للرئيس عباس.

وعلى الرغم من مرور أكثر من مئة يوم على تشكيل الحكومة، فقد واصل فياض الاحتفاظ بوزارتي المالية والخارجية، قبل تكليف وزير الإعلام رياض المالكي بمتابعة "الخارجية"، وهو الأمر الذي رأى فيه البعض احتكاراً غير مبرر من قبل رئيس الوزراء.

أما على صعيد ملف المفاوضات، الذي دار صراع إبان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من أجل اعتباره من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية، والرئاسة، فقد دخل رئيس الحكومة على خطه أيضاً، لاسيما بمشاركته في اللقاء الأخير بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت، ما اعتبره بعض المراقبين نكوصاً عن الصيغة السابقة التي كانت تبعد الحكومة (بمشاركة حماس) عن ملف المفاوضات.

انتقادات فتحاوي لأداء بعض الوزراء

بدوره، نفى القيادي في حركة "فتح" محمد الحوراني وجود خلافات حقيقية داخل "فتح" حول الدور الذي يقوم به فياض، غير أنه نوه إلى خلافات تتعلق بأداء بعض الوزراء في الحكومة.

وقال الحوراني "لا توجد إشكاليات بشأن رئاسة فياض للحكومة الحالية، باعتبار أن هذه الحكومة ترتكز على تعيين الرئيس أبو مازن وتكليفه بصفته رئيساً للسلطة الوطنية، وبالتالي فهذا يعني قبول حركة "فتح" بها، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، ومن هنا تستمد هذه الحكومة شرعيتها".

وعن دور هذه الحكومة، قال الحوراني "في ضوء ما حصل في قطاع غزة، كان الأمر بحاجة إلى حكومة غير فصائلية لتعبر هذا الوضع الصعب".

وأضاف "لذلك، فإن أساس مهمة هذه الحكومة هو حل الموضوع الاقتصادي والانشغال في الأمور الحياتية".

وينبع تخوف قيادات في حركة "فتح" من تضخيم دور الحكومة الحالية، من حالة الجدل المتواصلة داخل الحركة بشأن إصلاح نفسها، بمعنى أن هناك تخوفاً من أن يتم في ظل انشغال الحركة بإصلاح نفسها الإيعاز لهذه الحكومة كي تأخذ دوراً أكبر على صعيد التفاوض مع الجانب الإسرائيلي.

ويبدى كوادر من "فتح" قلقاً في جلسات مغلقة مما يعتبرونه "تحييداً" لحركة "فتح" فيما يتعلق بملفي الحكم والتفاوض، مشيرين إلى أن ثنائي "المقاطعة" ورئاسة الوزراء بات يتحكم في صنع القرار، في ظل عدم مشاركة "فتح" في الحكومة، وانشغالها في عملية الإصلاح الداخلي، لاسيما بعقد المؤتمرات الحركية القاعدية، من دون ضمانات حقيقية بشأن عقد المؤتمر الحركي العام.

وفي رده على هذه التخوفات، قال الحوراني "الإصلاح داخل حركة "فتح" قطع شوطاً، وطرحت خلال ذلك تساؤلات حول قضايا عدة من دون أن يتم الحصول على إجابات لغاية الآن".

وأضاف "لكن هناك قناعة بأن هذه الحكومة برئاسة فياض شكلت من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وتعمل في إطار المنظمة السياسي، وتتولى مهمة فك الحصار الاقتصادي واستمرار الاهتمام بالأمور الحياتية، وحركة "فتح" ترى أن هذه الحكومة هي مصلحة وطنية يجب المحافظة عليها".

ولم يخفِ الحوراني وجود جدل داخل الحركة حول النظر إلى الحكومة الحالية، غير أنه قال "هناك بعض التساؤلات طرحت بشأن أداء وزير هنا ووزير هناك بات يجامل الحالة القائمة ولم يلتقط معنى الدفاع عن هذه الحالة".

وزير: نشعر بحالة انتقاد للحكومة من قبل البعض

وفي حين أن البعض قد يحاول إخفاء وجود مثل هذا الجدل بشأن حكومة فياض داخل حركة "فتح"، أكد وزير شؤون الأسرى أشرف العجرمي أن هناك شعوراً لدى الحكومة بوجود هذا الجدل داخل حركة "فتح".

وقال العجرمي "ما يهمنا هو أن الموقف الفتحاوي الرسمي هو موقف مؤيد للحكومة باعتبار أن المهمة التي كلفت بها هذه الحكومة إنما هي مهمة إنقاذ المشروع الوطني الفلسطيني".

وأضاف "وجود الحكومة هو مصلحة لحركة "فتح" ولمنظمة التحرير الفلسطينية، ومع ذلك فإننا نجد بعض المستوزرين وأصحاب المصالح يحاولون التأثير على الوضع، لكنهم لا يشكلون قوة ذات تأثير".

وتابع العجرمي "نعرف أن هناك بعض التحركات ضد الحكومة، لكن لا يوجد أي تأثير على عملنا، لأننا نعلم أن الموقف الرسمي الفتحاوي بدءاً من الرئيس أبو مازن مروراً بالقواعد الفتحاوية هو موقف داعم للحكومة التي تعمل لمصلحة الجميع".

١٤ عاماً على " أوسلو " .. استخلاص العبر

لا يعيد هذا العدد من "آفاق برلمانية" فتح النقاش مجدداً حول اتفاق أوسلو، وقد أشبع نقاشاً طيلة ١٤ عاماً، إنه لا ينبش قبراً، كما يراعي أن "الضرب في الميت حرام".

هذا العدد يسعى لنقاش العبر والدروس من مضمون مرحلة أوسلو وشروطها ومسارها، فالعبر والدروس لا تموت؛ تبقى حية لمن أراد لها ذلك، واستلهم منها تجربة تعينه على تعزيز الإيجابي فيها، وتفادي السلبي منها.

لذلك، تتناول "آفاق برلمانية" في محور عددها هذا أبرز العبر والدروس من ثغرات وأخطاء واكبت وتلت التوصل إلى اتفاق أوسلو وملحقاته، أملاً في إثارة نقاش حول سبل الاستفادة منها، بما لا يعيد إنتاجها في مسار سياسي ينطوي على مخاطر لا ينكرها حتى أكثر المتفائلين بنتائج هذا المسار.

إذن، هي عودة للماضي تسعى لتسليط الضوء على مخاطر المستقبل، من قبيل التصدي لها لا التبشير بها.

ولأن العبر من مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، منذ إبرام اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول ١٩٩٣، تفيض عما تتسع له صفحات هذا العدد، فقد تم تشخيص أبرزها وأكثرها علاقة بالحاضر، من خلال تناول خمسة عناوين ترتبط بشكل أساسي بمسار العملية السياسية الجارية في سياق التحضير لاجتماع "مؤتمر" الخريف في تشرين الثاني القادم في واشنطن، وتعيد لأذهان جيل كامل من "معاصري أوسلو" تجربة مريرة مع حلول انتقالية تتوفر بها، وأحياناً بسببها، عوامل تمكن الطرف الأقوى في معادلة الصراع من فرض وقائع تعزز رؤيته للحل النهائي على أرض الواقع.

وتتلخص هذه العناوين/العبر في المجالات الخمسة التالية، كما تتناولها تقارير هذا العدد:

- الحلول الانتقالية في مسار سياسي لا ينتهي، في ضوء تجربة اتفاق أوسلو، ومخاطر إعادة إنتاج حل انتقالي مؤقت على نمط أوسلو.
- خارطة أوسلو وخارطة "الدولة المؤقتة" كما تراها إسرائيل، وهل من فروقات جوهرية بين الخارطتين، أم أن خارطة أوسلو رسمت من الناحية العملية حدود الحل النهائي؟
- عامل الوقت في أوسلو وكيفية استغلاله لفرض الوقائع من الطرفين.
- أوسلو وفلسفة السلطة كذراع لمنظمة التحرير، وماذا وراء محاولات إحياء دور المنظمة اليوم؟
- أوسلو ومرجعيات حل الصراع، كما أقرتها الأمم المتحدة، وما مدى تأثير الاتفاقات التي تلت أوسلو وطرح خطة خارطة الطريق على مرجعية قرارات الشرعية الدولية؟ وكيف أثر كل ذلك على "عدالة" القضية الفلسطينية ومدى القدرة على خوض المعارك في المحافل الدولية، وكذلك في المسار السياسي الراهن ومحطة "اجتماع الخريف"؟

وفي ضوء هذه العبر بعلاقتها بآفاق المسار السياسي الراهن، يعرض هذا العدد ضمن محوره الرئيسي، وجهتي نظر يجري تداولهما على نطاق واسع حول آفاق تحقيق "البرنامج الوطني"؛ الأولى حول ما إذا كان برنامج حل دولتين لشعبين ما زال واقعياً، والثانية حول البديل المتمثل بحل الدولة الواحدة في نطاق حدود فلسطين التاريخية، فضلاً عن تقرير يتناول واقع الفلسطينيين في ظل نتائج وتداعيات انتفاضتين؛ الأولى أفضت إلى مؤتمر مدريد، ومن ثم مسار أوسلو، والثانية ربما اندلعت بسبب "موت أوسلو" وانسداد أفق العملية السياسية أمام الحل النهائي وفق الرؤية الفلسطينية. كما ينشر مع العدد ملحق خاص حول خرائط الحلول التي تسعى دولة الاحتلال لفرضها على أرض الواقع.

وفي كل ذلك، تأمل "آفاق برلمانية" أن تكون قد حركت ساكناً وأسهمت في توجيه نقاش اليوم حول تجربة الأمس حيث ينبغي، وسعت عبر هذا الجهد التقييمي لاستشراف أفق مستقبل أفضل، متمثلة في ذلك وقفة "حنظلة" وعيونه ترحل نحو أفق الحرية، بصمت يسبق عاصفة الفعل.

مسار الجدار غرباً وشرقاً يتطابق مع ما أعطته الاتفاقية للفلسطينيين

هل رسمت إسرائيل في " خارطة أوسلو " حدود الحل النهائي؟

كتبت نائلة خليل:

بعد أربعة عشر عاماً على إبرام اتفاقية أوسلو، وفي ظل الحديث عن مفاوضات نهائية مرتقبة في تشرين الثاني القادم برعاية أميركية، لمناقشة قضايا الحل النهائي، وأبرزها القدس واللاجئون والحدود، يبرز تساؤل كبير عن الجدوى من التفاوض على الحدود بين الجانبين في الوقت الذي تشير فيه الوقائع الميدانية إلى أن إسرائيل باتت أقرب إلى حسم معركة الجغرافيا بترسيم هذه الحدود فعلاً.

بدأت إسرائيل عملياً برسم هذه الحدود في اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، فالاتفاقية التي وضعت لتكون مؤقتة، تشير الدلائل إلى أن مضامينها التي فرضتها إسرائيل من حيث الحدود لم تعد كذلك.

ويرى بعض الخبراء أن المفاوض الإسرائيلي عندما رسم خارطة اتفاقية أوسلو، كان في ذهنه أنه يرسم حدوداً نهائية مع الجانب الفلسطيني، وهذا ما يؤكده أيضاً، النائب مصطفى البرغوثي، سكرتير عام المبادرة الوطنية الفلسطينية.

وقال البرغوثي "ضحكوا علينا، وأطلقوا عليها اسم حدود مؤقتة أو ترتيبات مؤقتة، لأنه لا يوجد زعيم فلسطيني كان يجرؤ على الموافقة على أن يكون اتفاق أوسلو هو الاتفاق النهائي بين الجانبين".

ويبرهن على ذلك بتأكيده أن "اتفاق أوسلو أعطى الفلسطينيين ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية، أي مناطق (أ و ب) مجتمعة، وما تبقى من أراض مثل القدس والغور تظهرها خارطة الاتفاقية متشحةً باللون الأبيض؛ أي أنها في يد إسرائيل".

ويضيف "حالياً، كل ما تعرضه إسرائيل على الجانب الفلسطيني تحت الرعاية الأميركية هو ٤٢٪ من أراضي الضفة لإقامة دولة فلسطينية مستقبلية عليها".

يذكر أن اتفاقية أوسلو قسمت أراضي السلطة الفلسطينية –التي أقيمت في أعقاب هذا الاتفاق– إلى ثلاث مناطق: (أ) تحت إدارة كاملة من السلطة الفلسطينية، (ب) تحت إدارة مدنية فلسطينية وعسكرية إسرائيلية، (ج) تحت إدارة عسكرية إسرائيلية كاملة، وفيها المستوطنات.

غير أن الكاتب والباحث عبد المجيد سويلم لا يتفق مع ما سبق، ويؤكد أن "أوسلو لم تقرر حدوداً لإسرائيل، بل منحتها حرية الحركة والبحث عن حدود كما تريد بشكل يضمن لها الاستيلاء على أهم وأفضل الأراضي من حيث الموقع، واحتوائها على مصادر المياه، مع سيادة الاعتبار الأمني الإسرائيلي فوق كل شيء".

وتشير الوقائع العملية على الأرض إلى أن سقف الحدود الفلسطينية لدولة مقبلة في انخفاض مجاني مستمر، بينما سقف الأطماع الإسرائيلية في ارتفاع وتضاعف.

ويؤكد المختصون على أن الوقائع الإسرائيلية على الأرض، وأبرزها الجدار والكتل الاستيطانية التي سمنت بشكل مضاعف منذ اتفاقية أوسلو، هي الحدود التي صنعتها إسرائيل فعلياً على الأرض.

المستوطنات

إسرائيل استغلت اتفاقية أوسلو لتقوم بمضاعفة حجم المستوطنات، التي لم يتنبه لخطرها المفاوض الفلسطيني، ولم يصر على تجميد بنائها، بل أجلها كما الحدود إلى المرحلة النهائية.

ويقول خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات الفلسطينية، والخبير في الشؤون الاستيطانية، "كان عدد المستوطنين العام ١٩٩٢ ما يقارب ١٠٥ آلاف مستوطن، وعدد الوحدات السكنية ٣٢ ألف وحدة سكنية في الضفة الغربية دون القطاع والقدس، وفي العام ٢٠٠٥ أصبح عدد المستوطنين ٢٣٦ ألف مستوطن، وعدد الوحدات السكنية ٦٢ ألف وحدة سكنية".

هل الجدار هو الحدود؟

يرى التفكجي أن "الجدار هو الحدود النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين"، موضحاً أن "هذه الحقيقة فرضتها إسرائيل على الأرض بعد أن استغلت اتفاقية أوسلو، والدعم الأميركي المطلق لإسرائيل، لإقامة حقائق ميدانية بذريعة الأمن الإسرائيلي، إضافة إلى أن قرارات المحاكم الإسرائيلية شكلت غطاء قانونياً لبناء الجدار".

وتؤكد دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية أن "الجدار والتوسيع المخطط للمستوطنات سيضع ٤٥٫٥٪ من الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية".

ويمتد المسار المعدل للجدار على طول ٦٦٢٫٨ كم، حيث يغطي مسافة تزيد على ضعف طول حدود العام ١٩٦٧، ويضم ٨٧٪ من سكان المستوطنات، ويسّهل عملية توسيعها خلف الجدار على الأراضي التي استولى عليها الجدار.

ولا يقف الأمر عند الجدار فحسب، بل يمتد إلى الضم الإسرائيلي الفعلي لغور الأردن الذي يمثل ٢٨٫٥٪ إضافية من مساحة الضفة الغربية، والقدس الشرقية التي تمثل ١٫٣٪ من مساحة الضفة.

ويؤكد البرغوثي أن "الجدار هو الحدود، وهذا ليس أمراً جديداً، بل جاء بناء على أوسلو، لأن من رسم الخرائط ووضعها هو المفاوض الإسرائيلي –وتحديداً المستوى العسكري الإسرائيلي– وليس الفلسطيني".

ويضيف، عبر قراءة الخرائط أمامه، "عندما نتابع مسار الجدار من الجهة الغربية نرى تطابقاً كاملاً مع ما أعطته أوسلو للفلسطينيين، الذي يبدأ فعلياً بعد الجدار، وعندما نتابعه من الجهة الشرقية نرى أيضاً تطابقاً كاملاً مع ما نصت عليه أوسلو".

ويستطرد قائلاً "لكن يجب الالتفات إلى أن الاحتلال الإسرائيلي أصبح أكثر طمعاً، لأنهم أدركوا أننا ضعفاء جداً، لذلك بدأوا بعمل أصابع داخل الأراضي التي نصت اتفاقية أوسلو على أنها من حق الفلسطينيين، وبدأوا بضم الكتل الاستيطانية الكبرى".

ويقول "إذا حدث وأقيمت الدولة الفلسطينية يوماً، فما نصت عليه أوسلو هو حدودها".

ومن وجهة نظر سويلم، فإن "إسرائيل عندما بنت الجدار أبقت الاعتبارات فيه مفتوحة على ميزان القوى والاعتبارات الأمنية، بحيث إذا أدى الغرض منه وكانت الظروف الموضوعية لا تسمح لإسرائيل لأكثر من ذلك، ستعتبره الحدود، لكن إسرائيل، في ظل الانقسام والضعف الفلسطيني، لا تعتبره الحدود، وتريد أن تستولي على المزيد من الأراضي".

بدوره، يؤكد أحمد غنيم، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، أن "الوقائع الإسرائيلية على الأرض، بما فيها الجدار، لا تمثل حدوداً، لأن إقرار الحدود يتطلب قبولاً دولياً بهذه الحدود، واعترافاً من محكمة العدل العليا، وهذا أمر غير قائم في ظل ما أقرته محكمة لاهاي، إضافة إلى أن ترسيم الحدود يتطلب موافقة فلسطينية، وهذا ما لن يحدث".

ويتابع "إضافة إلى جميع ما ذكر، هناك وثيقة إسرائيلية لا يعرفها الكثيرون، وهي اعتراف إسرائيل بقرار التقسيم للعام ١٩٤٧، وهي ورقة يجب استغلالها فلسطينياً ودولياً".

المفاوض الفلسطيني .. أخطاء قاتلة

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل كان يدرك المفاوض الفلسطيني على ماذا وقع في اتفاقية أوسلو؟ هل أخطأ أم أنه خُدع "بضم الخاء"؟

يبرر غنيم ما وصلنا إليه، اليوم، "بسياسة الغموض البناء التي حملها كل طرف في المفاوضات".

ويقول "كل طرف كان عنده تصور للاتفاق الذي يحمل مضامين غامضة، وهو غموض حول القضايا التي كانت غير قابلة للحل في حينه، مثل القدس، والمستوطنات، والحدود، واللاجئين، هذا فهمه الفلسطينيون وشعروا أنه يمكن تطويره لصالحهم".

بينما يرى البرغوثي أن "المفاوض الفلسطيني وقع في كل هذه الأخطاء القاتلة لأنه اتبع سياسة خذ وطالب، والفلسفة التي اتبعت كانت خاطئة".

ويعلق قائلاً "من قاموا بتلك المفاوضات كانوا من الهواة".

ويضيف "حالياً، نواجه المشكلة نفسها، حيث يعرض الإسرائيليون على الفلسطينيين دولة ذات حدود مؤقتة بالمضمون ذات؛ الإسرائيليون يحاولون بيع المفاوض

من اتفاقية أوسلو

نص البند الخامس في اتفاقية أوسلو، التي جرت المفاوضات بشأنها في العاصمة النرويجية أوسلو، فيما تم التوقيع عليها في واشنطن، على أن تكون الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي كالتالي:

١. ستبدأ مرحلة السنوات الخمس الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢. ستنطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن، على أن لا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

٣. من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، قضايا ذات أهمية مشتركة.

٤. يتفق الطرفان على أن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكومة ومتأثرة باتفاقات تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية.

الفلسطيني البضاعة الفاسدة مرة ثانية".

هل من دولة بحدود ٤ حزيران؟

ويستطيع من يقرأ الواقع الفلسطيني اليوم، أن يدرك أن إسرائيل لن تسمح بانطلاق مفاوضات الحل النهائي، إلا بعد استكمال نهائي لترسيم الملامح الداخلية "للدويلة الفلسطينية" المقطعة الأوصال، واستكمال السيطرة على حدود هذه الدويلة، تاركة للفلسطينيين مجرد الموافقة على ما نجحت حتى الآن في فرضه من وقائع ميدانية عملية.

والحديث عن دولة فلسطينية ضمن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وهو ما يقوم عليه البرنامج الوطني الفلسطيني، يبدو بعيداً جداً عن الواقع.

ويقول البرغوثي: واقعياً لن تقام دولة فلسطينية تحت شعار "قابلة للحياة والنمو" على الأرض في إطار التسوية النهائية التي ستفرضها إسرائيل برعاية أميركية.

أما سويلم فيخلص للقول "سواء رضينا أم رفضنا، الدولة الفلسطينية المستقلة التي يتحدث عنها البرنامج الوطني الفلسطيني على الأرض تبددت، ولم يعد من ضمن الواقع القائم انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧".

خطوات فلسطينية من جانب واحد

هناك أكثر من سيناريو لمواجهة قضية ترسيم الحدود عبر الوقائع الإسرائيلية على الأرض، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وحسب بسام الصالحي، النائب في المجلس التشريعي عن حزب الشعب، فإن "التصدي للإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب يجب أن يكون عبر تطبيق خطوات فلسطينية من جانب واحد تستند إلى الشرعية الدولية".

ويلخص الصالحي هذه الخطوات بـ "الإعلان عن دولة فلسطينية في نطاق حدود الرابع من حزيران، وعاصمتها القدس الشرقية، ما يجعل التفاوض إذا ما تم لا يكون على أساس اعتبار هذه الأراضي متنازعاً عليها بل أراضي الدولة الفلسطينية، ومن دون أن تكون إسرائيل صاحبة القرار فيما يخص الحدود".

ويوضح أن "هذا الإجراء كان الرئيس ياسر عرفات ينوي القيام به العام ١٩٩٩، لكن إسرائيل هددت بإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية التي أعطيت للفلسطينيين في أوسلو إذا ما تم ذلك، إضافة إلى أن الرئيس تعرض لضغوط دولية حتى لا يقوم بهذه الخطوة".

ويؤكد أن "هذا هو الحل الوحيد لتجاوز كل العراقيل والوقائع الميدانية التي أقرتها إسرائيل على الأرض".

ويشدد الصالحي على أن "من المهم إعلان الحدود من طرف واحد، حتى نضمن عدم تآكل شرعية هذه الحدود وفق القرارات الدولية التي تدعمنا في ذلك، ما يفوت الفرصة على الموقف الإسرائيلي الداعم للتغيرات على الأرض".

ويضيف "إذا فعل الجانب الفلسطيني ذلك يكون قد تمسك بكل المكتسبات التي منحتنا إياها الشرعية الدولية: وهي حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية بحدود العام ١٩٦٧".

ويردف قائلاً "من جهة ثانية، يتم الحفاظ على القرارات الدولية التي رفضت منح الشرعية لما يجري على الأرض، مثل القرار المتعلق بالجدار، كما أن إعلان الدولة يتناقض بشكل جوهري مع التحايل الإسرائيلي الذي يُجرى السعي لتكريسه بدعم من أميركا، والقائم على عدم الاعتراف بأن الأراضي المحتلة للعام ١٩٦٧ هي أراض محتلة، بل متنازع عليها حسب الرواية الإسرائيلية".

ويؤكد الصالحي أن "هذا الإعلان عن الدولة الفلسطينية بحدود الرابع من حزيران يقطع الطريق على أية صيغ للفصل ما بين الدولة الفلسطينية وحدودها، لأن هذا هو التنازل الفلسطيني الكبير الذي يتم بناء عليه الحل النهائي".

أما البرغوثي فيؤكد أن الحل يكمن "في تخلي منظمة التحرير عن اتفاقية أوسلو التي انتهت صلاحيتها منذ العام ١٩٩٩، والتفاوض على الحل النهائي بالرجوع إلى القانون الدولي والشرعية الدولية بعد وضع أوسلو جانباً، وأن تكون المفاوضات مبنية على إستراتيجية مهنية وطنية واضحة".

قالوا في "أوسلو":

- **ياسر عرفات:** هذه أفضل اتفاقية يمكن التوصل إليها في أسوأ الأحوال.
- **اسحق رابين:** إننا نحن الذين قمنا بالحصول على هذه التنازلات من الفلسطينيين، ودون أي وعود أميركية، مثل تلك التي كانت موجودة في اتفاقيات كامب ديفيد، ودون أي ذكر لانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة.
- **جيمي كارتر، الرئيس الأميركي السابق:** كل ما حصل عليه عرفات بالفعل من "اتفاق أوسلو" هو التأكيد علي تنظيم حكومة فلسطينية، والبقاء في السلطة، حتى يتمكن من إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الإسرائيليون فإنهم أرادوا –وتمكنوا من إنجاز– ما هو أكثر بكثير.
- **المفكر ادوارد سعيد:** اتفاقية أوسلو كارثة على الشعب الفلسطيني أولاً، لأن الذين فاوضوا ووقعوا واتفقوا يجهلون حتى اللغة الإنكليزية، وليسوا متمكنين منها بشكل يؤهلهم للقيام بذلك، وثانياً لأنهم تنازلوا عن الحقوق مقابل لا شيء مضمون. لأول مرة في القرن العشرين، تقوم حركة تحرر وطني بالتفريط بإنجازاتها الضخمة، وتقبل التعاون مع سلطة الاحتلال، قبل أن تجبر هذه السلطة على الاعتراف بعدم شرعية احتلالها للأراضي بالقوة العسكرية.
- **المفكر الأميركي اليهودي نعوم تشومسكي:** إن الهدف من مفاوضات أوسلو هو وضع الأراضي المحتلة تحت مظلة الاعتماد الدائم على الاستعمار الجديد، وهو ما يشبه إلى حد كبير، حل البانتوستان، في جنوب إفريقيا.
- **المؤرخ شلومو بن عامي:** اتفاقية أوسلو أسست على قاعدة الاستعمار الجديد، حيث يصير طرف معتمداً على الطرف الآخر مدى الحياة.

وسط الصراع بين برنامجين سياسيين وتعدد الإستراتيجيات والمرجعيات

بعد عشرين عاماً .. الفلسطينيون عالقون بين تداعيات ونتائج انتفاضتين

كتب منتصر حمدان:

عشية دخول ذكرى اندلاع انتفاضة الأقصى عامها الثامن، يجد الفلسطينيون أنفسهم عالقين بين نتائج وتداعيات الانتفاضة الأولى التي قادت إلى ترجمة سنوات طويلة من النضال والكفاح الوطني بنشوء أول كيان فلسطيني على الأراضي الفلسطينية، وبين تداعيات ونتائج الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) التي كان من أبرز نتائجها لغاية الآن نشوء وضع أفضى إلى الانقسام الحاد في القيادة الفلسطينية، وتعريض الإنجازات التي حققتها الانتفاضة الأولى لخطر الانهيار!

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يصل إلى حد أن الفلسطينيين باتوا يجدون أنفسهم يعودون للمربع الأول، وسط استغلال إسرائيل لكل تداعيات الأوضاع السياسية والاقتصادية الفلسطينية لصالح تكريس حالة التأزم السياسي في الساحة الفلسطينية، الذي يخدم بطبيعة الحال توجهاتها في فرض خططها وبرامجها على أرض الواقع.

واعتبر عدد من القيادات السياسية والمراقبين والمحللين، في أحاديث منفصلة لـ "آفاق برلمانية"، أن الخروج من المأزق الفلسطيني الراهن لن يتحقق من دون التوصل إلى إستراتيجية فلسطينية موحدة، وبرنامج سياسي مشترك ومتفق عليه بين الأطراف والقوى السياسية كافة، بما يساهم في حدوده الدنيا في الحفاظ على الحقوق الوطنية المشروعة، التي باتت تتعرض لخطر الاجتهادات السياسية الفلسطينية من جانب، وخطر الاستهداف الإسرائيلي المبرمج من جانب آخر.

الافتقار إلى تعريف واضح للسلطة

وترى عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النائب خالدة جرار، أن الانتفاضة الأولى جلبت للفلسطينيين اتفاقات أوسلو، وما انبثق عنها من نشوء للسلطة، وإبرام تعاقد سياسي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، موضحة أن ما تحقق خلال الانتفاضة الأولى ما زال يلقي بظلاله على الانتفاضة الثانية، في ظل عدم وجود تعريف واضح للسلطة الفلسطينية والتعاقد السياسي الحاصل.

وتعارض جرار فكرة أن الانتفاضة الثانية ساهمت في تعريض السلطة للانهيار من حيث التعاقد السياسي الذي ما زال متواصلاً من خلال عقد لقاءات واتفاقات سياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من ناحية، وتعرض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للسلطة للحصار والتضييق من ناحية ثانية، مشددة على أهمية حسم الكثير من المصطلحات السياسية الدراجة من أجل بلورة رؤية واضحة لطبيعة الاتجاه السياسي الذي نسير نحوه كشعب فلسطيني.

وتتفق جرار مع حقيقة كون الشعب الفلسطيني ما زال عالقاً ما بين تداعيات ونتائج الانتفاضة الأولى التي اندلعت العام ١٩٨٧، ونتائج وتداعيات الانتفاضة الحالية التي ما زال بعض أشكالها متواصلاً قبل أن تثمر عن نتائج ملموسة.

هل من علاقة بين الانتفاضة الثانية والانقسام؟

وبرأي عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، قدورة فارس، الذي كان من بين القيادات السياسية الفاعلة في الانتفاضة الأولى، فإن ما تحقق من نشوء السلطة الوطنية والاتفاقات السياسية بين الجانبين لم تأت بفعل الانتفاضة الأولى فحسب، وإنما نتيجة تراكم طويل للكفاح الوطني والنضال الشعبي العارم الذي راكم الخطوات باتجاه تحقيق الإنجازات السياسية المهمة.

وقال فارس "من غير المنطقي ربط الانقسام السياسي الحاصل في الحالة السياسية الفلسطينية بالانتفاضة الثانية، بل إن هناك جملة من الأسباب والعوامل التي ساهمت في هذا الانقسام"، منوهاً إلى أن "ما يجري من صراع وانقسام حالي هو نتاج عدم حسم طبيعة العلاقة ما بين حركتي "فتح" و"حماس" في الانتفاضة الأولى، وبخاصة في ظل وجود برنامجين سياسيين متعارضين".

ويوافق فارس على أن الانتفاضة الأولى كانت تدار بقيادة واحدة وتناغم شعبي مع قيادتها، إلا أنه يرى أن ما جرى في الانتفاضة الثانية يعود بالأصل إلى استمرار الصراع بين برنامجي حركتي "فتح" و"حماس"، "الأمر الذي أدى إلى مثل هذه النتائج الكارثية".

وأكد فارس أن "وثيقة الأسرى التي طرحت للوفاق الوطني كانت تهدف بالأساس إلى دفع الجانبين للوصول إلى قواسم مشتركة بين البرنامجين باتجاه معالجة الخلل السابق، على طريق تمثيل حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير، إلا أن تسرع "حماس" باتجاه تنفيذ الانقلاب ساهم في فرملة مثل هذا التوجه، وإحلال الانقسام وتعميقه بدلاً من التوافق على الأهداف المشتركة".

وقال "من وجهة نظري، سواء طال الزمن أم قصر، فإنه ليس هناك من مخرج إلا بتكريس حالة التوافق الفلسطيني على برنامج سياسي واحد ضمن إطار تمثيلي موحد للخروج من هذه الحالة السائدة"، مشيراً إلى أن "ما يجري يمثل ممراً إجبارياً يجب استثماره باتجاه التوافق".

واختتم حديثه بالقول "إذا لم نصل إلى ذلك التوافق فلا يمكن لأحد الحديث عن حرية واستقلال وطني".

انهيار المفاوضات في غياب البرنامج البديل

وعارض النائب عن كتلة الإصلاح والتغيير، أيمن دراغمة، فكرة أن الانتفاضة الثانية ساهمت في تدمير إنجازات حققتها الانتفاضة الأولى، وقال "اتفاقات أوسلو كان من المفترض أن تنتهي بالدخول في مفاوضات الحل النهائي العام ١٩٩٩، الذي كان يفترض أن يكون نهاية المرحلة الانتقالية، غير أن ذلك لم يتحقق، لاسيما أن المفاوضات السياسية لم تفض إلى نتائج ملموسة".

وتابع "اندلاع الانتفاضة الثانية جاء بسبب شعور غالبية الفلسطينيين بأنه لا أمل في تحقيق برنامج السلام، وما أقدم عليه رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون من اقتحام للمسجد الأقصى جاء ليقول للفلسطينيين وللمسلمين أن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ستكون خاضعة للسيطرة الإسرائيلية".

وأضاف دراغمة "لقد كان ذلك بمثابة إعلان إسرائيلي رسمي بإنهاء حلم السلام الذي وعد شعبنا به"، مشدداً على أنه "كان من المفترض في ذلك الوقت أن تسارع القوى والفصائل كافة للجلوس معاً من أجل الاتفاق على برنامج موحد بديل عن برنامج الحل السلمي والمفاوضات السياسية".

ونوه إلى أن البديل عن ذلك استمرار الصراع بين البرنامجين "برنامج السلام – برنامج المقاومة"، الأمر الذي ساهم في تعزيز الانقسام الداخلي على أكثر من صعيد، مشدداً على أن "المخرج للحالة القائمة يكمن بالأساس في تبني وثيقة الوفاق الوطني التي طرحها الأسرى، وبخاصة أنها تصلح كبرنامج وطني جامع، كما أنهت الخلافات السياسية، وعالجت العديد من المشاكل، إلا أن المطلوب هو الالتزام الصادق من قبل جميع القيادات السياسية".

إنجازات مهمة للانتفاضة الثانية

من جانبه، قال المحلل السياسي هاني المصري، "على الرغم من كل التدمير للمشروع الوطني والانقسام الحاصل في المستوى القيادي للشعب الفلسطيني، فإن الانتفاضة الثانية ساهمت في تعريض السلطة ومؤسساتها للانهيار، ومع ذلك فإنها حققت إنجازات مهمة من حيث وجود اعتراف عالمي، وحتى إسرائيلي، بإقامة الدولة الفلسطينية".

وبرأيه، فإن الأسباب التي ساهمت في تأزيم الوضع الفلسطيني "تمثلت في تعددية الإستراتيجيات الفلسطينية وتعارضها وتعدد مصادر القرار والبرامج والآليات، ما أدى إلى وجود سلطة واحدة برأسين"، مشدداً على أنه "من دون الوصول إلى إستراتيجية موحدة وقيادة واحدة سيكون من

الصعوبة بمكان الحديث عن الخروج من المأزق الراهن".

وأضاف المصري "من الواضح أن اتفاقات أوسلو التي أعقبت الانتفاضة الأولى خلقت شريحة سياسية فلسطينية مستفيدة من الوضع القائم، في حين جلبت الانتفاضة الحالية قيادات جديدة تسعى لفرض أجندتها فرضاً على الشعب الفلسطيني، الأمر الذي سيقود إلى رفض النموذجين من قبل الشعب".

أزمة قيادة

ومن ناحيته، يرى النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، حسن خريشة، أن "الانتفاضة الأولى كانت تمتاز بوجود شعب موحد منتفض ضد الاحتلال وبقيادة موحدة تولت دفة العمل الوطني، في حين أن الانتفاضة الثانية بدأت بتحرك شعبي موحد وانقسام قيادي، ما أدى إلى تفتيت التوحد الشعبي وضرب الانتفاضة في خاصرتها".

وقال "الأزمة الحالية هي أزمة قيادة تنعكس بصورة مباشرة على الشعب"، مؤكداً أنه "من المعيب أن يجري تصوير الشعب الفلسطيني في الانتفاضة الثانية بوصفه شعباً يبحث عن الراتب بعد أن كان يسعى لتحقيق الحرية والاستقلال".

وأكد خريشة أن "ما حققته الانتفاضة الأولى من إنجازات جرى سحقه في الانتفاضة الثانية، ما فتح الطريق لتأزيم الحالة الفلسطينية، كما فتح الطريق للتدخلات الخارجية باتجاه ممارسة الابتزاز للنيل من حقوق الشعب الفلسطيني على أكثر من صعيد".

الانتفاضة وتهمة "الإرهاب"

بدوره، قال وزير شؤون الأسرى والمحررين، أشرف العجرمي، إن نشوء السلطة الفلسطينية وتوقيع الاتفاقات السياسية والحصول على الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية جاء بفعل مراكمة الكفاح الوطني والتضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب الفلسطيني على طريق الحرية والاستقلال، مؤكداً أن هناك جملة من الإنجازات الوطنية التي تحققت في الانتفاضة الأولى وما تبعها، إلا أنه اعتبر أن الانتفاضة الثانية التي اندلعت في ظروف مغايرة ساهمت في تدمير العديد من الإنجازات، وأعادت الشعب الفلسطيني إلى مربع اتهامه مجدداً بـ "الإرهاب"، الأمر الذي قاد إلى زيادة معاناة الشعب من خلال استغلال إسرائيل للحالة التي أديرت بها الانتفاضة لصالح إقامة الجدار العنصري والتخلي عن الالتزامات والاتفاقيات الموقعة كافة، والتشكيك في وجود شريك فلسطيني حقيقي قادر على إنجاز السلام.

وأضاف العجرمي "الانتفاضة الأولى كانت مرتبطة بقيادة واحدة لتحقيق مشروع وطني واحد، مستند إلى وثيقة الاستقلال وبرنامج السلام الفلسطيني الذي تقوده المنظمة، إلا أن الانتفاضة الثانية باتت مرتبطة بأهداف متناقضة، وأدت إلى نشوء جماعات وقوى مرتبطة بأجندة سياسية خارجية وتعدد المرجعيات السياسية"، منوهاً إلى أن هذا الوضع "ساهم في تدمير كل الإنجازات وإلحاق الضرر بالمشروع الوطني، وسط انقسام سياسي وقيادي، وفي ظل استفادة إسرائيلية من هذه الحالة في إنجاز مخططاتها السياسية عبر تطبيقها على الأرض".

وبغض النظر عن المواقف السياسية والمبررات التي تقف وراء تفسير ما يتعرض له المشروع الوطني، فهل من المقبول الاستمرار في هذا الوضع دون الاستفادة من الدروس واستخلاص العبر، بما يخدم التقدم نحو إنهاء حالة الانقسام القيادي وتعدد المرجعيات السياسية لشعب يعيش في بقعة جغرافية واحدة، وتحت احتلال واحد يمارس سياساته القمعية وخططه التي تستهدف الوطن الواحد؟!

بعد "انتفاخ" مرحلة أوسلو الانتقالية ثلاثة أضعاف حجمها!

الفلسطينيون أمام خطر "اجترار" الحلول المؤقتة مجدداً

خاص- «آفاق برلمانية»:

مرت ذكرى توقيع اتفاقات أوسلو بهدوء من دون أية ضجة سياسية أو حتى إعلامية حول هذه الاتفاقيات، التي أثارت جدلاً عميقاً في أوساط الفلسطينيين، وقادت فيما بعد إلى حدوث انقسام سياسي عميق نعيش تجلياته المريرة في الأيام الحاضرة، على الرغم من مرور ١٤ عاماً على توقيع تلك الاتفاقيات، التي أسست لنمط جديد من المفاوضات والاتفاقيات التي حملت في طياتها جملة من التناقضات والإرهاصات السياسية تحت عنوان "الخطوات التدريجية والحلول المؤقتة".

من الواضح للعيان أن إسرائيل، التي كانت طرفاً رئيسياً في تلك الاتفاقيات، نفضت يدها مما وقّعت عليه من دون الإعلان الرسمي عن موت تلك الإتفاقيات، وتركت الفلسطينيين يغوصون رويداً رويداً في أزمة تلو الأخرى، في حين أن مهندسي تلك الاتفاقيات عن الجانب الفلسطيني باتوا يرفضون الحديث عما صنعت أيديهم وعقولهم، في إشارة تبدو أقرب إلى التنصل "غير الرسمي" من كل ما ورد في تلك الاتفاقيات من نصوص، وبخاصة أنهم يجدون أنفسهم مرة أخرى أمام الأسئلة الكبيرة، مثل: ماذا حققت لنا التسوية السياسية "الانتقالية"؟ وماذا جلبت لنا اتفاقات أوسلو؟ وأين هي الحلول لقضايا الحل النهائي؟ وأين هي الدولة الفلسطينية المستقلة في ظل استعصاء تحول سلطة منقسمة إلى دولة، وبروز خطر الانزلاق مرة أخرى إلى مستنقع الحلول الانتقالية أو المؤقتة؟

وسط هذه الحالة من التعامل مع سلسلة الاتفاقات السياسية والاقتصادية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية برعاية دولية، وتحديداً أميركية، مع الجانب الإسرائيلي، يثار جدل في أوساط النخب السياسة الفلسطينية، اليوم، بشأن رؤية وآليات تعامل قيادة منظمة التحرير التي تتولى مسؤولية إدارة المفاوضات السياسية مع الجانب الإسرائيلي، والكيفية التي تدار بها هذه المفاوضات، وطبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وترافق كل ذلك مخاوف حقيقية من إعادة إنتاج الحلول المؤقتة التي لم تفض في المفاوضات السابقة إلى نتائج سياسية ملموسة بالنسبة للقضايا الرئيسية المتمثلة بالقدس، واللاجئين، والمياه، والحدود، والاستيطان.

لا جديد في أسلوب المفاوضات .. ولا أبطالها

ويرى العديد من النخب السياسية والمحللين السياسيين أن احتمال عودة الجانب الفلسطيني إلى التعاطي مع خيار الحلول المؤقتة، بما فيها إقامة دولة فلسطينية مؤقتة، أو القبول بترسيم حدود مؤقتة مع إسرائيل، أو الولوج إلى أفكار تبادل الأراضي، سوف يقود إلى تآزيم الوضع الفلسطيني، ويزيد من حالة الانقسام السياسي والجغرافي الداخلي لصالح إسرائيل التي تعتبر الطرف الأقوى القادر على استثمار ذلك لصالح استكمال الخطط والبرامج التي تعمل على تطبيقها على أرض الواقع، في حين تتحدث بلغة سياسية تهدف إلى مشاغلة العالم والفلسطينيين بمقترحات سياسية تبدو "جديدة"، وفي نهاية المطاف تكون غير قابلة للتنفيذ في الوقت الراهن.

وأكثر ما يعزز القناعة لدى غالبية النخب السياسية والمراقبين بأن البعض في قيادة المنظمة، قد يجنح باتجاه القبول بالحلول المؤقتة وعدم الاستفادة من الدروس السابقة، هو إعادة التعامل مع الجانب الإسرائيلي بالطريقة السابقة نفسها، وبالأدوات التفاوضية نفسها، التي ظهرت جلياً في تسمية أعضاء الفريق الفلسطيني الذي سيتولى المباحثات مع الجانب الإسرائيلي لإعداد تصور فلسطيني - إسرائيلي مشترك يجري طرحه في لقاء الخريف المنتظر، الذي دعا إليه الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، ما يشير إلى أن قيادة منظمة التحرير لا تزال تصر على المضي في السلوك السياسي ذاته، الذي مارسته قبيل اتفاقات أوسلو وبعدها، ويقوم على أن "ما لا يتحقق بالمفاوضات السياسية يتحقق بمزيد من المفاوضات" مع الجانب الإسرائيلي، من دون الاستفادة من التجارب والدروس السابقة التي كشفت بوضوح الطريقة الإسرائيلية في التعامل مع هذه المفاوضات، ومع الجانب الفلسطيني، حيث يعلق أحد السياسيين الفلسطينيين على ذلك بالقول "رسالة إسرائيل لكل الشعب الفلسطيني واضحة، وهي: عليكم التفاوض معنا حتى الموت، وليس حتى تحقيق أهدافكم"!

وفي الوقت الذي تصر فيه قيادات رسمية في المنظمة ووزراء في الحكومة التي يتزعمها رئيس قائمة "التيار الثالث" سلام فياض، على أن المفاوضات المقبلة ستكون حول القضايا النهائية ومحاولة التوصل إلى اتفاق سياسي على طريقة الرزمة الواحدة "بالجملة" مع الإسرائيليين، تشكك قيادات وقادة سياسيون يعارضون النهج السياسي الذي تدار فيه المباحثات السياسية مع إسرائيل، في قدرة الطرف الفلسطيني المفاوض على إنجاز مثل هذه الاتفاق بسبب مجموعة من العوامل، ربما ليس أقلها تأثيراً أن الجانب الفلسطيني المستعد للمفاوضات مع إسرائيل هو أضعف بكثير عما كان عليه في مفاوضات أوسلو، وبات لا يملك الكثير من أوراق الضغط على الطرف المقابل.

مفاوضات تتحكم بها إرادة الطرف الأقوى

ويقول النائب حسن خريشة: من الواضح، على الرغم من الإعلانات المتكررة من قبل المسؤولين الرسميين في السلطة الوطنية بأنهم لن يقبلوا بالحلول المؤقتة، أن الشعب الفلسطيني سيكون أمام محاولات جديدة لإنتاج حلول مؤقتة جديدة، وبخاصة في ظل إصرار إسرائيل على التمسك بالقدس، ورفض تطبيق حق عودة اللاجئين. في حين يرى المحلل السياسي هاني المصري، أن إجراء أية مفاوضات سياسية في ظل اختلال موازين القوى، وعدم امتلاك أي طرف لأوراق ضغط فاعلة على الطرف المقابل، سوف يقود إلى فرض إرادة الطرف القوي "إسرائيل" على الطرف الضعيف "الفلسطينيين".

ومما لاشك فيه أن الضعف الفلسطيني تغذيه حالة الانقسام المتفاقمة، وتنامي نفوذ المعارضة السياسية المتمثلة بقوة "حماس" التي ترفض أية حلول سياسية لا تكون طرفاً فيها، إضافة إلى قدرتها على "خربطة" أوراق اللعبة أو قلب الطاولة مجدداً، لاسيما أنها تملك الكثير من المبررات السياسية التي بإمكانها تقديمها للجمهور الفلسطيني وتجنيده حولها، وأهم تلك المبررات فشل مسيرة المفاوضات السياسية الطويلة "حلم السلام" -كما يحبذ بعض قيادات "حماس" تسميته- في تحقيق أهدافها، وإعادة طرح المقاومة كخيار فعال في مواجهة المخططات الإسرائيلية.

الحوراني: إسرائيل تسعى إلى شراء المزيد من الوقت

وقال عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، محمد الحوراني: لا شك في أن حالة الصراع الداخلي والانقلاب الذي نفذته "حماس" على السلطة في قطاع غزة عامل يؤثر سلباً على الوضع الفلسطيني في أية مفاوضات مقبلة، إلا أنه عاد وأضاف: لا يستطيع أحد في المقابل أن يفرض على الفلسطينيين ما لا يريدونه.

ورأى الحوراني أن الجانب الإسرائيلي غير جاد في التوصل إلى حل نهائي، ويسعى إلى شراء المزيد من الوقت للاستمرار في فرض حقائق الأمر الواقع على الأرض، محذراً من مخاطر التعامل مع الخطط الإسرائيلية، التي تسعى إلى جعل الجدار العنصري حدوداً وجزءاً من الوضع القائم.

وأضاف: الإسرائيليون يبحثون عن طرق التفافية كثيرة، انطلاقاً من عقدة الأمن لديهم، ما يجعلهم يسعون إلى البحث في كل التفاصيل المقبلة في أية قضية سياسية، بما في ذلك تفاصيل الدولة الفلسطينية التي يسعون إلى أن تكون هزيلة، حيث يسعون إلى تحديد شكل الدولة ومضمونها مسبقاً، من خلال المفاوضات"، مشدداً في هذا الإطار على أهمية التمسك بالموقف الفلسطيني، ورفض مثل هذه المحاولات، والعمل على تجنيد الدعم العربي والدولي لصالح الموقف الفلسطيني، وإنهاء حالة تعدد الإستراتيجيات السياسية في الساحة الفلسطينية، وتوحيدها خلف إستراتيجية واحدة تتمثل ببرنامج منظمة التحرير.

ومن الواضح أن إسرائيل والإدارة الأميركية يدركان أكثر من غيرهما طبيعة الوضع الفلسطيني الداخلي، ما يجعلهما يبذلان كل جهودهما لإفشال أية محاولات فلسطينية للتوجه الفوري إلى المفاوضات النهائية والضغط باتجاه الاستعاضة عن مفاوضات الحل النهائي التي يريدها الجانب الفلسطيني، بحلول مؤقتة يجري العمل على فرضها على الفلسطينيين، أو حتى الاتفاق معهم عليها.

الشعيبي: إنهاء الاحتلال أولاً

ويقول عضو المجلس التشريعي السابق، عزمي الشعيبي، "من المؤكد أن إسرائيل سوف تعمل من أجل التوصل إلى اتفاق إعلان مبادئ مرحلي جديد، بما يلبي مصالحها، لكن في المقابل فإن الرئيس محمود عباس يتمسك بموقفه الداعي للبدء الفوري بالمفاوضات السياسية للتوصل إلى اتفاق سلام يشمل حل قضايا الحل النهائي كافة"، ما يعني -حسب وجهة نظر الشعيبي- أن الأمور "سوف تتجه نحو التوصل إلى حل وسط ما بين الرغبة الإسرائيلية والرغبة الفلسطينية ومحاولة التوصل إلى اتفاق على ملامح واضحة للحل النهائي من دون التفاصيل، ويتم الاتفاق على جدول زمني أدق من السابق، مع ضمان وجود طرف ثالث قوي يراعي هذا الاتفاق".

ويدلل حديث الشعيبي إلى إمكانية العودة مجدداً إلى الخيارات المؤقتة، التي تسعى فيها إسرائيل إلى الدخول في مفاوضات حول شكل الدولة الفلسطينية وطبيعتها التي باتت تحظى بقبول دولي، وحتى إسرائيلي، قبل أن تنهي احتلالها للأراضي الفلسطينية، وهو ينوه في الإطار ذاته إلى أنه "على الرغم من وجود أكثر من موقف فلسطيني بشأن المفاوضات مع إسرائيل، فإن هناك اتفاقاً عاماً على وجوب أن تنهي إسرائيل احتلالها للأراضي الفلسطينية، ومن ثم يجري الانتقال للبحث في شكل الدولة ومضمونها".

وقال الشعيبي "هذا المدخل بالغ الأهمية، وإذا تمسكنا به نكون قد حققنا خطوة إستراتيجية مهمة باتجاه إنهاء الاحتلال أولاً، حيث تكون إقامة الدولة تحصيل حاصل".

البرغوثي: إسرائيل تبدو كأنها تفاوض نفسها

ويرى النائب مصطفى البرغوثي، سكرتير عام المبادرة الوطنية الفلسطينية، أن إسرائيل تحاول تحديد ملامح الحل النهائي من طرف واحد وفرضه على الفلسطينيين، وكأنها تفاوض نفسها بنفسها نيابة عن صاحب الحق التاريخي، وهو الشعب الفلسطيني، منصبة نفسها الخصم والحكم في آن واحد، وبخاصة بشأن قضية اللاجئين.

وقال البرغوثي "إن أية حلول أو اقتراحات لا تقود إلى إنهاء الاحتلال عن كامل الأراضي المحتلة منذ العام ٦٧، وانسحاب الاحتلال إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران، بما في ذلك القدس المحتلة، لن يكتب لها النجاح، وستؤول إلى الفشل"، مؤكداً أن إسرائيل تحاول خداع الرأي العام الدولي، وتسعى إلى استبدال الدولة الفلسطينية كاملة السيادة بدولة في حدود مؤقتة تفتقر إلى التواصل الجغرافي.

وحذر من مخاطر الخطة الإسرائيلية التي ترمي إلى إيقاع الجانب الفلسطيني في "فخ اتفاق إعلان مبادئ جديد لا يحدد حجم المناطق التي ستسلم للفلسطينيين ومكانها، مقابل ضم التجمعات الاستيطانية، ولا يقود إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية الحقيقية، بل يكرس الاحتلال ونظام الأبارتهايد لأمد طويل".

وكانت صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أشارت في عددها الصادر يوم الخميس ٢٣/٨/٢٠٠٧، إلى ما وصفته تغيير موقف الرئيس عباس لجهة الموافقة على ما يسمى بالدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة، وغيرها من قضايا الحل الدائم، الأمر الذي دفع أكثر من مسؤول فلسطيني رسمي للرد على تلك المعلومات، والتأكيد على موقف الرئيس عباس، من جميع قضايا الحل الدائم والقائم على أساس برنامج الإجماع الوطني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على جميع الأراضي التي احتلت في الخامس من حزيران العام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين على أساس القرار الدولي رقم ١٩٤، والتشديد على أن هذا الموقف غير قابل للنقاش أو التفاوض عليه.

"أبو ليلى": غالبية القوى ترفض الحلول المؤقتة

بدوره، أكد نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، أن "الحلول المؤقتة أثبتت أنها ليست طريقاً قد تفضي إلى تسوية متوازنة تساهم في الحفاظ على حقوقنا الوطنية، وإنما تخدم استمرار الاحتلال، وإطلاق يده في بناء الجدار والاستيطان"، مشدداً على أن هناك موقفاً فلسطينياً تبلور ويحظى بإجماع غالبية القوى، وهو رفض العودة مجدداً إلى صيغ الحلول المؤقتة الانتقالية، بما في ذلك رفض الدولة المؤقتة".

ويرى "أبو ليلى" أن "الحالة الفلسطينية القائمة، بما فيها الانقسام الداخلي، والتبعثر العربي، لا تجعل بالإمكان تسليط الضغط الموحد على إسرائيل لحملها على الانصياع لمتطلبات أية تسوية متوازنة، وتنفيذ الاتفاقات والقرارات الدولية ذات العلاقة"، مشيراً إلى صعوبة نجاح الجهود السياسية المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة في الفترة الراهنة.

وقال: إن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال التراجع عن العمل السياسي والدبلوماسي، من أجل الإعداد الجيد للأسس التي يجب أن تقوم عليها المفاوضات التي تقود إلى إنهاء الاحتلال، ليقام بعد ذلك السلام الحقيقي.

نقد بالجملة له .. وخشية من تكراره

هل كان " أوسلو " فخاً نصب للحركة الوطنية الفلسطينية؟!

إسرائيل استخدمته لكسب الوقت .. ولم يحسن الفلسطينيون استغلال بعض جوانبه

كتب مصطفى بشارات:

انقضى على توقيع اتفاق أوسلو ١٤ عاماً رحل فيها الزعيمان اللذان توصلا إليه: الرئيس ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين؛ فيما غادر "الراعي" بيل كلينتون البيت الأبيض إلى غير رجعة. وخلال كل ذلك، جرت مياه كثيرة، وعلى الرغم من أنها لم تحرك ما هو كامن في القاع، ونعى أرئيل شارون في خضمها الاتفاق، وقال عنه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى أنه "مات"، فإن التحركات الجارية حالياً لعقد ما سمي "المؤتمر" أو "الاجتماع" الدولي للسلام في الخريف، وتواتر الحديث عن إعلان يصدره الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي عشية المؤتمر بصيغة (اتفاق إطار) في أحسن الأحوال؛ أو بهيئة (بيان مشترك) في أسوأ الأحوال، تكشف بما لا يدع مجالاً للشك عن أن عامل الزمن الذي حدد نصاً لانتهاء مرحلة أوسلو، وهو ٤/٥/١٩٩٩، لم يكن "تاريخاً مقدساً"؛ فمن جانب "اشتراه" الإسرائيليون ضمن "سياسة كسب الوقت" لفرض مزيد من الوقائع على الأرض، ومن جانب آخر كان على الفلسطينيين أن يخوضوا اختبار استغلاله لتأكيد جدارتهم بإقامة دولة مستقلة والتقريب من موعد ولادة هذه الدولة.

منظمة التحرير في مواجهة « الفخ »

(ا.ف.ب)

أوسلو بين الأمس واليوم

بدوره، قال سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي، "إن أوسلو كان عبارة عن فخ نصب للحركة الوطنية الفلسطينية بكل مكوناتها، وعلى رأسها منظمة التحرير، بهدف احتواء هذه الحركة وشل قدرتها وكسب الوقت وإزالة النتائج التي تحققت بفضل الانتفاضة الكبرى الأولى، ولإخراج إسرائيل من مأزق اصطدامها مع المجتمع الدولي".

وأضاف "هدفت إسرائيل من وراء أوسلو الحفاظ على الاحتلال بالشكل الذي كان قائماً، فيما كان الحل الحقيقي للفلسطينيين هو إنهاء هذا الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة"، معتبراً أن أي محلل موضوعي يجب أن يصل إلى استنتاج مفاده أن "الإسرائيليين أرادوا أن يوهموا العالم بأنهم يريدون حلاً، ثم يعملون على التحايل على هذا الحل"، لذلك فإن الاستيطان وعدد المستوطنات تضاعف خلال أوسلو، وجرى بناء الجدار، وضم ٨٠٪ من مصادر المياه، وأضعفت القيادة الفلسطينية، وقلبت الصورة على الصعيد الدولي، فتحولت إسرائيل من مجرم إلى ضحية".

وأوضح البرغوثي أن "إسرائيل نجحت من خلال اتفاق أوسلو في تحميل السلطة أعباء إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين وتحويل ١٦٠ ألف شخص من عمال داخل الخط الأخضر إلى عمال في السلطة"، متابعاً أن "الذي جرى في أوسلو هو نقل المسؤولية عن أعباء الاحتلال للسلطة، فيما تحول الأول إلى نظام أبارتهايد حقيقي".

وكشف أن أشخاصاً لم يسمهم كانوا اجتمعوا مع شارون، قالوا له إن الأخير أكد لهم أنه لن يسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وإنما في أحسن الأحوال "بانتستونات"، مضيفاً "إن هذا ما يطرحه أولمرت اليوم".

وقال "أرى مخاطر تكرار أوسلو بحذافيره ومفرداته وتفاصيله، وللأسف بشخوصه. لذلك، إذا كان الخيار إما بانتستونات أو أي شيء، فنحن نملك حق القول إننا نريد دولة ديمقراطية واحدة ثنائية القومية".

الذهاب للجحيم

من جهته، وصف مدير المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية ناصيف المعلم، أوسلو، بأنه "فرصة بصورة مبادرة نزلت للسوق في حينه وتضمنت فجوات، وإن كانت صغيرة جداً، لم يحسن الفلسطينيون استغلالها بالشكل اللازم". وقال "كان هناك بعض المنافذ والفجوات الصغيرة جداً في اتفاق أوسلو بإمكاننا كفلسطينيين موحدين أن نستغلها لبناء اقتصاد وطني نجعل من خلاله مشروع الاحتلال مشروعاً غير مربح لدولة الاحتلال".

وأضاف المعلم "مع بداية قيام السلطة فتحت الأبواب للتوظيف لدرجة أصبح لدينا كم هائل من الموظفين، والأرقام التي يجري الحديث عنها حالياً تمثل كماً كبيراً لأنها تعني ملايين الدولارات من الرواتب: أي أن ثلاثة أرباع الموازنة ستذهب للرواتب ولن يبقى شيء للاستثمارات الوطنية".

وقدر البنك الدولي في تقرير أصدره قبل أيام أن حكومة الرئيس محمود عباس ستحتاج ١ر٦٢ مليار دولار من مساعدات المانحين سنوياً لسد العجز المتصاعد في ميزانيتها.

وأضاف التقرير "أن الإيرادات المحلية غير كافية لسداد أجور العاملين في الحكومة ... وأن ٩٤٪ من المساعدات الخارجية المطلوبة ستخصص للمصاريف الدورية مثل الرواتب"، منتقداً سياسة التوظيف التي تتبعها السلطة.

وقال المعلم "الآن، قضية تأمين الرواتب هي القضية الأبرز على جدول أعمال الحكومة الفلسطينية، وليس قضية بناء اقتصاد وطني".

وتابع "اتفاقية أوسلو مثلت باعتقادي مفترق طرق بالنسبة لنا: إما الذهاب باتجاه الدولة والتحرر والاستقلال وإما للجحيم وبقاء الاحتلال. وكان يلزم الخيار الأول بناء اقتصاد وطني يعتمد على الذات وينهي التبعية للاقتصاد الإسرائيلي إلى الحد الأدنى"، مضيفاً "إن ذلك لم يحصل، مع الأسف؛ فذهبنا للجحيم".

وفي هذا السياق، أشار المعلم إلى غياب الرؤية الفلسطينية الموحدة حول أشكال النضال، "والسبب في ذلك أنه خلال الفترة الماضية –١٤ عاماً من عمر أوسلو– لم تتم بلورة مثل هذه الرؤية؛ فبينما كانت فصائل منظمة التحرير تتحدث عن حل الدولة في حدود العام ٦٧ لم تشاركها حركتا "حماس" والجهاد الإسلامي ذلك، فأصبح لدينا برنامجان مختلفان".

وأضاف "إن الوسائل التي استخدمت خلال انتفاضة الأقصى ضمن الظرفين الذاتي والموضوعي لم تحقق الهدف السياسي المتعلق بإقامة دولة بحدود العام ٦٧، بل أبعدتنا عن ذلك".

ورأى مدير المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية أن "علينا كفلسطينيين استغلال وثيقة لاهاي، وأن نعيد الصراع إلى أساسه، وأن نبدأ من حيث بدأت الشرعية الدولية اتجاه القضية الفلسطينية، وذلك بفتح مفاوضات مع الأمم المتحدة حول تنفيذ القرار ١٨١".

وقال "إن الشعب الفلسطيني لديه مخزون هائل من الدعم القانوني الشرعي، وبخاصة فتوى لاهاي بشأن الجدار الاستعماري، فالأخيرة أرجعت الصراع إلى العام ١٩٤٧، وأوصت بتنفيذ كل قرارات الشرعية الدولية وكنس الاحتلال"، مضيفاً "علينا أن نحول هذه الفتوى من رأي استشاري أو توصية إلى قرار في مجلس الأمن بأدوات تنفيذية". كما انتقد تسمية بعض المسؤولين لموقف المحكمة الدولية في لاهاي من الجدار بـ " قرارات لاهاي"، وقال "إما أنهم ليسوا مهنيين، وإما أنهم يريدون دويلة معازل".

مشكلة في أصله

بدوره، قال الكاتب والباحث جميل هلال، إن اتفاق أوسلو كان "مشكلة في أصله"، لأنه لم يحدد آلية لتنفيذ ما ورد فيه وترك للطرفين تحديد مصير المفاوضات، كما لم يحدد هدف التفاوض على قضايا الوضع النهائي، وبالتالي "تعاملت إسرائيل، باعتبارها الطرف الأقوى، على أساس أن المطلوب هو توفير الحماية لها قبل أن تتشكل الدولة الفلسطينية، وأصبح تحقيق هذه الحماية شرطاً لأي اتفاق لاحق".

وأوضح هلال أن "إسرائيل عملت على استغلال الوضع وما نتج عن الفوضى الفلسطينية في التعامل مع انتفاضة الأقصى وأهدافها، فعملت على إضعاف السلطة وتمزيق الجغرافيا الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني وصولاً إلى إبقاء السلطة قادرة على التنفس لكن دون أن تكون قادرة على المفاوضات وبناء مؤسسات قوية". وهنا، تابع الباحث نفسه، "قال شارون (ليس لدينا شريك سلام فلسطيني)، وهو ما يكرره رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي أيهود أولمرت". لذلك، يقول هلال "نلاحظ في الأيام الأخيرة كيف تحول في حديثه –أولمرت– من الإعلان عن (اتفاق إطار) إلى الإعلان عن (بيان مشترك)"، مضيفا "من الواضح أن هدف اللقاء الدولي– مؤتمر السلام الدولي في الخريف– هو التطبيع وإيهام الفلسطينيين أن هناك فكرة دولة دون الحديث عن تبعات ذلك".

"فتح" والغرق في السلطة

في غضون كل ذلك – ١٤ عاماً من عمر أوسلو – يقول العضو القيادي في حركة "فتح" بقطاع غزة، حازم أبو شنب، "لم تنجح الحركة في الانتقال إلى حزب سياسي لأن المؤثرات المحيطة كانت كبيرة إلى حد واضح، ولعدم تبني الفكرة من القيادة المركزية".

وأضاف "أعتقد أن حركة "فتح"، بالمستوى القيادي، كانت لديها مشكلة في الفصل بين كونها فصيلاً سياسياً وكونها سلطة، وهو الذي مثل انعكاساً للإجابة عن سؤال: هل نحن ذاهبون باتجاه الدولة أم باقون على حالنا كحركة تحرر وطني"؟ وعليه، أقر أبو شنب بأن "فتح أضاعت وقتاً طويلاً بعيداً عن ممارسات وأطر ديمقراطية نتيجة انشغال المجموعة القائدة فيها في شكل الحكم وإدارته"، معتبراً هذا "أحد أهم تداعيات أو نتائج غرق حركة "فتح" في السلطة وإهمالها فكرة أنها فصيل يفترض أن يذهب للحزبية، وأن يميز نفسه عن السلطة".

وانتقد القيادي الفتحاوي عدم انعقاد المؤتمر العام السادس لحركة "فتح" خلال كل السنوات التي مرت، وقال "عدم انعقاد المؤتمر، مهما كانت الأسباب، لا مبرر له .. لكن على ما يبدو، فإن الصدمات المختلفة التي تعرضت لها الحركة أثرت على طريقة صناعة القرار الداخلي الفتحاوي ومكانيزماته، وبالتالي صار البديل هو عدم الذهاب لإحداث تغييرات خشية أن لا تكون في مصلحة أطر بعينها".

وأعرب عن أمله في أن "يحمل المستقبل شخصيات وطنية ملتزمة بالثوابت ومنفتحة على استيعاب الأفكار التي تطرح نفسها".

و"حماس" تغرق أيضاً!

في المقابل، قال أيمن دراغمة، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة "حماس" إن الحركة "كسبت حتى العام ٢٠٠٦ الامتداد الشعبي والجماهيري وإعطاء الثقة لبرنامج المقاومة كخيار للتعامل مع الاحتلال وصدق مقولة أن المفاوضات لن تحقق النجاح المطلوب ... ولذلك، استطاعت "حماس" بمشاركة الفصائل الوطنية والإسلامية ممارسة الضغط الكافي على الاحتلال للخروج من قطاع غزة ... وحققت في العام ٢٠٠٦ إنجازاً بدخول الانتخابات التشريعية وفوزها فيها، وتحملت بعد ذلك، وفي ظروف غير مواتية، وزر تشكيل الحكومة، الأمر الذي كلفها تفاقم معاناة الشعب الفلسطيني بسبب الحصار وعدم قدرتها على النجاح وترجمة برنامجها الانتخابي– التغيير والإصلاح– ما أثر على رصيدها الشعبي فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً".

وبرر دراغمة عدم مشاركة "حماس" في انتخابات العام ١٩٩٦ في الوقت الذي شاركت فيه في انتخابات العام ٢٠٠٦، علماً أن ذريعة عدم المشاركة –اتفاق أوسلو– كانت هي المحدد لهذه الانتخابات في الحالتين، بالقول "إن المفاهيم الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية لم تكن ناضجة بالشكل الكافي في تلك الفترة –العام ٩٦– ولم يكن من السهل القبول بمشاركة آخرين بذريعة الأقدمية في النضال وقيادة المشروع الوطني". لكن دراغمة أقر في المقابل أن "عزوف "حماس" والجهاد الإسلامي عن المشاركة بفاعلية في المؤسسة الأمنية ضيع عليهما فرصة تحقيق توازن في تشكيلة هذه الأجهزة، ووجود رقابة على ممارساتها، الأمر الذي جعلها من لون حزبي واحد". وكان النائب نفسه قال "إن الانفصال الحالي بين الضفة والقطاع وأحداث غزة المؤلمة يعود لأسباب أمنية بحتة".

ووجه دراغمة انتقادات لحركة "حماس"، أولها لشكل مشاركتها في انتخابات العام ٢٠٠٦، التي قال

"إنه كان يجب أن تكون من خلال تشكيل حزب سياسي يختلف بدرجة أو بأخرى مع البرنامج السياسي لحركة "حماس"، بحيث يظهر مرونة كافية دون المس بروح الثوابت الوطنية، وبحيث يتحمل هذا الحزب تبعات مواقفه السياسية إيجاباً وسلباً"، وثانيها لإقدام "حماس" على تشكيل حكومتها من شخصيات تاريخية، وقال "كان الأولى بـ"حماس" أن لا تشكل الحكومة، بما فيها وزارة الداخلية، من قيادات تاريخية معروفة عليها فيتو عالمي، وإنما من قيادات مقربة أو تكنوقراط تتبنى البرنامج نفسه وتستطيع كسر الحصار المفروض".

وأضاف "مشاركة قيادات تاريخية معروفة في الحكومة أضرت بحركة "حماس"، ونالت من هيبة ومكانة هذه القيادات جماهيرياً، ولا ننسى أن "حماس" صعدت إلى الشجرة مرة واحدة وبالبرنامج نفسه؛ فلا يمكن للعالم أن يفتح الأبواب لها ويسهل عملها".

أما الانتقاد الثالث، الذي وجهه النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، فهو لأسلوب التعيينات الذي اتبعته حركة "حماس"، وقال "إنه كان من لون واحد ودون مسابقات، ما أضر بثقة الناخب في الحركة، ولم يظهر تمايزها باتجاه تحقيق شعار الإصلاح والتغيير الذي رفعته". وانتقد أيضاً الحركة لأنها "لم تعط الاهتمام الكافي للتضامن الشعبي والمؤسسي الدوليين"، ولأن "العمل على الإعلام الخارجي لم يكن كافياً لنقل الصورة الحقيقية عن الحركة باعتبارها حركة مقاومة ولتفنيد تهمة الإرهاب".

اليسار وصمت القبور

وبين هذا وذاك – "فتح" و"حماس" – فشلت القوى الديمقراطية واليسارية الفلسطينية على الرغم من كل المحاولات التي جرت للتوصل إلى صيغة عمل مشترك أو موحد، وكانت النتيجة، كما قال الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) صالح رأفت، "ضعف هذه القوى: سواء في التأثير على صناعة القرار السياسي الفلسطيني الرسمي، أو في صفوف الجماهير"، وأضاف "إن أحد الأخطاء الأساسية التي وقعت فيها القوى الديمقراطية واليسارية الفلسطينية في السنوات الماضية، وتحديداً بعد قيام السلطة، أنها لم تدافع بجرأة وشجاعة عن برنامجها الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي، ولم تتصدَّ للأفكار الظلامية والسلفية في المجتمع الفلسطيني".

وأوضح رأفت في الإطار ذاته، أن "معظم هذه القوى لم تبادر لطرح رؤيتها المتكاملة في صفوف الشعب حول كيفية بناء نظام سياسي فلسطيني علماني بالاستناد إلى وثيقة إعلان الاستقلال، ولم تناضل للتأثير على المجلس التشريعي السابق لوضع قوانين وضعية لتنظيم حياة المجتمع الفلسطيني، بما فيها قوانين لتنظيم الأسرة".

واعتبر أن "الخطأ الأساسي الذي ارتكبته القوى الديمقراطية واليسارية أنها صمتت صمت القبور على سياسة وبرنامج ورؤية حركة "حماس" التي كانت تروج في صفوف الشعب". ومع ذلك، قال رأفت "إن اليسار الذي خسر نفوذه في صفوف الشعب قادر على أن يستعيد هذا النفوذ إذا توصل لصيغة عمل وحدوية وعاد للعمل في صفوف الجماهير والدفاع عن مصالحها ومكافحة الفقر والبطالة والدفاع عن حقوق النساء ومساواتهن بالرجال ومصالح الشباب والطلبة".

المثقف وعجز الدفاع عن أوسلو

وكان لاتفاق أوسلو تأثيرات فكرية وثقافية واضحة، فهو –حسب الكاتب والروائي الفلسطيني أحمد رفيق عوض، "كان نقطة انقلاب بين لغتين وعالمين وحلمين .. وبالتالي، خلال ١٤ عاماً هي عمر اتفاق أوسلو، لم يستطع المثقف الفلسطيني أن يدافع عن أوسلو، لكن اتجاهاته تعددت، فكتب في مواضيع لم يكتب فيها عادة: كتب في السيرة، التاريخ، البطل المهزوم، التشظي، الآخر (العدو)، والآخر الذي في السلطة .. أصبح ما يكتبه بدل أن يكون (خارج) أصبح يكتب من الداخل؛ أصبحت كتابته داخلية وذاتية؛ صارت همساً وأقل ضجيجا".

وخلال استعراضه لحقبة أوسلو، أشار عوض إلى "تعرض النضال الوطني للتشويه"، وقال "إن تحويل الانتفاضة الثانية إلى (أعمال شغب) أمر مقصود تشترك فيه السلطات المتسيدة ووسائل الإعلام والطبقة ورأس المال، وذلك كجزء من عملية الحصار لهذا النضال"، معتبراً أن "لغة الخطاب الإسرائيلي هي التي كانت سائدة خلال هذه الحقبة". وقال "كانت هذه اللغة منسقة بانتظام وتوافق وانسجام، على الأقل فيما يخص الفلسطيني، لكن خطابنا الفلسطيني الإعلامي والأدبي كان فيه تناقض شديد: توزع بين أناس رافضين للتطبيع، وآخرين ضده، وفلسطين بالنسبة لهم ليست جغرافيا، وأناس يريدون خلافة، وأناس مجرد اتفاق مع إسرائيل .. وبالتالي، ليس لدينا خطاب واحد موحد، حتى السلطة ليس لديها خطاب واحد، وكان خطابها يختلف باختلاف الحكومات والأحزاب المشاركة فيها".

تحذيرات من تكرار الاستفراد بالشعب الفلسطيني في اجتماع الخريف

ممثلو فصائل: اتفاق أوسلو مات لكن بعد إضعاف مرجعية الشرعية الدولية

كتب حسن جبر:

رافق التوقيع على اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣ لغط كبير في أوساط من انقسم بين التفاؤل المفرط والسعي بكل الوسائل لإنجاح الاتفاق اعتماداً على حسن النوايا الإسرائيلية، وبين معارضة الاتفاق وإنكاره والتحذير من التعامل معه. في حين رأى فريق ثالث، وعلى الرغم من معارضته المبدئية له، أنه مناسبة لتطوير مسار وأفق هذا الاتفاق على طريق إحقاق الحق الفلسطيني، لاسيما إقامة الدولة المستقلة في نهاية الفترة الانتقالية لمرحلة الحكم الذاتي المحدود المنصوص عليها في الاتفاق.

واليوم، وبعد أربعة عشر عاماً من التوقيع على اتفاق أوسلو وملحقاته، تطرح أسئلة كبيرة تتعلق بوجود هذا الاتفاق أصلاً، وقدرته على أن يشكل أساساً لإحقاق الحق الفلسطيني، بعد إضعاف مرجعية قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، أم أن دبابات الاحتلال والعدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني سحقاه منذ سنوات؟!

وهل يتوجب الاستمرار في التمسك بهذا الاتفاق على الرغم من الإعلان المتكرر من قيادات إسرائيلية عن وفاة اتفاق أوسلو؟ وإذا أعلن الطرف الفلسطيني تنصله من الاتفاق، ماذا سيحل بالسلطة الوطنية على الرغم من ضعفها، وهي التي جاءت نتاج هذا الاتفاق.

وهل يمكن الآن الحديث عن مرجعيات جديدة للصراع، بحيث تكون الشرعية الدولية أساساً لهذه المرجعيات؟ ماذا يقول المفكرون والسياسيون وأصحاب الرأي في المجتمع الفلسطيني؟

"آفاق برلمانية" حاورت عدداً منهم، وجاءت إجاباتهم كما هو مبين في السطور التالية.

"فتح": إعادة الاحتلال ألغت "أوسلو"

يقول إبراهيم أبو النجا، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح": إن اتفاقات أوسلو لم تنجح النجاحات التي كان يجب أن تحققها، وتوقفت عند المرحلة الانتقالية التي ألغيت من الاحتلال، الذي أعاد احتلال الأرض، ما يعني إلغاء اتفاقات أوسلو.

وأكد أبو النجا أن "أوسلو لم تشكل نجاحات متراكمة على الأرض، على الرغم من التقدم الذي حصل، حيث عاد الإسرائيليون من جديد ليلغوا ما تم الاتفاق عليه، وما تعهدوا به أمام العالم".

ولفت إلى أن "اتفاقات أوسلو لم تكن سوى محطة أولية من محطات تقود إلى حل نهائي".

وقال: إن الحديث الذي يجري الآن، عن مؤتمر دولي في الخريف لا يعني أننا نتحدث عن مؤتمر مدريد جديد، بل يجري الحديث عن الدخول الفوري في مباحثات الحل النهائي ضمن توقيت محدد، بعيداً عن الدخول في مفاوضات الحل النهائي إلى ما لا نهاية.

وتابع: هذا هو الشرط حتى ننجح في مؤتمر الخريف، ولا نريد أن نلدغ مرة أخرى.

ويعتقد أبو النجا بضرورة التمسك الحازم بقرارات الشرعية الدولية، محذراً من فقدان كل شيء، فالبديل هو الدبابة الإسرائيلية.

وقال: نخطئ بشكل كبير إذا أصبحت الشرعية الدولية محل نقاش.

"حماس": هدف "أوسلو" شطب الحقوق الوطنية

من جانبه، جدد فوزي برهوم، الناطق باسم "حماس"، التأكيد على موقف الحركة من اتفاقات أوسلو، معتبراً إياها "اتفاقات أمنية لم تحقق الأمن والأمان، في حين حققت لقوات الاحتلال كل شيء".

وقال برهوم: بعد أن تحقق لهم كل شيء، أقرت قوات الاحتلال وعلى لسان أرئيل شارون، أن "أوسلو" انتهت، وبعدها جرى قتل الرئيس ياسر عرفات.

ولفت إلى أن "اتفاقات أوسلو جرّت الويلات على الشعب الفلسطيني، وكانت تهدف إلى شطب الحقوق والثوابت الوطنية".

ونوه إلى أنه "بعد ١٤ عاماً على توقيع اتفاقات أوسلو، يريد الرئيس محمود عباس أن يعيدنا عقوداً إلى الخلف من خلال الحديث عن اتفاقات جديدة".

وطالب برهوم بأن تتم الاستفادة من التجربة المريرة باتجاه دعم المؤسسة السياسية وتقويتها من أجل مواجهة العالم أقوياء.

وعن إمكانية العودة إلى قرارات الشرعية الدولية، أكد أن "الشرعية الدولية لم تفعل ولن تفعل شيئاً"، داعياً إلى تجسيد وحدة الشعب وراء منظومة عربية تناهض المنظومة الأميركية.

"الديمقراطية": "أوسلو" لم يؤسِّس على الشرعية الدولية

من جانبه، اعتبر صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن "اتفاقات أوسلو انتهت عملياً وتجاوزها الشعب الفلسطيني"، لافتاً إلى أن "أوسلو عادت بالويلات على الشعب الفلسطيني، ولم تؤسس على قرارات الشرعية الدولية".

وقال: قامت اتفاقات أوسلو على الاستفراد بالشعب الفلسطيني، ووضعه في إطار حلول جزئية طويلة الأمد، في حين تم ترحيل القضايا المصيرية إلى أمد مجهول.

وطالب زيدان بالتمسك الفلسطيني والعربي بمؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وأضاف: يجب أن يؤدي هذا المؤتمر إلى حل سياسي شامل ومتوازن، يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، محذراً من خطورة الانزلاق إلى فخ الحلول الجزئية الانتقالية.

"النضال": استشهاد عرفات طوى صفحة "أوسلو"

بدوره، قال محمود الزق، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي: لقد تحفظنا على اتفاقات أوسلو عندما تم التصويت عليها في اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقد أثبت التاريخ صدقية موقفنا المتحفظ.

وتابع: طالبنا بشروط أوضح وأفضل مما تم الاتفاق عليه، وذلك لضمان مصلحة الشعب الفلسطيني، ولتأكيد التزام إسرائيل بالمنهجية التي تم إقرارها، حيث شككنا باعتماد النوايا بديلاً عن البنود الملزمة في الاتفاق، وعبرنا بوضوح عن موقف رافض لبروتوكول باريس الاقتصادي، الذي تم اعتباره جزءاً من الاتفاق فيما يخص الجانب الاقتصادي، لأننا شعرنا أن هذا الاتفاق يربط الوضع الاقتصادي الفلسطيني بكليته بالاقتصاد الإسرائيلي من زاوية التبعية الكاملة، بما يعنيه ذلك من تحكم إسرائيلي شامل بكامل العملية الاقتصادية الفلسطينية.

ونوه الزق إلى أن "التاريخ أثبت عدم صدقية الموقف الرفضي– العدمي من اتفاق أوسلو"، مؤكداً أن جبهة النضال "رفضت أيضاً، لغة التخوين والتفريط التي استخدمها أصحاب هذه المدرسة بحق القائد ياسر عرفات، الذي وُجهت له جبال من التهم بالخيانة والتفريط لتوقيعه هذا الاتفاق".

وقال: لقد رأينا أن القائد أبو عمار اجتهد في لحظة تاريخية محددة، واختار أفضل الخيارات المرة التي كان يواجهها شعبنا في تلك المرحلة.

وأكد الزق أنه يعتبر أن "اتفاق أوسلو قد انتهى من حيث أنه لم يتم الالتزام بمرحلية الاتفاق، التي كانت تقضي بأن يتم الاتفاق على إقامة الدولة الفلسطينية بعد خمس سنوات من الحكم الذاتي، إلى جانب فشل كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الفلسطينية كتعبير عن رفض الواقع الاحتلالي المستمر".

وتابع: هذا أدخلنا في مرحلة سياسية جديدة، بحيث لم تعد أوسلو تشكل منهجاً ومرشداً للمرحلة، وقد أثبت القائد الرمز أبو عمار أنه لم يكن خائناً ولا مفرطاً بحقوق الشعب الفلسطيني، حيث جسد باستشهاده وهو محاصر في "المقاطعة" أسطورة من الصمود في وجه أعداء الشعب، وكان استشهاده تعبيراً عن طي صفحة تاريخية عنوانها "أوسلو".

ويعتقد الزق أن البديل الواقعي لاتفاق أوسلو يجب أن يرتكز أساساً على قرارات الشرعية الدولية التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وذلك عبر مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة، ويستند إلى وثائقها التاريخية التي تؤكد حق الشعب في إقامة دولته المستقلة.

حزب الشعب: "أوسلو" لم يغلق الطريق لمواصلة النضال

من جانبه، قال وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب، إن التوقيع على اتفاق أوسلو سبقته جملة من المتغيرات الفلسطينية والعربية والدولية لعبت جميعها دوراً مؤثراً في سلوك هذه الطريق.

وقال: اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو جاء مشحوناً بالاحتمالات الإيجابية والسلبية.

وتابع: رأينا في هذا الاتفاق، على الرغم مما تضمنه من نواقص وتأجيل لقضايا الحل النهائي، بالإضافة إلى قصوره عن تلبية المطالب الوطنية الفلسطينية، فإنه لا يغلق الطريق أمام الشعب الفلسطيني لمواصلة النضال من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وقال العوض: اعتبرناه مدخلاً ممكناً لعملية تفاوض جدية تفضي إلى تسوية عادلة. وقلنا في حينه شروطاً لا بد من توفرها لضمان نجاح المفاوض الفلسطيني في تحقيق النجاح في ما كنا نراه معركة تفاوضية تتطلب رؤية سياسية واضحة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بشكل موحد.

ولفت إلى أن حزب الشعب طالب حينها بطرح الاتفاق على المؤسسات التمثيلية لمنظمة التحرير، وعلى قمة عربية عاجلة، وعدم الإسراع في التوقيع عليه بانتظار نتائج المفاوضات بين إسرائيل والأطراف العربية الأخرى.

وأردف: لكن، تم التوقيع على هذا الاتفاق وانتقلت قيادة المنظمة إلى الداخل، وأنشأت السلطة الوطنية ضمن سلسلة من المقيدات التي كانت إسرائيل تجترعها في كل يوم، وبدأت السلطة تحتل الموقع المركزي في عملية البناء المؤسسي والسياسي.

وأكد العوض أن "أوسلو وفر فرصة كبيرة لإقامة مؤسسات الدولة الفلسطينية وفتح آفاقاً جدية لإعادة بناء نظام سياسي على الأرض بتفاعل وثيق مع المجتمع الفلسطيني"، مؤكداً أنه "كان من الممكن أن يأخذ هذا البناء مجراه".

وانتقد القيادة التي كانت متحكمة بمقاليد الأمور، "لأنها واصلت على صعيد التفاوض مع إسرائيل التصرف بشكل فهلوي، من دون الاستناد إلى خطة تفاوضية بمشاركة جماعية".

وأضاف: إن عدداً من هؤلاء وظفوا مكانتهم التفاوضية لخدمة أغراضهم الخاصة، والتجارية منها، ونمت شريحة اجتماعية همها الأول الحفاظ على مصالحها الناشئة، كما أصرت في الوقت ذاته على إعادة إنتاج النظام السابق، وفقاً لصيغ مستجدة، فحافظت على تفردها واحتكارها الموارد والقرارات في وقت واحد.

ونوه العوض إلى نجاح إسرائيل في إخضاع تطبيقات أوسلو لرؤيتها المتمثلة في التخلص من أكبر عدد ممكن من السكان، والاحتفاظ بأوسع مساحة من الأرض، لافتا إلى أنه "مع انتهاء الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات لم يكن الفلسطينيون قد نجحوا في مراكمة الإنجازات التي تقود إلى تحقيق هدفهم في إقامة الدولة، ولكن في الوقت نفسه، لم تكن إسرائيل قد نجحت تماماً في إخماد الاعتراض الفلسطيني والمسعى للتخلص من الاحتلال".

وقال: اليوم، بعد مرور أربعة عشر عاماً على اتفاق أوسلو، الذي لم يحقق الغاية التي وقع لأجلها، تجري التحضيرات لعقد اجتماع الخريف بدعوة من الولايات المتحدة الأميركية، ويبدو من خلال التحضيرات الجارية أن أميركا وإسرائيل تريدان مرة أخرى الاستفراد بالشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية.

وطالب العوض بالعمل على "معالجة الشأن الفلسطيني الداخلي وإنهاء الانقلاب العسكري والبدء بحوار وطني لمعالجة مختلف جوانب الأزمة الفلسطينية، استعداداً لمواجهة ما هو قادم في اجتماع الخريف".

في ظل فلسفة " الذراع السياسية " منذ توقيع " أوسلو "

منظمة التحرير والسلطة الوطنية .. من ابتلع الآخر؟

كتب حسام عز الدين:

بعد مرور ١٤ عاماً على توقيع اتفاقية أوسلو، بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وفي الوقت الذي كان ينظر فيه، وفق حسابات القيادة الفلسطينية، إلى أن السلطة الفلسطينية التي سيتم تشكيلها في الضفة الغربية وقطاع غزة ستبقى ذراعاً من أذرع المنظمة، انعكست الحسابات السياسية وفق تطور الأحداث، أو وفق ما كان يتم إعداده "للإطاحة" بالمنظمة، حسب مراقبين.

وأصبح المشهد يظهر بوضوح أن منظمة التحرير باتت الجسم الأضعف مقابل سلطة أخذت في التضخم لدرجة أن الصراع الدموي الذي تدور رحاه بين حركتي "فتح" و"حماس" يتركز على سلطة حكم ذاتي وليس على منظمة التحرير، التي من المفترض أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة.

والخطورة التي تلقي بتبعاتها على حالة التنازع في دوري السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى وإن شملت القدس، ومنظمة التحرير الفلسطينية، هو حقيقة أن السلطة في الضفة الغربية، وإن حظيت بشرعية الناخبين، لا تتعدى كونها سلطة تمثل حوالي أربعة ملايين فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية، في حين أن المنظمة، وعلى الرغم من الضعف الذي تعانيه، فإنها هيئة تمثيلية جسدت نفسها على مدار السنوات الماضية لتمثل نحو عشرة ملايين فلسطيني داخل الوطن وفي جميع أنحاء العالم.

ملوح: هدف وظيفي لاستحضار دور المنظمة

وفي ضوء ذلك، لا يرى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عبد الرحيم ملوح، أن استحضار منظمة التحرير الفلسطينية الآن، كمرجعية للسلطة، وعقب سيطرة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على قطاع غزة، يستهدف حل الأزمة السياسية الفلسطينية الداخلية، بقدر ما هو استحضار "هدفه وظيفي لطرف ضد طرف آخر".

وعلل ملوح موقفه هذا، بأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت مدعوة أصلاً، ولا تزال، لإعادة تفعيل دورها منذ أعوام، و"الدور الذي تقوم به منظمة التحرير اليوم، لا يصب في هدف إعادة البناء أو تفعيل مؤسساتها كما تم الاتفاق عليه في القاهرة".

وإن كان الاختلاف السياسي يخيم على العلاقات السياسية بين مختلف الاتجاهات السياسية في الأراضي الفلسطينية، فإن اثنين لا يختلفان في الاتفاق على أن السلطة الوطنية الفلسطينية كانت على الدوام "يتم تقويتها لتلتهم منظمة التحرير، منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو".

ومن المؤشرات على ذلك، الاهتمام الكبير الذي أبدته الدول المانحة لدعم مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتناسي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى الضغط الكبير الذي مارسته الولايات المتحدة الأميركية، وحتى إسرائيل، على السلطة الفلسطينية لاستحداث منصب رئيس الوزراء، إبان عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وقال ملوح "تهميش منظمة التحرير كان مسلكاً منذ بداية اتفاقية أوسلو، بالنسبة لمستويات قيادية فلسطينية، بهدف تسريع الوصول إلى اتفاق مع الجانب الإسرائيلي حول الدولة الفلسطينية".

وأضاف "إضعاف منظمة التحرير وبرنامجها السياسي كان يصب في خانة التوصل إلى اتفاقية معينة مع الجانب الإسرائيلي لإنشاء سلطة فلسطينية تستطيع التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل".

ويؤكد قائلاً "على الرغم من أن هدف إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية كان أميركياً وإسرائيلياً، فإن الطرف الفلسطيني ساهم في إضعاف المنظمة بطريقة أو بأخرى".

إضعاف المنظمة وعدم تحول السلطة إلى دولة

وعلى الرغم من وضوح الرغبة لدى الجانبين الأميركي والإسرائيلي لإضعاف دور منظمة التحرير، لعلاقة وجودها السياسي والتمثيلي مع قضية اللاجئين أولاً، بصفتها ممثلاً للشعب الفلسطيني، ومن أجل تقوية حكومة فلسطينية محلية، فإن الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل لم تعطيا السلطة في الضفة والقطاع، ولا الحكومة، ذلك الاهتمام الذي توقعه البعض من أجل تعزيز المسعى الهادف لإنشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع.

وبعد مرور ١٤ سنة على التوصل إلى اتفاقية إعلان المبادئ في أوسلو، وتوقيعها في البيت الأبيض، باتت منظمة التحرير الآن، أكثر ضعفاً من أي وقت مضى، في حين أفضت الأحداث المتلاحقة إلى وجود سلطة لا تقل ضعفاً عما تعانيه منظمة التحرير.

لكن على الرغم من الضعف الذي تعيشه المنظمة، تظهر نتائج أحدث استطلاع للرأي أجراه مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية مؤخراً، أن الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني لا تزال تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وحسب الاستطلاع، الذي نشرت نتائجه في أيلول:

• اعتبر ٧ر٦٩٪ من أفراد العينة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

• قال ٦ر٧٧٪ إن هناك حاجة لإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

• أيد ٤ر٤٥٪ ضم حركة "حماس" إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

• اعتبر ٣١٪ أن حركة "حماس" جادة في مطالبتها بدخول منظمة التحرير الفلسطينية.

• عارض ٦٧٪ من أفراد العينة تصريحات بعض مسؤولي حركة "حماس" بأن مؤسسات منظمة التحرير هي غير شرعية ولا تمثل الشعب الفلسطيني، في حين أيد ٤ر٢٦٪ ذلك.

غير أن الانتخابات التشريعية التي جرت أوائل العام الماضي، كانت أظهرت عكس هذه النتائج حينما صوت الغالبية لحركة "حماس" ولنوابها في الدوائر، وعلى الرغم من الوقت الفاصل بين الانتخابات وهذا الاستطلاع، فإن هناك من يعتبر أن صناديق الاقتراع كانت الفيصل، وأن نتائجها تفند نتائج مثل هذا الاستطلاع، وفي المقابل يستشهد البعض بنتائج استطلاعات أخرى ليستنتج أن نتائج انتخابات تشريعية جديدة قد تظهر تغيراً في غير صالح التيار الإسلامي.

ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية

كان من المفترض أن ينطلق مسار إنشاء الدولة الفلسطينية في العام ١٩٩٩، حسب اتفاقية أوسلو التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الحكومة الإسرائيلية؛ أي بعد انقضاء خمس سنوات على توقيع هذه الاتفاقية، هي العمر المحدد لما سمي بالفترة الانتقالية.

إلا أن ذلك لم يحدث، وتحول السلوك النضالي الفلسطيني بدل مواصلة بناء الدولة إلى شكل جديد من أشكال المواجهة تم التعبير عنه من خلال مواجهة قوات الاحتلال بالأسلحة، وبشكل علني في الشوارع، وهو ما يحدث للمرة الأولى في تاريخ الأراضي الفلسطينية بعد الاحتلال، حيث شاركت قوى الأمن الوطني والعاملون في الأجهزة الأمنية في معارك مع قوات الاحتلال، وإن كانت موازين القوى تميل منذ البداية لصالح الجانب الإسرائيلي، الذي لجأ إلى تدمير البنية الأمنية للسلطة.

الغاية من حمل السلاح، حسب ما عبر عنه العديد من القادة، كانت الدفاع عن المشروع الوطني الفلسطيني، وهو المشروع الذي تم الرهان على انفتاح آفاق تحقيقه مع بدء مرحلة أوسلو، بمعنى أن المقاومة تحولت في ذلك الحين إلى مقاومة للدفاع عما تم تحقيقه، أو عما حققته ووقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى ما يبدو، فإن حكومة الاحتلال التي أدارتها عقلية عسكرية، مثل عقلية أرئيل شارون، كانت تنتظر ظهور السلاح في شوارع مدن الأراضي الفلسطينية، فانتهزت هذا التحول لتنقض على "المشروع الوطني" وتدمر بنيته التحتية إلى أن طال ذلك الرئيس الراحل ياسر عرفات نفسه.

تحول في موقف التيار الإسلامي من المنظمة

ومنذ ذلك الحين؛ أي منذ العام ٢٠٠٠، شهدت الساحة الفلسطينية تقلبات سياسية مختلفة، في حين بقيت منظمة التحرير الفلسطينية كما هي عليه، في نهجها وبنيتها، وأجريت الانتخابات التشريعية الثانية وأظهرت فوزاً واضحاً للتيار الإسلامي (حماس) على فصائل منظمة التحرير، وعكست الانتخابات رغبة فلسطينية جامحة في التغيير.

وفي المقابل، أبدت حركة "حماس"، وكذلك حركة الجهاد الإسلامي، انعطافاً جوهرياً في موقفي الحركتين من منظمة التحرير، حينما وافقتا على المشاركة في حوار القاهرة بين الفصائل الفلسطينية كافة في آذار من العام ٢٠٠٥، لبحث آلية تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها.

لكن شيئاً لم يطبق مما تم الاتفاق عليه في القاهرة، سوى إجراء الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦، التي أدت إلى فوز "حماس"، ومن ثم توقف كل شيء، ولم يتم تفعيل اللجنة الخاصة التي كلفت بالعمل على تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

وتوالت التطورات إلى أن سيطرت حركة "حماس" على قطاع غزة بالقوة، واحتلت الحركة المؤسسات الفلسطينية المختلفة التي كانت ترمز إلى المشروع الوطني الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتغنى بأنها هي التي ترفع رايته.

وتمسكت حركة "حماس" بما أقدمت عليه في قطاع غزة، مستندة إلى الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات التشريعية الثانية، على الرغم من أن هذه الانتخابات كانت أصلاً إحدى إفرازات اتفاقية أوسلو التي وقعتها منظمة التحرير وعارضتها حركة "حماس" حين ذلك.

وبات واضحاً أن الصراع الذي يدور في الأراضي الفلسطينية الآن، إنما هو صراع على "السلطة" التي انبثقت عن اتفاقية أوسلو، وجاءت استناداً لقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير، والغريب أن الطرف المعارض لمنظمة التحرير (حماس) بات يتمسك بهذه السلطة أكثر مما كانت عليه منظمة التحرير في حينها.

"حماس": إصلاح المنظمة أولاً

ومنذ اتفاق القاهرة في العام ٢٠٠٥، وقبول "حماس" المشاركة في اللجنة العليا لإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، تصر الحركة عبر ما أعلنه العديد من قياداتها على أنها تعترف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، مشترطة في الوقت ذاته أن يتم إصلاح مؤسسات المنظمة أولاً، وأن تصبح الحركة شريكاً أساسياً في مؤسساتها، وفي صنع قرارها.

لكن على الأرض، هناك من يقول إن "حماس" أصلاً، وعبر تمسكها بالبقاء في السلطة، إنما دخلت منظمة التحرير فعلياً باعتبار أن السلطة هي ذراع سياسية للمنظمة، وأعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني.

وقال أحد المراقبين، تعقيباً على ذلك، "إن "حماس" رفضت دخول المنظمة من الباب، فدخلتها من الشباك".

غير أن قبول حركة "حماس"، وبشكل أولي، الدخول في منظمة التحرير، لا يعني –حسب مراقبين– أنها تريد المشاركة بالفعل في المنظمة باعتبارها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني".

وهذا ما عبر عنه المفكر السياسي فيصل حوراني، حينما قال في إحدى الندوات في رام الله مؤخراً، "حركة الإخوان المسلمين لا تقبل الدخول في تحالفات إستراتيجية"، وفي الوقت ذاته لا تمانع هذه الحركة، التي تعتبر حركة "حماس" امتداداً لها في الأراضي الفلسطينية، قيام تحالفات آنية مؤقتة، حسب حوراني.

وقال ملوح بدوره، إن موقف حركة "حماس" من الدخول في المنظمة يتراوح بين أمرين "إما دخولها والسيطرة عليها من الداخل، وإما عدم الاعتراف بها، وهذا غير منطقي".

وأضاف "نحن في منظمة التحرير نريد، بل إننا حريصون على دخول التيار الإسلامي إلى منظمة التحرير من أجل تقويتها، وبخاصة بعد أن وافقت حركة "حماس" على ما تضمنه اتفاق مكة من توافق سياسي يشابه إلى حد كبير برنامج منظمة التحرير الفلسطينية".

"فتح" تحشد فصائل المنظمة إلى جانبها

وبالمقابل، وإن كانت حركة "حماس" ترهن عملية دخولها إلى منظمة التحرير الفلسطينية بمدى تحقق شروطها، فإنه لا يبدو أن هناك نية جدية لدى الأطراف الرئيسية المشكلة أصلاً للمنظمة لإعادة تفعيل مؤسساتها، حتى ولو كان الأمر من دون حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي.

وكانت الدعوة التي وجهت باسم منظمة التحرير إلى المواطنين للصلاة خارج المساجد التي تسيطر عليها "حماس" في قطاع غزة، مثالاً صارخاً على مدى محاولة "فتح" استخدام المنظمة كأداة لصالحها بدل تفعيلها على وجه سليم.

وقال الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري، "إن منظمة التحرير الفلسطينية كانت دائماً بحاجة إلى تفعيل دورها وتطويره، من أجل الحفاظ على فصل واضح بين دورها السياسي ودور السلطة الوطنية الحياتي".

وأضاف "كانت النظرة إلى السلطة تنطلق من اعتبارها أداة صغيرة من أدوات المنظمة لإدارة أوضاع المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن ما جرى هو أن السلطة تضخمت وأصبحت المنظمة أداة صغيرة يتم استدعاؤها في المناسبات فقط".

وعلى الرغم من أهمية استحضار أو استدعاء منظمة التحرير الفلسطينية للخروج من أزمات سياسية معينة تعصف بالمجتمع الفلسطيني بين الفينة والأخرى، فإن ما يجري هو تكرار استدعاء المنظمة بالهيكلية والتقسيمة ذاتها التي يتفق الجميع على أن الوهن أصابها منذ فترة طويلة.

وقال المصري "لا يمكن الحديث عن إحياء المنظمة من دون إستراتيجية تأخذ في الحسبان الفلسطينيين في الداخل والخارج، وليس فقط لاستدعائها من أجل الوقوف في مواجهة حركة حماس".

وتابع "المنظمة بحاجة إلى إصلاح شامل حتى ولو بقيت حركة "حماس" ترفض الدخول فيها، ولا يعني الإصلاح فقط دخول فصائل إلى منظمة التحرير".

دولتان لشعبين .. هل ما زال برنامجا واقعياً؟

بقلم: د. أحمد مجدلاني

قد يبدو من المفيد إعادة تعريف أو التذكير بمضمون المشروع الوطني الفلسطيني القائم على أساس الحل، دولتين لشعبين، في ضوء الانتكاسة الشديدة التي واجهت عملية السلام التي انطلقت في مدريد، وكذلك عدم جدية الموقف الإسرائيلي وضرب الأسس العملية للعملية السلمية، بدءاً من عدم اعتبار الجداول الزمنية مواعيد مقدسة، وانتهاءً بقلب الطاولة بشأن كل الاتفاقات السابقة وإعادة احتلال الضفة الغربية منذ اجتياحها بما سمي بعملية السور الواقي ربيع العام ٢٠٠٢، كما أن هذا التذكير له أهمية كبيرة ارتباطاً بالموقف الأميركي الذي لم يكن نزيهاً منذ بداية استئثاره بالعملية السياسية وهيمنته عليها والتحكم بآلياتها ومساراتها، وإخضاعها لشروط شريكه الإسرائيلي، وتحوله من راعٍ نزيهٍ لهذه العملية إلى شريك لأحد أطرافها، يضاف إلى ذلك التغيرات في المواقف السياسية لحركة "حماس"، وبخاصة بعد أن بدأت تتخلى تدريجياً عن مشروعها السياسي بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، والحديث عن الثوابت الفلسطينية تارة، والحل على الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ تارة أخرى.

هذا التعريف أو التذكير من شأنه أن يحدد الهدف المركزي الذي وضعه الفلسطينيون في دورة المجلس الوطني العشرين في الجزائر، حين أطلقت من هناك مبادرة السلام الفلسطينية القائمة على تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وتطبيقها، وفي الجوهر منها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢، و٣٣٨، وقرار الجمعية العامة ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين، وجاء ذلك كله على أرضية إعلان الاستقلال الذي حظيت فلسطين بموجبه باعتراف دولي وعربي، تعززت فيه قوة الحضور الدبلوماسي والسياسي بعد قرارات الاعتراف بشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، والوحيدة، للشعب الفلسطيني في قمة الرباط العام ١٩٧٤، وكذلك الاعتراف الدولي في الأمم المتحدة بعدها بشهور قليلة.

إن تكريس مفهوم الدولة الفلسطينية المستقلة جاء كأساس لما يمكن أن نطلق عليه حل دولتين لشعبين، وهو الحل الذي قام على أنقاض فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية على أرض فلسطين التاريخية، والذي لم يجد له قوى حاملة على ضفتي الصراع لدى الشعبين، كما أنه لم يجد قوى دولية تشكل الحاضنة وقوة الدفع له، علاوة على أنه يضرب في الصميم فكرة الدولة اليهودية التي حملتها وترجمتها الحركة الصهيونية، وما زالت ماضية في تطبيقها على حساب الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقوقه بالعودة، والحرية، والاستقلال، وبناء دولته المستقلة.

لقد تكرس منذ أن أعلن البرنامج المرحلي أواسط سبعينيات القرن الماضي، أن خيار الدولة الفلسطينية المستقلة هو الخيار الوحيد والممكن على الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين طبقاً للقرار ١٩٤.

وقد كرست الحركة الوطنية الفلسطينية كل اهتمامها ونضالها، وعلى المستويات كافة، وعلى الرغم من التباينات والاختلافات التي كانت تظهر بين الحين والآخر، وعند كل منعطف سياسي بين فصائلها، على إنجاز هذا الهدف الذي كان، وما زال، يعبر عنه بالمشروع الوطني الفلسطيني.

بيد أن حركة "حماس" لغاية هذه اللحظة، وعلى الرغم من التصريحات المتفرقة من قادتها، بدءاً من مؤسسها الشيخ أحمد ياسين إلى رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، وما بينهما من قيادات بمختلف المستويات، لم يقدموا شيئاً رسمياً يمكن أن يحمل في طياته أنه يتطابق أو يتقاطع أو يتلاقى مع قرارات الإجماع الوطني الفلسطيني التي عبر عنها بالمجالس الوطنية الفلسطينية، وما زالت اللغة ملتبسة وحمالة أوجه، أو على الأقل لم تقدم رؤية مستقلة أخرى بخلاف رؤية منظمة التحرير الفلسطينية القائمة على أساس حل الدولتين طبقاً لقرارات الشرعية الدولية، أو متوافقة معها وملتزمة بها، بل على العكس من ذلك، ما زالت قضية الاعتراف بمبادرة السلام العربية واحدة من الإشكاليات التي أجهضت من حيث المضمون حكومة الائتلاف البرلماني التي تشكلت بعد اتفاق مكة، وأدى تعنت "حماس" ورفضها الاعتراف بالمبادرة إلى تعثر تسويق هذه الحكومة دولياً، وفيما بعد مهد الطريق أمام الاتجاهات المتطرفة بالحركة للتحضير لانقلاب حزيران الأسود في قطاع غزة.

الرئيس الراحل ياسر عرفات يعلن وثيقة اعلان الاستقلال.

لقد أثير وما زال يثار في أوساط العديد من السياسيين والأكاديميين، وعلى المستوى النظري، مدى واقعية خيار حل الدولتين لشعبين، وذلك في ضوء انتكاسة عملية السلام التي انطلقت من مدريد أوائل تسعينيات القرن الماضي، وكذلك في ضوء تراجع حكومات إسرائيل المتعاقبة عن تطبيق التزاماتها بتنفيذ ما اتفق عليه في أوسلو، وتعطيل التوصل إلى حل نهائي مع نهاية المرحلة الانتقالية في أيار العام ١٩٩٩، وانهيار قمة كامب ديفيد، حيث تحول، وعلى المكشوف، الراعي الأميركي إلى طرف منحاز لجانب إسرائيل، وأمّن الغطاء السياسي والدبلوماسي لإسرائيل، بل والحماية الكاملة لمحاولة إعادة صياغة العملية السياسية وفرض أجندة مختلفة عما كان اتفق عليه.

وفي هذا السياق، جاءت خطة خارطة الطريق التي لم تضع إدارة الرئيس بوش التي أطلقتها آليات ملزمة لتطبيقها، بل على العكس من ذلك أخذت التحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر التي قدمها شارون حينئذ عليها كأساس للتعامل بتطبيق هذه الخطة، وبقيت رؤية الرئيس بوش لقيام دولتين لشعبين دون أداة للتطبيق. وعلى العكس من ذلك، ترك الخيار لإسرائيل وحدها في إعادة صياغة الوضع على الأرض بعيداً عن تلك الرؤية. لذلك، ما أن أطلق شارون مشروعه للحل الأحادي الجانب أو الانفصال عن الفلسطينيين بذريعة عدم وجود شريك فلسطيني، بالانسحاب من غزة، وبناء جدار الفصل بالضفة الغربية، حتى سارعت إدارة الرئيس بوش إلى تبني هذا الموقف وقدمت الدعم له، بل على العكس حملت أطراف اللجنة الرباعية على اعتماده كأساس، وربما وعلى سبيل طريق تحقيق دولتين لشعبين، لم يعد واضحاً أي دولتين في ظل بناء الجدار الذي فتت الضفة الغربية وحولها إلى مجموعة من الكانتونات المنعزلة عن بعضها البعض.

وتواصل هذا المأزق وتعمق بعد الانتخابات التشريعية الثانية وفوز حركة "حماس" بالأغلبية البرلمانية، وهو الفوز الذي جاء نتاجاً طبيعياً لحصاد مر من خيبات الأمل بعملية السلام ولدخولها في غيبوبة طويلة استمرت سنوات عديدة، ولم يعد هناك شريك إسرائيلي للفلسطينيين، على الرغم من ادعاء إسرائيل أن الرئيس الراحل عرفات لم يعد شريكاً، في حين أنه كان الشخص الأكثر قدرة على صنع السلام معها، وبعد وفاته فإن شارون وخليفته أولمرت عملا كل ما يمكنهما لتقويض قوة الرئيس محمود عباس المعروف باعتداله ورغبته الأكيدة في صنع السلام مع إسرائيل. بل على العكس من ذلك، كان هدف حكومة شارون ضرب مصداقية الرئيس محمود عباس وتقويض سلطته من خلال الإمعان بتطبيق الحل الأحادي الجانب، الذي قام أساساً بادعاء عدم وجود شريك فلسطيني.

لقد أدخلت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية الوضع الفلسطيني في منعطف جديد وخطير، حيث فرضت العزلة السياسية والحصار الاقتصادي والمالي ليس على حكومة "حماس" التي تشكلت فحسب، وإنما على الشعب الفلسطيني برمته وقواه السياسية الأخرى. وكذلك عندما تشكلت حكومة الائتلاف البرلماني مع حركة "حماس"، أطلقت وعوداً كثيرة، لكنها جميعها ظلت مع وقف التنفيذ، ولم يتم التقدم خطوة واحدة باتجاه فك الحصار والعزلة السياسية على الرغم من تعامل الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي مع وزراء الحكومة من غير "حماس".

هذا الوضع الذي انعكس بمزيد من التأزم الداخلي، دفع بأوساط كثيرة من السياسيين والأكاديميين، وفي ضوء انسداد الأفق بإمكانية نجاح شعار دولتين لشعبين، إلى أن يطلق هؤلاء مجموعة من الخيارات المتعددة، مثل خيار حل السلطة، والكونفدرالية مع الأردن قبل قيام الدولة الفلسطينية، أو ما يسمى بالخيار الأردني، وكذلك العودة لخيار الدولة الديمقراطية ... الخ من المشاريع والخيارات التي طرحت، بما في ذلك كيانان ودولة واحدة في ضوء انقلاب حركة "حماس" وسيطرتها على قطاع غزة.

وبصرف النظر عن الوقائع المختلفة التي تقف وراء أصحاب كل خيار من تلك الخيارات، والأسباب السياسية الوجيهة التي تشير إلى عدم جدية إسرائيل في صنع السلام مع الفلسطينيين، وكذلك تواطؤ الولايات المتحدة معها وتوفير الدعم الكامل لها، فإن التمسك بخيار الدولة الفلسطينية المستقلة، خيار دولتين لشعبين، أو ما نطلق عليه التمسك بالمشروع الوطني الفلسطيني، وعدم التفريط به، هو خيار تصادمي مع المشروع الإسرائيلي الداعي إلى ضرب الكيانية الفلسطينية عبر حلول انتقالية طويلة المدى، أو مشروع الدولة مؤقتة الحدود. التمسك بخيار الدولة الفلسطينية المستقلة ليس خياراً سياسياً تصادمياً فحسب، بل هو في جوهرة أداة توحيدية لقوى الشعب في مواجهة هذه المشاريع، وتأكيد على الهوية الوطنية المستقلة، وهذا لا يتم إلا من خلال التمسك الحازم بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، ورفض أية دعوات تنتقص من حق شعبنا بالحرية والاستقلال والدخول في مفاوضات على أساس تفتيت هذه الوحدة، لأن ذلك يخلق وضعاً قانونياً دولياً جديداً يضرب الأساس القانوني والشرعي للمطالبة بالدولة المستقلة.

وعلى الرغم من الصعوبات الواقعية التي نشأت بعد سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة، وبالمناسبة هذه المرة الأولى التي يحدث فيها انقسام ديموغرافي فلسطيني، وليس سياسياً فحسب، ومع الإدراك المسبق أن إسرائيل سوف تستثمر هذا الوضع لأبعد مدى ممكن من أجل تمرير مشروعها وإضعاف كلا الطرفين، فإن من شأن التمسك بهذا الخيار، خيار الدولة المستقلة، وهو كما قلنا الخيار المطلوب، وقد لا يكون ممكناً الآن، أن يغلق الأبواب أمام المشاريع الأخرى كافة، التي وجدت بالحالة الراهنة فرصة للتخلي عن مشروع الحرية والاستقلال الوطني. وقد يشكل التمسك بهذا الخيار النقيض المباشر لتغييب الهوية الوطنية، ووحدانية التمثيل الفلسطيني من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، مقابل المشروع الإسرائيلي للفصل الأحادي الجانب أو/و يعطيه المبررات لخلق كيانين منفصلين في كل من الضفة الغربية والقطاع، والتهرب من دفع استحقاقات السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بدعوى انعدام وجود الشريك الفلسطيني، وتشرذم هذا الشريك وضعفه وعدم قدرته على ضمان أي اتفاق يوقع معه ما دام جزء مهم من الأراضي الفلسطينية خارجاً عن سيطرة الشرعية، كما أن من شأن هذا الخيار أيضاً، أن يجدد المشروع الوطني، على قاعدة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، وإجراء انتخابات للمجلس الوطني داخل الوطن وفي الشتات، على قاعدة التمثيل النسبي الكامل، وللقوى الوطنية والإسلامية كافة، والموافقة على برنامج المنظمة السياسي، وعلى وثيقة إعلان الاستقلال كمرجعية وطنية سياسية ودستورية يصاغ على أساسها النظام السياسي الفلسطيني برمته.

إن رفض التعاطي مع الأمر الواقع الذي خلقه انقلاب حركة "حماس" في قطاع غزة، والبحث عن صيغة سياسية للحوار مع "حماس" على أرضية التراجع، وقبل كل شيء، عن مشروعها الانقلابي وإعادة الشرعية إلى نصابها، والتحذير من مغبة مواصلة السير فيه إلى آخر مدى، ومدى ضرر ذلك على المشروع الوطني، والعودة للشعب مصدر السلطات بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وفقاً للتمثيل النسبي الكامل؛ إن من شأن هذه المعالجة وبسرعة، وقبل أن تتفاقم حالة الانقسام، وتتولد قوى ذات مصلحة بالانفصال ما بين الضفة والقطاع، أن تجدد وتحيي خيار الدولة المستقلة، وتعزز مجدداً مفاعيل القوة الداخلية الفلسطينية.

كما أن إعادة تجديد الأدوات الكفاحية، مع التمسك الحازم بأسس المشروع الوطني، والقائم على راياته الثلاث: العودة، تقرير المصير، إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، هذا المشروع القائم على أساس الشرعية الدولية والعربية التي عبر عنها بمبادرة السلام العربية، إن من شأن ذلك، أي التمسك بالشرعيات الثلاث، الفلسطينية والعربية والدولية، قطع الطريق أمام محاولة إسرائيل استغلال الوضع الناشئ في قطاع غزة لتمرير مشروعها. كما أن مواصلة العمل وفقاً لهذا الخيار، تبقى قضية نضالية أمام الشعب الفلسطيني وقواه الحية، وتضع المجتمع الدولي والدول العربية أمام مسؤولياتها لضمان الوصول إليه، وبخاصة أن هناك إجماعاً دولياً وعربياً على ضرورة حل الصراع القائم على أساس دولتين لشعبين.

الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية
الحل الأكثر أخلاقية وواقعية للصراع العربي-الصهيوني

بقلم: عمر البرغوثي

تقديم

إن الانقسام الدموي الأخير في جسم السلطة الفلسطينية –الخاضع بأكمله لسيطرة إسرائيل واحتلالها– إلى جزء "تسيطر" عليه حركة "حماس" وجزء أكبر "تسيطر" عليه حركة "فتح"، وبداية انهيار أعمدة القيادة الفلسطينية التقليدية للشعب الفلسطيني، يؤكدان من جديد ما كان واضحاً منذ سنين: إنّ الحلّ القائم على شعار "دولتيْن لشعبين" قد لفَظ أنفاسَه الأخيرة بعد سنوات احتضار طويلة.

لقد صار ضرورة حيوية أن ننتقلَ إلى البحث عن البديل الأكثر عدلاً وأخلاقية، ومن ثم الأكثر ديمومة للتعايش السلميّ بين العرب واليهود (لا كمستعمرين، بل كمواطنين متساوين) على أرض فلسطين التاريخية، القائم على أسس العدالة والقانون الدولي؛ وأعني هنا: الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة.

حلّ الدولتيْن لم يكن يوماً حلاً أخلاقياً؛ ولكن أنصاره كانوا دائماً يصرون على أنه الأكثر واقعية. أما الآن، فنظرة متعمقة لسيرورة ترسيخ وانتشار الاستعمار الاستيطاني للأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ منذ اتفاق أوسلو حتى اليوم، ستؤكد بشكل قاطع أن مشروع الدولتين لم يكن إلا سراباً صُوِّر للقيادة الفلسطينية، عديمة البصيرة وفقيرة المبادئ وضعيفة الفهم لطبيعة الحركة الصهيونية، كنبع ربما يبدو متواضعاً، ولكنه يفضي إلى نهر عظيم! لقد ثبت – دون شك– أن شعار الدولتين هو أهم جزء في المشكلة، لا الحل.

طُرُقُ "حلّ" الصراع

لقد نجحت عملية أوسلو، من المنطلق الإسرائيلي، في مناح عدة، أهمها: اختصار تعريف الفلسطينيين إلى سكّان الأرض المحتلة العام ١٩٦٧ فقط؛ أي بدون فلسطينيي الشتات وفلسطينيي العام ٤٨، حملة الجنسية الإسرائيلية؛ تأمين غطاء دبلوماسي–سياسي لأعنف حقبة استعمار استيطاني، ولأشرس فصل في سياسة التطهير العرقي منذ احتلال ١٩٦٧، تحويل القضية الفلسطينية إلى خلاف فحسب مع إسرائيل حول حدود الدولة الفلسطينية المفترض قيامها بتجاهل جوهر القضية؛ أي حقوق اللاجئين في العودة إلى ديارهم والتعويض، وبغض النظر عن نظام الأبارتهايد (التمييز العنصري المقنّن) الصهيوني الذي يضطهد بشكل ممنهج "غيرَ اليهود" داخل حدود إسرائيل.

إذاً، بدلاً من تجسيد الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، أدت مسيرة أوسلو إلى تفتيت الشعب وتواطؤ قيادته الرسمية في تأبيد الاستعمار الاستيطاني للأرض الفلسطينية، وتوفير غطاء شرعي فلسطيني لعملية تشويه طبيعة الصراع، ولتجميل صورة إسرائيل في العالم، ما فتح لها أبواباً دبلوماسية وتجارية مهمة للغاية في أفريقيا، وآسيا وحتى في قلب العالم العربي.

نظرًا لاستحالة معالجة حل الدولتين لأسس الصراع الثلاثة أعلاه، ثمة ثلاثةُ خيارات منطقية يُمْكن اتّباعُها: الأول يتمثل بالحفاظ على الوضع القائم، وتدبير الصراع؛ ويكون ذلك أساساً بالاحتفاظ ببعض الأمل حياً (ولوْ على الورق) في إمكانية الوصول إلى حلّ الدولتيْن.

فيما يتمثل الثاني بـ "إنهاء المهمة"، ويكون ذلك عبر تطبيق تطهير عرقيٍّ كامل وراديكالي يُطرد الفلسطينيون بموجبَه من كامل فلسطينَ الانتدابية.

أما الخيار الثالث فيتمثل في إطلاق سيرورات تحرُّرية جديدة، استشرافية، وأخلاقية، وعملية. وهذه السّيروراتُ يمكنُ أن تؤدّي فيَ نهاية المَطاف إلى إنهاء الاضطهاد الصهيوني وتأسيس دولة ديمقراطية تكاملية بين نهر الأردن والبحر الأبيض المُتوسط، علَى أساسَ العدالة والمساواة. لندرس هذه الخيارات بشكل أعمق:

الخيار الأول: الحفاظ على الوضع القائم

يتّسم الوضعُ القائمُ بثلاث سمات جوهرية هي: أ. حرمانُ اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة؛ ب. استمرار استعمار الضفة واحتلال الضفة وقطاع غزة (الذي ما زال خاضعاً للاحتلال حتى بعد إعادة الانتشار) وقمعُ المواطنين فيهما؛ ج) تطبيقُ نسخة صهيونية من الفصل العنصريّ (الأبارتهايد) ضد الموطنّين الفلسطينّيين داخل حدود ١٩٤٨.

أ – حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم

تهرّبتْ إسرائيل دوماً من تحمُّل أيّ مسؤولية عن جريمةِ خَلْقِ أقدمِ وأضخمِ مشكلةِ لاجئين في العالم، على الرغم من كلِّ الأدلّة الكاسحة ضدها. والإسرائيليون، بشكل عامّ، يَعْتبرون تدميرَهم الهمجيَّ للمجتمع الفلسطينيّ وتهجيرَهم الشعبَ الفلسطينيَّ "استقلالاً" لهم. حتى "اليساريون" الملتزمون، غالباً ما يتحسّرون على إضاعة إسرائيل "لتفوُّقها الأخلاقيّ" "بعد" احتلالها الضفةَ وقطاع غزةَ العام ١٩٦٧، وكأنها قبل ذلك كانت دولة محبة للسلام وملتزمةً بالقوانين والأعراف الإنسانية والمدنية شأنَ فنلندا! ولذا، يبدو وكأنَّ معظم الإسرائيليين الذين شاركوا في النكبة أو شَهِدوا أحداثَها قد أصيبوا بفقدان ذاكرة مزمن ... وانتقائيّ.

كما أنّ حرمان إسرائيل الفلسطينيين من حقّ العودة، بالإضافة إلى استحالة الدفاع عنه أخلاقياً، يَكْشف عن تناقض أخلاقيّ فريد في أمور عدة. فالقانون الإسرائيليّ الذي ينصّ على حقّ كل يهود العالم في "العودة،" مثلاً، يَسْتند إلى كونهم طُردوا من فلسطين قبل أكثر من ألفيْ عام. إذن، حين تُمْنع إسرائيلُ اللاجئين الفلسطينيين من العودة، مع أنّهم طُردوا منذ ٥٩ عاماً فقط –وهذا ظلمٌ أحدثُ بكثير من الناحية الزمنية، كي لا نقول أكثرَ من ذلك– فإنّها عملياً تقول إنّ الفلسطينيين لا يُمْكن أن يكون لهم الحق نفسُه لأنّهم –ببساطة– ليسوا بشراً مساوين لليهود.

ولكنْ يجب ألا نُنْكر أنّ حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة يناقض شروطَ حلّ الدولتيْن عن طريق "التفاوض". فالمسار التفاوضي ضمن موازين القوى الحالية يَشْترط بالضرورة قبولَ إسرائيل بعودة الفلسطينيين؛ وهو ما لن يَحْصل أبداً. وهذا ما يجعل حقَّ عودة الفلسطينيين كعبَ أخيل في أيّ صفقة تخصّ ذلك الحلّ، ويَدْفعنا إلى القول إنّ حقّ العودة لن يُمْكن تنفيذُه إلاّ في إطار حلّ قائمٍ على دولة ديمقراطية علمانية واحدة.

ب – استمرار احتلال الضفة وقطاع غزّة

كُتب الكثيرُ عن جرائم إسرائيل في الضفة وقطاع غزة[١]، ولذا سأكتفي هنا بالإشارة إلى أبرز تجسيد لعنصرية وظلم وعنف الاحتلال: الجدار الكولونيالي، الذي يختزل النظرة العنصرية للفلسطينيين.

على الرغم من الانتهاك الفاضح الذي يشكّله الجدارُ لحياة الفلسطينيين وبيئتهم وحقوقهم السياسية، فإنّ ثمة "إجماعاً شبهَ كليّ" في صفوف اليهود الإسرائيليين على دعمه [هآرتس، ٣/١٠/٢٠٠٣]. غير أنّ عدداً من الهيئات في إسرائيل "قلقةٌ" من أضرار الجدار ... على الحيوان والنباتات "الإسرائيلية"! فوزيرةُ البيئة الإسرائيلية السابقة، يهوديت ناؤوت، احتجّت على الجدار قائلةً: "إنّ سياج الفصل يَقطع تواصُلَ المساحات المفتوحة، ويُؤذي المناظرَ الطبيعية، والحياةَ النباتيةَ والحيوانيةَ، والممرّات البيئية، وتصريفَ مياه الجداول ... أنا بالتأكيد لا أريد أن أُوقف أو أُؤخّرَ بناءَ الجدار، لأنّه ضروريّ وسيُنقِذُ أرواحاً ... بيْد أنّي في المقابل منزعجةٌ من الدمار البيئيّ الذي سيُحدثه [هآرتس، ٢٠/٦/٢٠٠٣]. ولهذا، بذلتْ وزارتُها وسلطةُ حماية المتنزهات القومية الإسرائيلية مساعيَ حثيثةً لإنقاذ أرض كانت مخصَّصةً لزراعة السوسن، ولكنّها تضرَّرتْ بسبَب الجدار، فنقلتْها إلى محميّة أخرى. كما عَمدت الوزارةُ والسلطةُ المذكورتان إلى إنشاء ممرّات صغيرة للحيوانات، ومكّنَتا المياهَ من مواصلة التدفّق في الجداول. ومع ذلك، ظلّ الناطقُ باسم سلطة المتنزهات غيرَ راض، بل اعترض بالقول: "إنّ الحيوانات لا تَعْلم بوجود حدود الآن؛ فهي قد اعتادت مساحةً معيّنةً للعيش. وما يُقْلقنا أنّ تنوُّعَها الجينيَّ سيتأثّر سلباً، لأنّ المجموعات المختلفة لن تستطيع أن تتلاقح وتتناسل. إنّ عزْل المجموعات على جانبَي الجدار يَخْلق بالتأكيد مشكلةً جينيةً" [المصدر السابق].

ج – سياسة إسرائيل في التمييز العنصري

إنّ الدعوة إلى المساواة الشاملة والصريحة بين العرب واليهود داخل مناطق ٤٨ أصبحتْ في عرف أكثر اليهود الإسرائيليين تُساوي التمرد، إنْ لم نقل الخيانةَ. فقد أظْهرت استطلاعات للرأي أنّ ما يزيد على نصف اليهود الإسرائيليين يعارضون منح المساواة الكاملة للمواطنين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل، وأن غالبية حاسمة تؤيد "تشجيع العرب على الهجرة".

في ما يخصّ حقوقَ ملكية الأراضي، تحديداً، فإنّ اللامساواة صريحة واضحة. والحال أنّ إسرائيل، في كلّ مجال حيويّ من مجالات الحياة، بما في ذلك قوانينُ الزواج والتنمية المدينية والتعليم والصحة، قد بنت نظاماً شاملاً للتمييز العنصريّ لا مثيلَ له اليوم في العالم أجمع ضد مواطنيها الفلسطينيين.

وعليه، وبالاستناد إلى كلّ الأبعاد التي ذكرت أعلاه، تتّضح استحالةُ الحفاظ على الوضع القائم، إمّا بسبب مقاومة الفلسطينيين وإما بسبب الإدانة الدولية له، وأما الاثنين معاً.

الخيار الثاني – التطهير العرقيّ

إن الآلية الإسرائيلية المفضّلة دوماً للحدّ من ازدياد العرب كانت وما زالت التطهيرَ العرقيَّ، وهي الآلية التي مورستْ بشكل متواصل وحظيتْ دائماً بقبول إسرائيليّ شعبي عامّ. بل إنّ المؤرِّخ الإسرائيلي الشهير بنّي موريس حاجَجَ مؤخراً بأنّ إخلاءً فلسطين من سكّانها العرب الأصليين العام ١٩٤٨ "إخلاءً تاماً" كان يُمْكن أن يؤدّي إلى السلام في الشرق الأوسط [الغارديان، ٣/١٠/٢٠٠٢]. وهو ما استوجب رداً من باروخ كيميرلنغ، الأستاذ في الجامعة العبرية، فكَتَبَ: "دعوني أمدّ منطق بني موريس فأقول: ... لو كان البرنامجُ النازيُّ للحلّ النهائيّ للمشكلة اليهودية كاملاً، فمنَ المؤكّد أنّ السلام كان سيَسُود اليومَ في فلسطين!" [الغارديان، ٥/١٠/٢٠٠٢].

ولكنْ، يتساءل المرء، لماذا لا تحقّق إسرائيلُ رغبتَها الآن في طرد بقية الفلسطينيين من وطنهم؟ المؤرخ الإسرائيلي التقدمي بامتياز إيلان پاپي يقدّم جواباً مُقْنعاً: "إنّ الكوابح على التصرُّفات الإسرائيلية ليست أخلاقيةً ولا أدبيةً، بل تقنية. فكَمْ بإمكان إسرائيل فعله من غير أن تتحوّلَ إلى دولة منبوذة، ومن غير أن يُدْفع الأوروبيون إلى فرض عقوباتٍ عليها، أو أن يُجعلَ موقفُ الأميركيين المؤيِّد لها صعباً جداً؟" [الأبزيرفر، ١٥/٦/٢٠٠٣].

ولكنّ هناك تفسيراً آخر يكمل تفسير پاپي ويتناغم معه، وهو أنّ إسرائيل حالياً تتمتّع بأمريْن في وقت واحد: فهي تطبّق على الأرض مزيجاً رهيباً من الإجراءات القمعية التي تجعل حياةَ الفلسطينيين جحيماً لا يُطاق، فتَخْلق بيئةً تفضي إلى تطهير عرقيّ بالتدريج؛ ولكنّها في الوقت نفسه تتجنّب القيامَ بمشهد دراماتيكيّ يُجفل العالَمَ ويدعوه إلى شجب أفعالها وفرضِ العقوبات عليها[٢].

الخيار الثالث – الدولة الديمقراطية الواحدة

إذا وضعنا جانباً طبيعةَ إسرائيل الكولونيالية، فإنّ السؤال هو: هل تستطيع دولةٌ تُصرّ على النقاء الإثنيّ، وعلى القمع المؤسّساتيّ والممنهج لحقوق الأقليات، أن تُصنّف كدولة ديمقراطية؟ بغضّ النظر عمّا يقوله المنافقون والأنبياءُ الدجّالون من الفلسطينيين أو العرب، فإنّه لا أمل لإسرائيل، كدولة إقصائية كولونيالية–استيطانية[٣]، بأن تُقبَل من قبل ضحاياها أو بأن يَغْفروا لها أبداً اجتثاثهم من أرضهم وتدمير مجتمعهم. وعليها أن تعْلم أنّ مغفرة هؤلاء وحدهم هي ما يهم في نهاية المطاف.

لكنّ على الفلسطينيين، بل وعلى جميع العرب الذين وقَعوا ضحيةَ إسرائيل، وعلى الرغم من الألم والحرمان والغضب التي تولّده هذه الأنسنةُ النسبيةُ في صدورهم، أن يميِّزوا بين العدل والثأر: فالأول يؤدّي إلى إزالة الاستعمار والظلم بشكل أخلاقيّ، في حين أنّ الثاني ينحطّ إلى دوّامة لا تنتهي من اليأس واللاأخلاقية. يكتب پاولو فريري ما يلي: "إنّ نزع الأنسنة (dehumanization)، الذي لا يَصمُ فقط مَنْ سُلبتْ منهم إنسانيتُهم، بل يَصِمُ أيضاً (وإنْ بطريقة مختلفة) مَنْ سَلَبوها، هو تشويهٌ للرسالة الهادفة إلى أن نصبح بشراً بشكل أكثر اكتمالاً ... إنّ النضالَ من أجل الأنسنة ممكنٌ فقط لأنّ نزعَ الأنسنة ... ليس قَدَراً معطًى، بل نتيجةٌ لنظام ظالم يولد العنفَ في القامعين، فيَنْزعُ بدوره الإنسانيةَ عن المقموعين ... ومن أجل أن يكون لهذا النضال معنى، فإنّ على المقموعين...، ألاّ يتحوّلوا إلى قامعين للقامعين، وإنّما أن يعيدوا الإنسانيةَ إلى الطرفين"[٤].

كي لا يتحوّل الفلسطينيون إلى قامعين لقامعيهم، وانسجاماً مع الرؤيا الأخلاقية للحل، سيكون على فلسطين الجديدة هذه:

– أن تتيح وأن تسهِّل، لكلّ اللاجئين الفلسطينيين، العودةَ والتعويضَ عمّا خسروه، لكون ذلك هو التعويض الأخلاقيُّ الوحيد الذي يَقْبله الفلسطينيون مقابلَ ما عانَوْه طوال عقود، مع تجنّب إلحاق أيّ معاناةٍ ظالمة أو غير ضرورية باليهود في فلسطين.

– أن تَمْنح حقوقَ المواطنة الكاملة والمطلقة والمساوية لكلّ المواطنين، عرباً (ومن ضمنهم اللاجئون) ويهوداً.

– أن تَحترم، وتشرِّع، بل وتغذّي، الخصوصيات الثقافيةَ والدينيةَ والإثنيةَ، والتقاليدَ الخاصةَ بكلّ مجموعة، مع الحرص على الوعي الكامل بالانتماء إلى سياق عربيّ أشمل.

مَن كل ما تقدم، أستنتج أنّ الحلَّ القائمَ على دولة ديمقراطية واحدة –عدا عن كونه الأكثر أخلاقية والأكثر تماسكاً من الناحية المنطقية– هو الأكثر قدرة على إتاحة فرصة حقيقية لإنهاء الاستعمار والاضطهاد في فلسطين

التاريخية لتصبح أرضاً واعدة حقاً لا "أرض ميعاد" زائفة.

الهوامش:

* نشرت النسخة الأصلية لهذا المقال في مجلة الآداب اللبنانية (عدد ٢–١ ٢٠٠٤/).

• عمر البرغوثي هو محلل سياسي وثقافي وناشط في مجال المقاطعة كمقاومة مدنية. يَدْرس الفلسفة في جامعة تل أبيب، وموضوعُ بحثه: "نظرة أخلاقية إلى الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية".

١– على سبيل المثال، انتهى فحصُ منظمة العفو الدولية لتصرّفات إسرائيل أثناء الانتفاضة الحالية إلى الاستنتاج التالي: "هناك نسقٌ من الانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان التي يُمْكن أن تُعتبر جرائمَ حرب": www.cnn.com/WORLD/meast/١١/٠١/٢٠٠٠/ mideast.amnesty.reut

٢– يَشْرح الناشطان السلاميان غادي الغازي وعزمي بدير أنّ الترانسفير "ليس بالضرورة لحظةً دراماتيكية، لحظةً يُطرد فيها الناسُ ويفرّون من مدنهم وقراهم. إنّه ليس بالضرورة انتقالاً مخطّطاً له ومنظماً بدقة، بباصات وشاحنات مليئة بالناس ... الترانسفير عمليةٌ أعمقُ من ذلك، عمليةُ دبيب بعيدةٌ عن الأنظار ... المكوّنُ الأساسيُّ فيها هو التقويضُ التدريجيّ للبنْية التحتية لحياة السكان الفلسطينيين المدنية في مناطق ٦٧: خَنْقُها المتواصلُ بالإغلاقات والحصارات التي تَمنع الناسَ من الوصول إلى أعمالهم أو مدارسهم، ومن تلقّي الخدمات الطّبية، وتَمْنع خزّانات الماء وسيارات الإسعاف من العبور، الأمرُ الذي يعيد الفلسطينيين إلى عصر الحمار والعربة. هذه الإجراءات مجتمعةً تُضْعف تحكُّمَ السكان الفلسطينيين بأرضهم."
Ran HaCohen, "Ethnic Cleansing: Past, Present, and Future," www.Antiwar.com, December ٣٠, ٢٠٠٢.

٣– حتى ميرون بنفنيستي، نائب رئيسُ بلدية القدس سابقًا، يصرّح بالتالي: "القصة الأساسية هنا ليست بين حركتيْن قوميتيْن تواجه واحدتُهما الأخرى ... بل بين أبناء البلاد والمستوطنين. إنّها قصةُ أصلانيين يشعرون أنّ الناس القادمين من وراء البحار اخترقوا موطنَهم الطبيعيَّ وسلبوهم ما يَمْلكون". راجعْ:
Ari Shavit, "Cry, the Beloved Two-State Solution," Ha'aretz, August ١٠, ٢٠٠٣.

٤– Paulo Freire, Pedagogy of the Oppressed (NY: Herder & Herder, ١٩٧٢), p: ٢٨.

إسرائيل تقبض على زر التحكم: بكبسة تحيا وبكبسة تموت

المشاريع الإقليمية .. الفلسطينيون الحلقة الأضعف

كتب جعفر صدقة:

يبدو أن الاهتمام اللافت الذي حظي به الاتفاق الرباعي الفلسطيني–الأردني– الإسرائيلي– الياباني، الشهر الماضي، بإطلاق ما سمي بمشروع "ممر السلام" في منطقة الأغوار، حجب دروس الماضي عن الأعين، وجميعها دروس مرة، حيث انتهت جميع المشاريع الإقليمية إما ملفات حبيسة الأدراج لاكتشاف إسرائيل أن لا مصلحة لها فيها، وإما أطلالاً بفعل التدمير الإسرائيلي لها، وفي أحسن الظروف مشلولة بسبب إغلاق أي سبيل لنجاحها، ومن قبل إسرائيل أيضاً.

"ممر السلام" لم يكن وليد اجتماع أريحا بين وزراء خارجية الأطراف الأربعة: الفلسطيني سلام فياض، والأردني عبد الإله الخطيب، والإسرائيلية تسيبي لفني، والياباني تارو آسو، في ١٥ آب الماضي، إذ تم الاتفاق عليه مبدئياً قبل حوالي عامين بعد سلسلة لقاءات بين مسؤولين رفيعي المستوى عقد أغلبها في طوكيو، لكنه جمد بعد فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية الأخيرة، ومقاطعة المجتمع الدولي، بما فيه اليابان، للحكومة التي شكلتها "حماس"، وحكومة الوحدة الوطنية التي تلت اتفاق مكة، ومع تشكل الحكومة الجديدة برئاسة فياض إثر سيطرة "حماس" بالقوة على قطاع غزة، عادت الحياة إلى خطط المانحين ومشاريعهم، وكان أولها "ممر السلام".

طبيعة المشروع توحي بأن المصلحة الفلسطينية هي "العليا"، إذ يتضمن ثلاثة عناصر أساسية تخدم في مجملها تصدير المنتجات الفلسطينية، وبخاصة المنتجات الزراعية، إلى الأسواق العالمية، أولها إقامة منطقة صناعية زراعية في الجانب الفلسطيني من الحدود، تشمل مخازن تبريد، ومحطات للتغليف، بكلفة تقدر بحوالي ٧ر٥ مليون دولار، ومطاراً في منطقة الشونة الأردنية بكلفة تقدر بحوالي ٨٥ مليون دولار، سيستخدم أساسا لشحن البضائع الفلسطينية والأردنية من منطقة الأغوار إلى الأسواق العربية والعالمية، مع إمكانية استخدامه لاحقاً لنقل الركاب، والعنصر الثالث الذي ستتولاه إسرائيل يتمثل بتطوير معبر دامية المخصص لنقل البضائع، بما يمكنه من استقبال الشاحنات الكبيرة، لتكون إجمالي كلفة المشروع بجميع عناصره حوالي ٣ر٩٧ مليون دولار، ستقدمها الحكومة اليابانية كاملة.

إحدى الجزئيات المرتبطة بالمشروع أيضاً، تطوير طريق "المعرجات" سيئة الصيت، التي تربط مدينة أريحا برام الله ووسط الضفة الغربية، وقد رصد اليابانيون لهذا المشروع حوالي ١ر٣ مليون دولار.

إصلاح طريق "المعرجات" مطلب فلسطيني متكرر، وبخاصة مع وجود خطط من قبل بعض الشركات الكبرى لإقامة مدينة سكنية بين مدينتي أريحا ورام الله قادرة على استيعاب أكثر من ٥٠ ألف نسمة، لكن إسرائيل التي طالما رفضت هذا المطلب، تزامن قبولها بإصلاح الطريق مع قرب انتهائها من توسعة كبيرة لطريق القدس – أريحا، الذي يبدو أن استخدامه سيبقى حكراً على المستوطنين فقط، ويمنع تماماً على الفلسطينيين، ما يعكس إصرار إسرائيل على المضي قدماً بتنفيذ مخطط "القدس الكبرى" التي ستضم المنطقة من بيت لحم غرباً حتى نهر الأردن (جنوب أريحا) شرقاً، ما يعني فصلاً تاماً لوسط وشمال الضفة عن جنوبها، وضم أجزاء واسعة وحاسمة من الأراضي التي يفترض أن تكون ضمن الدولة الفلسطينية المنتظرة.

حسونة: المشروع مصلحة فلسطينية

وقال وزير الاقتصاد الوطني كمال حسونة، إن مشروع "ممر السلام" يعتبر "من المشاريع الإستراتيجية المهمة، ويحفظ مصالحنا بالدرجة الأولى، مع تفهمنا لمصالح الأطراف الأخرى".

وأوضح حسونة أن الأطراف الأربعة وقعت اتفاقية المشروع بالأحرف الأولى، وهي الآن في طور المصادقة من قبل حكومات البلدان الأربعة الفلسطينية، والأردنية، والإسرائيلية، واليابانية، "ونأمل أن يبدأ التنفيذ قريباً".

لكن حسونة يقر بأن نجاح المشروع، كغيره الكثير من المشاريع، سواء الإقليمية أم الاستثمارية داخل الأراضي الفلسطينية، "غير وارد طالما بقي الاحتلال قائماً والسيادة الفلسطينية غائبة".

وأضاف: الظروف التي نعيشها في ظل الإجراءات والحصار والقيود على الحركة التي تفرضها إسرائيل جميعها معوقات، ليس لمشروع ممر السلام فحسب، وإنما لكل المشاريع الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية".

ومع ذلك، قال حسونة، إن هذه الظروف "لا تمنع من التخطيط للمشاريع والسعي لتنفيذها بهدف تعزيز الاقتصاد الفلسطيني ما أمكننا ذلك، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة إيرادات الخزينة العامة. علينا استغلال كل دعم ممكن لإنشاء مشاريع إنتاجية".

المطلوب أفق سياسي

ويرى رجل الأعمال، رئيس اتحاد الصناعات الفلسطينية باسم خوري، وهو أحد المطلعين على تفاصيل خطة مشروع "ممر السلام"، أن المشروع أخذ المصلحة الفلسطينية بعين الاعتبار، "وفي حال تنفيذه وتشغيله دون معوقات سيغير ديناميكية الاستثمار في الجانب الفلسطيني من منطقة الأغوار".

وأضاف: لكن هذا بحاجة إلى أفق سياسي. من دون أفق سياسي واضح فلن ينجح المشروع، فكل شيء بيد إسرائيل وهي لديها ما يكفي من الحجج لتدميره ليكون مصيره كمصير مشاريع عديدة سابقة.

قناة البحرين

مشروع "ممر السلام" في منطقة الأغوار سبقه قبل حوالي ثلاث سنوات اتفاق فلسطيني أردني إسرائيلي على البدء بدراسة جدوى لمشروع يعد الأضخم على الصعيد الإقليمي، لشق قناة بطول ١٨٠ كيلومتراً تربط البحرين الأحمر بالميت، هدفه المعلن، جر حوالي ملياري متر مكعب من مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت لإنقاذ الأخير من الجفاف، واستغلال فرق الارتفاع بين البحرين لإنشاء محطات لتوليد الطاقة وتحلية المياه، إضافة إلى إقامة مشاريع سياحية مشتركة ومنفردة.

ولكن ما هي المصالح الحقيقية للأطراف الثلاثة في المشروع، وما الذي حوله من مشروع إسرائيلي عارضه الأردن لعقود طويلة إلى مشروع بات الأكثر حماساً له، وما دافع الفلسطينيين وراء قبوله؟

شق قناة لاستجلاب المياه إلى البحر الميت عبر صحراء النقب، في البداية من البحر الأبيض المتوسط وأخيراً من البحر الأحمر، حلم راود الحركة الصهيونية منذ انطلاقها قبل عقود من قيام دولة إسرائيل، بهدف ضمان مصدر مياه دائم، وعلى حساب المجتمع الدولي والأطراف العربية، لصحراء النقب التي باتت أمل إسرائيل الوحيد في استجلاب المزيد من المهاجرين اليهود الجدد.

وستوفر "قناة البحرين"، التي سيتحمل المجتمع الدولي بقيادة البنك الدولي كلفة إنشائها المقدرة بحوالي ٣ مليارات دولار، إمكانيات ضخمة لتوفير المياه العذبة والطاقة لإعمار النقب، دون المساس بالرفاهية المائية الزائدة للسكان في بقية مناطق إسرائيل والمستوطنين في الضفة الغربية، التي تأتي أساساً من اغتصاب حقوق الدول العربية المجاورة، وبخاصة الشريكين الأساسيين في المشاريع الإقليمية: الأراضي الفلسطينية والأردن.

لكن إسرائيل عمدت إلى إزاحة هذه الأهداف إلى الوراء في ترويجها للمشروع، وركزت دعايتها على أن المشروع يهدف إلى إنقاذ البحر الميت المهدد بالزوال في غضون عقود قليلة، وهو هدف بيئي من السهل تجنيد الدعم له على مستوى العالم.

أما الحماس الأردني للمشروع، فدافعه السعي لحل أزمة المياه المستعصية، حيث يتوقع أن تنتج محطات التحلية المخطط إنشاؤها على طول القناة، التي ستحفر في معظمها داخل الأراضي الأردنية، ٨٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، سيحصل الأردن على ٧٠٪ منها تغطي احتياجاته لمدة خمسين عاما، مقابل ٢٠٪ للفلسطينيين، و١٠٪ لإسرائيل لاستخدام منطقة القدس، كما ستحصل الأطراف الثلاثة على حصص من الطاقة الكهربائية التي ستنتجها محطات التوليد التي ستشغل باستخدام تدفق المياه من الأعلى (البحر الأحمر) إلى الأسفل (البحر الميت)، موازية لحصصها من المياه (٧٠٪ للأردن، و٢٠٪ لفلسطين، و١٠٪ لإسرائيل).

فلسطينياً، فقد شكلت موافقة السلطة الفلسطينية على المشروع حجر الزاوية في انطلاقه واستعداد المجتمع الدولي لتمويله، بعدما كان الرفض الفلسطيني حجر العثرة أمام المشروع لسنوات طويلة، فما الذي بدل الموقف الفلسطيني؟

في الظاهر، فان الفوائد الاقتصادية للجانب الفلسطيني من المشروع هي الأقل من بين جميع الأطراف، لكن الدافع الأهم للموافقة الفلسطينية كان سياسياً بالدرجة الأولى، حيث وافقت إسرائيل أخيراً على أن يتضمن نص اتفاق المشروع مساواة تامة بين الأطراف الثلاثة باعتبارها دولاً مشاطئة على قدم المساواة في البحر الميت ومصادره المائية كنهر الأردن، بكل ما يترتب على هذه المساواة من حقوق وواجبات، كالحقوق المائية في نهر الأردن، وحق النقض على أي مشروع مستقبلي على "قناة البحرين"، أو يمس الحقوق المائية للفلسطينيين.

وفي هذا، ترى السلطة الفلسطينية سابقة تضمن حقوقها في جميع مصادر المياه المشتركة، العلوية كنهر الأردن، والجوفية كخزانات المياه في المنطقة، التي تسطو عليها إسرائيل بالقوة حتى داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.

المشروع لا يعالج الأسباب الحقيقية للمشكلة

إحدى المفارقات العجيبة في مشروع "قناة البحرين"، أن إسرائيل تسعى إلى معالجة مشكلة خلقتها بنفسها، وما زالت، على حساب الآخرين.

فعدا عن أن معظم الخبراء، ومنهم إسرائيليون، يشككون بالدعاية الإسرائيلية بأن مآل البحر الميت إلى زوال تام خلال ٤٠–٥٠ عاماً، فإنهم يحملونها المسؤولية الكاملة عن التناقص المستمر في منسوب مياه البحر الميت لإسرافها في سياستها المائية، التي تحرم هذا البحر من جميع مصادره المائية، وبخاصة مياه نهر الأردن.

فبحسب رئيس سلطة المياه الفلسطينية، فإن أزمة المياه في المنطقة، وبخاصة في الأردن والأراضي الفلسطينية وإسرائيل، هي أزمة مفتعلة، وهي ناتجة بالأساس عن ضخامة الموازنة المائية الإسرائيلية التي تخصص أكثر من مليار متر مكعب من المياه العذبة لمشروعات الري بأسعار زهيدة، ناهيك عن معدل استهلاك للأغراض المنزلية والصناعة تزيد على ٤٠٠ لتر يومياً للفرد في إسرائيل، مقابل كمية قليلة جداً للفرد الفلسطيني تتراوح بين ١٦ لتراً يومياً للفرد في أسوأ المناطق (طوباس)، وحوالي ٨٠ لتراً للفرد في أفضل المناطق (رام الله)، وبكلفة تفوق أضعاف الكلفة على الفرد الإسرائيلي.

وحتى لو نفذ مشروع "قناة البحرين" وما سيتبعه من إنشاء محطات لتحلية المياه، فإن كلفتها ستكون فوق طاقة المواطن الفلسطيني أو الأردني، حيث تقدر كلفة المتر المكعب الواحد من إنتاج هذه المحطات حوالي ٨٠ سنتاً، مقابل حوالي ٤٠–٤٥ سنتاً كلفة إنتاج محطات تحلية قريبة من البحر، وكذلك فإن كلفة إنتاج الطاقة ستكون مرتفعة أيضاً، في وقت يقضي فيه ارتفاع كلف الإنتاج حاليا، وبخاصة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمياه وشحهما، على أي أمل للاقتصاد الفلسطيني في منافسة اقتصادات الدول المجاورة (كلفة الطاقة في الأراضي الفلسطينية حاليا ١١–١٢ سنتاً لكل كيلواط/ساعة مقابل حوالي ٥–٦ سنتات المعدل العالمي).

حديث السياسة والاقتصاد

القاسم المشترك بين الاتفاق على مشروع "ممر السلام" الشهر الماضي، ومشروع "قناة البحرين" قبل حوالي ثلاث سنوات، أنهما تزامنا مع حراك سياسي، لكنه لا يرقى إلى أفق واضح، جاء الأول بعد "زوال" عقبة الرئيس الراحل ياسر عرفات من طريق السلام، فيما جاء الثاني إثر اندفاع "حماس" نحو الحسم العسكري في قطاع غزة، ومسارعة الرئيس محمود عباس إلى اتخاذ خطوات متتالية لعزلها، وتشكيل حكومة حظيت بدعم دولي كبير.

ولكن، وعلى الرغم من الشكوك الكبيرة المحيطة بالتحركات السياسية الحالية، وبخاصة فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة من المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط الذي دعا إليه الرئيس الأميركي جورج بوش في تشرين الثاني القادم، فإن العديد من الخطط الاقتصادية، منها الجديد ومنها ما أعيد إحياؤه، بحجة دعم جهود السلام، يبدو معها مشروع "ممر السلام" ليس إلا أول الغيث في "شتاء المشاريع الإقليمية".

أحد أبرز عرابي الشق الاقتصادي من جهود السلام، هو رئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير، الذي عين بقرار أميركي ممثلاً للجنة الرباعية الدولية للوساطة في الشرق الأوسط.

وبموجب قرارها تعيين بلير ممثلاً لها في ٢٧ تموز الماضي، حددت اللجنة الرباعية مهمته بـ "تحريك المساعدات الدولية للفلسطينيين، والعمل عن قرب مع الجهات المانحة والهيئات القائمة المعنية بتنسيق هذه المساعدات، والمساعدة في تحديد وضمان تقديم دعم دولي ملائم لتلبية احتياجات الإدارة المؤسساتية للدولة الفلسطينية، مع التركيز على الأهمية العاجلة لقضية سيادة القانون، ووضع خطط لتعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص، والبناء على الأطر التي تم الاتفاق عليها مسبقاً، وبخاصة فيما يتعلق بالحركة والعبور، والتنسيق مع الدول الأخرى حيثما كان ذلك ملائماً، دعماً لأهداف اللجنة الرباعية المتفق عليها".

وقال نص القرار أيضاً، "سوف يحمل توني بلير،

باعتباره ممثلاً للجنة، الاستمرارية وتكثيف التركيز على عمل اللجنة دعما للفلسطينيين، وذلك ضمن الإطار الأوسع نطاقاً لجهود اللجنة الرامية للترويج لإنهاء الصراع تماشياً مع بنود خارطة الطريق. سوف يقضي السيد بلير وقتاً طويلاً في المنطقة يعمل مع الأطراف وغيرهم للمساعدة في تأسيس مؤسسات حكومية مستديمة وقادرة على البقاء تمثل جميع الفلسطينيين، وبناء اقتصاد قوي، وتوفير أجواء من القانون والنظام للشعب الفلسطيني".

لقاءات مع القطاع الخاص

منذ توليه مهمته، زار بلير المنطقة مرتين، التقى خلالهما، إضافة إلى قادة سياسيين، وفداً يمثل القطاع الخاص الفلسطيني، ضم منيب المصري، وباسم خوري، وزاهي خوري، وسمير حليلة، ومازن سنقرط، إضافة إلى بعض الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني.

المشاركون في اللقاءين من القطاع الخاص يدركون أنه ليس من السهل على بلير ممثلاً للجنة الرباعية تحقيق ما عجز عن تحقيقه طوال عشر سنوات من وجوده في ١٠ "داونـنغ ستريت" مقر رئاسة الوزراء في دولة عظمى كبريطانيا.

ومع ذلك، قال منيب المصري "علينا إعطاء بلير الفرصة للنجاح. علينا المساعدة في تجنب تكرار فشل ممثل اللجنة السابق جيمس ولفنسون"، الذي شن هجوماً عنيفا على الإدارة الأميركية محملاً إياها مسؤولية فشل مساعيه.

وقال المصري "علينا مساعدة بلير حتى نمكنه من مساعدتنا فيما يمكن الحصول عليه في الوضع الراهن".

حتى الآن، لم يطرح بلير ما بجعبته، إن كان بها شيء، وإنما يكتفي بالاستماع إلى محادثيه عن المشاكل والعقبات ومقترحات وآليات لحل هذه العقبات.

"أطلعناه على تفاصيل الأوضاع الاقتصادية الصعبة بسبب الممارسات الإسرائيلية، التي أدت إلى هجرة مخيفة للمتعلمين، وبخاصة من بيت لحم والقدس. طلبنا منه الاهتمام بهاتين المنطقتين إضافة إلى أريحا بدعم مشاريع سياحية".

ممثلو القطاع الخاص، قال المصري، طلبوا من بلير عدم الاكتفاء بالتواجد في مكتب في القدس، وإنما التنقل في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة، للاطلاع على حجم المعاناة التي تسببها الإجراءات والحواجز الإسرائيلية للناس، وأي تدمير يصيب الاقتصاد من جرائها، كما طلبوا منه عدم الاكتفاء بالاستماع إلى السياسيين، "وإنما تشكيل مطبخ يضم ١٥ رجل أعمال من كل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يزوده وفريقه بالاستشارات اللازمة لإحداث نقلة اقتصادية حقيقية".

كلام كثير ولا شيء على الأرض

باسم خوري، الذي شارك أيضاً في لقاءي بلير مع القطاع الخاص، خرج منهما غير متفائل، "فحتى الآن نسمع كلاماً كثيراً، لكن لا شيء عملياً على الأرض. نأمل أن تتغير الأمور بعد لقاءات نيويورك"، في إشارة إلى اجتماع اللجنة الرباعية الأخير، وكذلك اجتماع لجنة تنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين بحضور رئيس الوزراء سلام فياض، ولقاء الرئيس عباس مع الرئيس الأميركي جورج بوش على هامش اجتماعات الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال خوري "بلير يسمع فقط، وحتى الآن لم يقدم أية خطط أو مقترحات محددة".

وكشف خوري عن ورقة خطية قدمها القطاع الخاص لبلير "تضمنت إجراءات ضرورية مطلوبة على مستويين لتغيير الوضع القائم".

وقال "على المستوى الإستراتيجي، تضمنت الورقة إجراءات ومشاريع لدعم دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الغنية، كالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وتحديث التكنولوجيا في الإنتاج، والضغط على إسرائيل لتسهيل حركة الأفراد والبضائع، ودعم جهود ضبط الأمن كشرط ضروري لحفز الاستثمارات، وإجراءات لتقليل كلفة الأعمال مثل مشاريع من شأنها خفض كلف الطاقة".

وأضاف خوري: الهدف من هذه الإجراءات الإستراتيجية زيادة تنافسية القطاع الخاص الفلسطيني.

أما في المدى الآني، فقد تضمنت الورقة إجراءات لتحفيز الاقتصاد الفلسطيني، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

خارطة طريق اقتصادية

زيارة بلير الثانية إلى المنطقة، وتقديمه أول تقرير للجنة الرباعية في اجتماعها الأخير في نيويورك تزامن مع إطلاق الحكومة البريطانية ما عرف بخطة "خارطة طريق اقتصادية" كانت محصلة تقرير بدأه رئيس الوزراء البريطاني الحالي غوردون براون، عندما كان وزيراً للمالية في العام ٢٠٠٥، وقال عنه بلير أنه "سيشكل مساهمة كبرى في العمل الذي تقوم به القوى الكبرى"، في إشارة إلى أعضاء اللجنة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة.

"خارطة الطريق الاقتصادية" البريطانية حددت خمس نقاط أساسية يجب العمل عليها لإحداث تنمية اقتصادية في الأراضي الفلسطينية، بما يساعد في دعم الجهود السياسية لحل الصراع، الأولى: استقرار اقتصادي عبر خفض النفقات العامة، ويمكن دعم رواتب الموظفين الرسميين مؤقتاً عبر برامج توظيف واستثمار يمولها مانحون، والثانية: إقامة علاقة مستقرة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي لتقديم إطار موثوق للنمو الذي يقوم به القطاع الخاص، ويقلل الفجوة الهائلة بين الاقتصادين، والثالثة: إيجاد توازن عادل بين الأمن على المدى القصير وحرية التنقل لإفساح المجال أمام الازدهار والأمان في المستقبل، والرابعة: تنويع المبادلات التجارية للاقتصاد الفلسطيني وتحسين تواجده في الأسواق العالمية، والخامسة: تشجيع القطاع الخاص عبر تحسين جو الاستثمار.

ويرى باسم خوري أن "خارطة الطريق الاقتصادية" البريطانية تضمنت عنصرين أساسيين من شأن معالجتهما إحداث فرق كبير في الاقتصاد الفلسطيني، "الأول الربط المباشر لمشاكل الاقتصاد الفلسطيني بالإجراءات الأمنية الإسرائيلية، والثاني ضرورة العمل على تقليل الفجوة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي"، حيث وصل معدل دخل الفرد في إسرائيل إلى حوالي ٢١ ألف دولار سنوياً، مقابل أقل من ألف دولار للفرد في الأراضي الفلسطينية.

لكن، لا يبدو حتى الآن، أن حظ "خارطة الطريق الاقتصادية" التي أعلنتها بريطانيا من التطبيق أفضل من حظوظ خطة "خارطة الطريق" السياسية التي قدمها المجتمع الدولي برمته ممثلاً باللجنة الرباعية.

وقال خوري "هناك إبداع بتشخيص المشاكل، وحتى في صياغة الحلول، لكن المشكلة في التطبيق. السلام والتنمية الاقتصادية متلازمان، لا أحد منهما يتحقق دون الآخر".

خطط الحكومة في عهدة بلير

إحدى الدعائم التي سيستند إليها بلير في إعداد خطة العمل لتنفيذ مهمته حسبما حددتها اللجنة الرباعية، تتمثل بخطط حكومة فياض للإنعاش السريع وللتنمية متوسطة المدى (للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠).

قال حسونة: حتى الآن، بلير وفريقه يجمعون معلومات، وقد أطلعناه على خطط الحكومة وأولوياتها، سواء خطة الإنعاش السريع حتى نهاية العام الحالي، أم خطة التنمية متوسطة المدى للسنوات الثلاث القادمة. نأمل أن تساعده في وضع خطة عمل.

وأضاف: ما جاء به بلير حتى الآن مجرد كلام يفتقر إلى أي بعد عملي، ونأمل أن تكون زيارته القادمة مختلفة، وبخاصة أننا نتوقع حصول رئيس الوزراء على نتائج جيدة خلال اجتماع الدول المانحة، حيث حمل معه خطة للتنمية بكلفة ٦ر١ مليار دولار.

لا ثمار للسلام .. بدون سلام!

ضمن خطط الترويج لاتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣، راجت أحاديث عن "سنغافورة جديدة" في قطاع غزة، ويبدو أن الأجواء الحالية لا تختلف كثيراً عنها في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ليس فقط من حيث الحديث عن تنمية اقتصادية بهدف دعم السلام، بل ومن حيث التهافت للاستفادة من ثمار سلام لم يتحقق بعد.

أحد أبرز المشاريع الإقليمية عقب اتفاق أوسلو، ولكن بنكهة استثمارية ربحية بحتة، كان شركة "السلام العالمية للاستثمار"، وهي شركة أسست في العام ١٩٩٥ نتيجة لاقتراح نوقش في القمة الثانية، والأخيرة، للمنتدى الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان، بهدف الاستفادة من أجواء السلام التي سادت المنطقة في حينه.

الشركة تأسست وسجلت في قطر، وبلغ عدد مؤسسيها حوالي ٣٢٠ مستثمراً من دول مختلفة، بينها الأردن، ومصر، ودول الخليج العربي، ودول في شمال أفريقيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة وكندا واستراليا، إضافة إلى مستثمرين فلسطينيين من الداخل والخارج، والسلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة المالية (لم يكن حينها صندوق الاستثمار الفلسطيني قد تأسس).

وتأسست الشركة برأسمال يبلغ ٢٠ مليون دولار، وكانت أولى خطواتها افتتاح مقرها في مدينة رام الله، والدخول في استثمارات مختلفة في الأراضي الفلسطينية، حيث اشترت قطعة أرض في رام الله لبناء مجمع أعمال يضم مركز معارض ومؤتمرات وفندقاً ومرافق أخرى، ووقعت اتفاقية مع السلطة حصلت بموجبها على قطعة أرض لإنشاء مجمع مماثل في قطاع غزة، ودخلت شريكا بنسبة ١٠٪ في رأسمال بنك الاستثمار الفلسطيني، وشركة الاتصالات الفلسطينية، واستثمارات أخرى في مجال الإعلام.

لكن يبدو أن سلام ذلك الوقت لم يكن مثمراً بما يكفي، إضافة إلى خلافات مع السلطة الفلسطينية، جعلت الشركة توقف نشاطها وتغلق مقرها في الأراضي الفلسطينية وتغادر إلى قطر في العام ٢٠٠٠، "لكنها ما زالت تحتفظ بأصولها في فلسطين حتى الآن، وتتطلع إلى تحسن الظروف لتوسيعها. الشركة ملتزمة بالاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، وتنتظر الأجواء المناسبة للعودة"، حسب ما قال المدير التنفيذي، مدير عام فرع الاستثمار في الشركة عدنان استيتية، الذي تولى أيضاً منصب مدير عام الشركة في فلسطين حتى إغلاق مكتبها.

وقال استيتية "منذ العام ٢٠٠٠ نمت أعمال الشركة بشكل كبير، إذ رفعت رأسمالها من ٢٠ مليون دولار إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار حالياً، وارتفع عدد مساهميها إلى أكثر من ١٢ ألف مساهم، وباتت تمتلك حوالي ٣٠ شركة تنشط في مجالات مختلفة، فيما تجاوزت أرباحها العام الماضي ٣٥ مليون دولار، ونمت أصولها إلى حوالي ٥٤٤ مليون دولار، وحقوق المساهمين إلى حوالي ٣٥٢ مليون دولار، وأسهمها مدرجة في بورصتي دبي وقطر، ووصل سعر سهمها مع فورة أسواق المال في العام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٧٠ ريالاً قطرياً (حوالي ١٩ دولاراً)، تراجع إلى ثلاثة دولارات حالياً بعد موجة التصحيح العميقة التي شهدتها البورصات العربية خلال العامين الماضيين".

وأضاف: القصد من إنشاء الشركة كان الاستفادة من أجواء السلام التي ظهرت بعد اتفاق أوسلو للمساهمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، لكن الظروف التي استجدت بعد العام ٢٠٠٠ جعلت من استمرار نشاط الشركة في فلسطين أمراً مستحيلاً، ومع ذلك نحن ما زلنا عند التزامنا بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وما زالت أصولنا في فلسطين قائمة، لكن للأسف الظروف ما زالت غير مواتية بعد للعودة. نحن بانتظار أية انفراجة سياسية تسمح لنا بتفعيل نشاطنا".

المعيقات الناتجة عن الممارسات الإسرائيلية لم تكن الوحيدة في "طرد" شركة السلام العالمية للاستثمار من فلسطين، إذ نتجت العقبات الأكبر عن خلافات مع السلطة الفلسطينية، "وبخاصة تراجع السلطة عن الاتفاق الخاص بإنشاء مجمع الأعمال في قطاع غزة بعد أن دفعت الشركة في المشروع حوالي ١٣ مليون دولار تكاليف دراسات وإنشاءات، إضافة إلى إقحامنا في مشاكل لا علاقة لنا فيها، كمشكلة بنك فلسطين الدولي"، كما قال استيتية.

وأضاف: العوائق ليست إسرائيلية فقط، وإنما كانت أهم العوائق من السلطة الفلسطينية نفسها".

ومع ذلك، قال استيتية أن الشركة مستعدة لإعادة نشاطها في الأراضي الفلسطينية في حال تحسن الأوضاع، "فنحن ما زلنا عند التزامنا على الرغم من كل الظروف، لكننا نتوقع تهيئة هذه الظروف من السلطة الفلسطينية وليس من العدو".

منطقة غزة الصناعية .. نموذج آخر لـ "ثمار السلام"

أحد النماذج الصارخة على الفشل المؤكد للمشاريع الإقليمية، أو المشتركة على الأقل، منطقة غزة الصناعية شمال القطاع، وهي منطقة صناعية طورت من قبل القطاع الخاص للاستثمار الفلسطيني الإسرائيلي المشترك، وكثيراً ما كان ينظر لها كنموذج لقدرة العلاقات الاقتصادية على المساهمة في تعزيز المناخ لحل سياسي، لكنها سرعان ما تحولت إلى أطلال منذ الأيام الأولى لانطلاق الانتفاضة الحالية.

ومع انتخاب الرئيس عباس، عاد الحديث عن إحياء منطقة غزة الصناعية، ولكن بمبادرة تركية هذه المرة، حيث وقعت السلطة وتركيا قبل حوالي سنتين ونصف اتفاقية لإعادة تشغيلها باستثمارات مشتركة فلسطينية تركية، لكن يبدو أن الأتراك عدلوا، أو أرجأوا خططهم هناك بعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة وما تلاه من فرض عزلة محكمة عليه من قبل إسرائيل، وبدأوا بالتوجه نحو مناطق أخرى كمنطقة ترقوميا الصناعية.

وقال حسونة "هناك اهتمام تركي بمنطقة غزة الصناعية، وأعدوا دراسة جدوى لتطويرها، لكن الظروف التي نشأت هناك دفعتهم إلى إرجاء خططهم في هذه المنطقة، وهناك توجه نحو تطوير منطقة ترقوميا الصناعية جنوب الخليل، وكذلك إنشاء منطقة صناعية متخصصة بالتكنولوجيا، في حين يبدى الألمان اهتماماً بمنطقة جنين الصناعية، وقد خصصوا ١٠ ملايين يورو لتطويرها. الحكومة تعمل مع جميع الإطراف لإطلاق هذه المشاريع".

لكن السؤال المفتوح: ما الذي يضمن مصيراً لهذه المشاريع الجديدة مختلفاً عن سابقاتها من المشاريع الإقليمية والممولة من المانحين؟ وهل ستدعم المشاريع هذه المرة بأفق سياسي حقيقي، أم أنها ستبقى رهينة الإرادة الإسرائيلية ونواياها السيئة بامتياز؟

بضائع في غزة بانتظار تصدير يحول دونه اغلاق المعابر. (عدسة: اياد البابا)

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

أحلام بالحرية
طبعة ثانية، مزيدة
عائشة عودة

جديد

لقد أعادت عائشة عودة إبداع تجربتها الاعتقاليّة بأسلوب أدبيّ روائيّ متوهّج يستطيع، بجماله وشفافيّته ودفئه، أن "يأسر" القارئ على الفور، لا بمتابعة أدقّ تفاصيل الاعتقال فحسب، وإنما أيضاً في اللغة الّتي تفيض بهذه التفاصيل وعليها ومن خلالها، فتنبض وتشعّ وتفتح كلّ الأبواب المغلقة أمام التلاحم مع هذا الإبداع الإنسانيّ، حتّى وهي تتوجّع وتحزن وتغوص في العتمة والقهر والعزل.

علي الخليلي/ جريدة الأيام، رام الله

لقد انتهت المعركة بهزيمتهم الأكيدة، فلولا تلك الهزيمة لما كان لعائشة عودة أن تعود إلى تلك الساعات الأكثر عنفاً وجنوناً في حياتها كامرأة وسجينة. وتكتب عنها بهذا القدر من الصدق مع الذات والآخر. ولولا تلك الهزيمة الأخلاقية للمحتل لما كان نص الكاتبة عميق الجذور وإنسانياً، وأن يصل إلى هذا المدى من البوح والكشف، ويصبح بالتالي نموذجاً جميلاً للكتابة العفوية التي تأخذ مفرداتها من خبايا الروح، لتلامس تلقائيا بشفافية وأناقة متناهيتين روح المتلقي وتنبش في خلاياها.

نائل بلعاوي/ مجلة الطريق، رام الله

تهافت أحكام العلم في إحكام الايمان
عزمي بشارة

لا قداسة في اجتهاد قداسة البابا، ولا قداسة في أي رد عليه، لا ردنا ولاغيره.

ليس الإسلام موضوع محاضرة البابا، هذا صحيح في الظاهر فقط. ولكن حتى لو كان صحيحاً ظاهراً وباطناً، فإن هذا لا يجعلها ولا يجعل اقتباساته عن الإسلام من نص محرر من القرن الرابع عشر أقل خطورة. فالفكرة الواردة عن "الإسلام" في النص هي مجرد أداة إيضاح للعلاقة غير المرغوبة برأية بين العقل والإيمان في العقيدة الدينية ذاتها. وإذا كان رأي البابا بالإسلام هو ما يرد من ريشة الملك البيزنطي منويل الثاني أم لم يكن، يتم في المحاضرة توسل هذا "الإسلام" كلون معاكس في الخلفية لإيضاح المرغوب بابوياً للعقيدة المسيحية. فالمرفوض المكروه يجلب لإيضاح المرغوب. على ضوء ذلك، يصبح السؤال "هل المرغوب هو موضوع المحاضرة أم المكروه؟".

من التحرير الى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

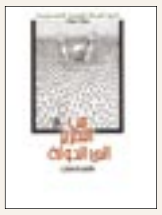

في لحظة يبدو فيها النضال الفلسطيني وكأنه يدخل في مرحلة جنوب – إفريقية نموذجية، تغدو المراجعة النقدية للنفس والماضي والتاريخ والمرحلة الراهنة ضرورة لا مفر منها، استعداداً لاستنباط الوسائل والتكتيكات والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة الطور الجنوب إفريقي الجديد الذي أخذ يفرض نفسه، ليس على الشعب الفلسطيني وحده فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ولا شك أن كتاب الدكتورة هلغى باومغرتن إسهام مهم وجديد، من منظور متطلبات اللحظة الفلسطينية الراهنة، في مثل هذه المراجعة. وبهذه المناسبة، جدير بنا أن نتذكر دوماً الحقيقة القائلة بأنه "محكوم على الذين لا يتعلمون من التاريخ أن يكرروه" – صادق جلال العظم.

هلغى باومغرتن:

تدرس حالياً العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، وهي ممثلة الهيئة الالمانية للتبادل العلمي في فلسطين. درّست في كل من توبيجن، نيويورك، لندن، وحصلت على شهادة الدكتوراه من برلين. درست في السابق في الجامعة الامريكية في بيروت، وجامعة جوتيجن، والجامعة الحرة في برلين. لها العديد من الاصدارات حول تاريخ وسياسة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، بالاضافة الى الهجرة العمالية في الشرق الاوسط، والسؤال حول التحول الديمقراطي في دول المشرق. في العام ٢٠٠٢ اصدرت في الالمانية كتاب حول السيرة السياسية لحياة ياسر عرفات. وتعمل حالياً على اعداد كتاب حول حركة حماس وسيصدر في اللغة الالمانية.

برزو النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية.. والمنظمات غير الحكومية المحلية
ساري حنفي و ليندا طبر

يهدف هذا الكتاب إلى تقصي طرق تأثير المانحين والمنظمات الدولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بسياسات التنمية وتعزيز عملية الدمقرطة. كما يبحث الكتاب في قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على المساهمة في تشكيل الأجندات العالمية من خلال الناشطية العابرة للحدود القومية والمؤتمرات الدولية. من أجل تحديد هذه الإشكاليات الواسعة، قد قام المؤلفان بتناول منظمات تنتمي إلى ثلاثة قطاعات: الصحة، المرأة والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن خلال البحث في هذه القطاعات الثلاثة تبين لهما التأثير المهم للتفاعل بين ا"لعالمي" و " المحلي" في العلاقات الدولية الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بصناعة المساعدات، وكذلك فيما يتعلق بتشكيل النخب المحلية؛ بمعنى أن الأطراف الفاعلة والهيكليات الاجتماعية المحلية لم تكن ساكنة ولعبت دوراً ولو ضعيفاً في العلاقات العابرة للحدود القومية، وحاولت المفاوضة لإيجاد مكان لها في نظام المساعدات.

ولكن هذه الدراسة بينت أنه كان هناك هامشاً مهم للمفاوضات لم تستثمره المظمات الأهلية الفلسطينية بشكل كافٍ.

المؤلفان :

ساري حنفي: أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية في بيروت ومدير سابق للمركز الفلسطيني للاجئين والشتات "شمل"–رام الله. له سبعة كتب وعدد كبير من المقالات في اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية حول موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي للاجئين، والشتات، ودراسات حول الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية.

ليندا طبر: طالبة دكتوراه في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن.
لها مؤلفات عن الانتفاضة الفلسطينية.

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية
رجا بهلول

جديد

دراسة نقدية للمواقف الرئيسية التي يمكن العثور عليها في الأدبيات الإسلامية السياسية المعاصرة بخصوص مسألتي نظام الحكم والديمقراطية. يرى الكاتب أن هناك ثلاثة مواقف أساسية ترتد إليها جميع المواقف مهما كثرت، وهي: الأصولية، الإسلام المعتدل، الإسلام الليبرالي. تمثل هذه المواقف الأساسية اجتهاداً في تفسير الإسلام، نصوصاً ومقاصد شرعية، كما تمثل رؤية في كيفية المواءمة بين الدين والحياة المعاصرة.

لا يجد الكاتب سبيلاً للتوفيق بين الأصولية ومتطلبات الديمقراطية على وجه العموم، على الرغم من أن الفكر الأصولي يلتقي، ولو شكلياً، مع الديمقراطية في المناداة بحكم القانون، ومساءلة الحاكم وأمور أخرى. أما الإسلام الليبرالي الذي يدعو إلى تفسير الشريعة بطريقة روحية أخلاقية عامة، فهو منفتح تمام الانفتاح على الديمقراطية فكراً ومؤسسات، بل إنه لا يعادي العلمانية، وبخاصة إذا كانت هذه الأخيرة لا تحارب الدين.

يبقى الإسلاميون المعتدلون، هم التيار الغالب في مجال الفكر الإسلامي السياسي المعاصر. ويعتقد الكاتب أن موقف هؤلاء يتسم بدرجة لا يستهان بها من الغموض والتذبذب، وأن الظروف والتطورات قد تدفع بهم إما نحو الأصولية وإما نحو الليبرالية.

رجا بهلول:

يعمل أستاذاً ورئيساً لقسم الفلسفة في جامعة الإمارات العربية المتحدة. له عدد من الأبحاث المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية (بعضها مترجم إلى الإيطالية) في الفلسفة الغربية، والفلسفة الإسلامية، وعلم الكلام، والفكر الإسلامي السياسي. يهتم بقضية الديمقراطية في الفكر العربي–الإسلامي المعاصر. صدر له في العام ٢٠٠٠ عن مؤسسة مواطن كتاب بعنوان دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية.

التنظيمات والاحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني
جميل هلال

شكلت الأحزاب السياسية منذ ظهور النظم الديمقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر الأدوات الأهم والأكثر تأثيراً في الحياة السياسية العامة في الدولة الحديثة.

وتولت مع الاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية توجيه عمليات التغيير السياسي والاجتماعي.

ويمكن القول، على الصعيد السياسي، إن الحزب السياسي والدولة الحديثة (القومية) ترافقا وميّزا العصر الحديث عن سابقاته.

وعلى الرغم من التساؤلات التي باتت تطرح في العقدين الأخيرين حول تراجع دور الأحزاب التمثيلي والتعبوي قياساً بمراحل سابقة، وعلى الرغم، كذلك، من تذمر وخيبة أمل أعداد متزايدة من المواطنين في العديد من الديمقراطيات الليبرالية من دور الأحزاب الراهن، فإنها حافظت على كونها الأداة الأبرز للتمثيل السياسي، والأقدر على التنافس الديمقراطي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية.

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية
إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

نظرية التحول في الانتقال إلى الديمقراطية تمثل تحول في الاجتهادات النظرية من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على النظام السياسي والنخب التي تكونه، وتركز بالأساس على تفكيك مصطلح "نظام حكم"، بحيث يعني قواعد ومؤسسات يخلقها الفاعلون الأخلاقيون التي بدورها تحد من اختياراتهم. توجد هنا مرحلة تمتد من تفكك النظام القائم وحتى اتفاق اللاعبين الرئيسيين على مؤسسات ومعايير جديدة. في هذه المرحلة، يكون التركيز على اختيارات اللاعبين. بعدها تأتي مرحلة أخرى يتم بها تعزيز هذه المؤسسات التي ستشكل بنى تفرض قيوداً معينة على تصرفات واختيارات اللاعبين.

ويتناول هذا الكتاب بعد التطرق إلى الاجتهادات النظرية المختلفة، مسألة سيطرة "براديغم التحول" (transition paradigm) الذي بدأ مع دانكوارت روستو، وتطور فيما بعد على يد شميتر واودينيل والثمانينيات. ثم يتناول أثر التغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق على إعادة نظر ببراديغم التحول من خلال مصطلح المجتمع المدني والإطار الخارجي الدولي.

جوني عاصي:

خريج معهد الدراسات السياسية وحاصل على لقب الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من كلية الحقوق جامعة جون مولان في مدينة ليون. حالياً، يُدرس القانون الدولي والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت. صدر له دراسة حول "الامم المتحدة: ازمة الدبلوماسية المتعددة الاطراف" ورقة استراتيجية معهد ابو لغد للدراسات الدولية ٢٠٠٤، ومقدمة كتاب "تحولات سياسية في العالم العربي" الجزء الثاني، بالاضافة الى تعقيبات على اوراق بحثية قدمت الى معهد ابو لغد للدراسات الدولية.

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الاسيرة
إياد الرياحي

يعالج هذا الكتاب الحياة الداخلية للأسرى التي هي محل اهتمام الكثيرين، سواء ممن عايشوا تجربة السجون أم من المتابعين لقضية الأسرى. هذه التجربة، التي بدأت من بداية الاحتلال ولم تنته بوجود السلطة الفلسطينية، حملت معها الكثير من المتغييرات على صعيد الحياة الداخلية للأسرى. كانت أهم هذه التغيرات تلك التي طرأت على الوضع التنظيمي لفصائل الحركة الأسيرة، وما حملته من إمكانيات للتطرق إلى موضوعات لم يكن بالإمكان الحديث عنها، وظلت أعواماً طويلة تحت السطح. ساعد على هذا التوجه تراجع التعصب للبنى الموجودة، حيث بدا الأسرى أكثر موضوعية في تقييم تجربتهم، وأكثر موضوعية في محاكمة التجربة العامة. حدث ذلك ؟ وربما ؟ لأن التجربة تراكمت ونضجت، كما يرى البعض، أو بسبب حالة الضعف والترهل التي تعيشها الحركة الأسيرة، بما أفضى الى حالة من الانفتاح، كما يرى البعض الآخر.

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا
وأحمد سامح الخالدي

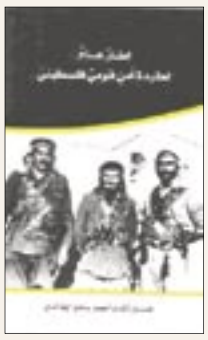

يواجه الفلسطينيون تحديات فريدة لأمنهم القومي كشعب تحت الاحتلال وفي المنافي في الشرق الاوسط والعالم. هذا الكتاب هو الاول من نوعه الذي يعالج القضايا الامنية من وجهة نظر فلسطينية ، سواء بحل الدوليتين او بدون. المؤلفات يستكشفان مجالات جديدة بالتركيز على الحاجات الفلسطينية الوطنية وسبل الدفاع عن الشعب الفلسطيني اينما وجد.

الهدف الاساسي للكتاب هو وضع اساسات امنية لا عدوانية جديدة للفلسطينيين. وطرح القضايا والمشاكل الامنية القومية التي تواجه الفلسطينيين للنقاش والبحث وذلك بغية التوصل الى صيغة توافقية حول معضلة الامن وكيفية الدفاع عن الحقوق والمصالح الفلسطينية.

المؤلفان:

حسين آغا وأحمد سامح الخالدي: باحثان في الشؤون السياسية والاستراتيجية.

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

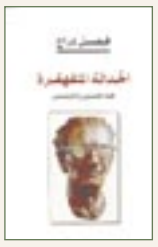

باستثناء أسماء ثقافية قليلة، تدور الثقافة العربية اليوم في حلقة مفرغة، حدّها الأول الدفاع عن "أصالة" لا تحديد فيها، وحدها الآخر الحديث عن "حداثة" لا تقل ضبابية. وبسبب تجريد لا تحديد فيه يميل الطرفان إلى "الكليات"، التي تسمح بأسئلة سهلة وبإجابات أكثر سهولة، بعيداً عن الواقع المعيش والتاريخ القريب الذي أفضى إليه. بل إن في هذه الثقافة، الملتفة حول ذاتها إلى حدود الانغلاق، ما يحيل على "حرب أهلية ثقافية" أكثر مما يحيل على غيرها. يسعى هذا الكتاب إلى حوار مع الثقافة العربية الحديثة، متوجها إلى اسمين، أحدهما طه حسين، الذي لا يزال، على الرغم من الظلام المسيطر، يعثر على قراء وتلاميذ، وثانيهما أدونيس، الذي يلقي بأسئلة متمردة كثيرة، واضحة متسقة حيناً، وقليلة الوضوح والاتساق أحياناً أخرى.

فيصل دراج:

ولد في الجاعونة ، فلسطين عام ١٩٤٣ وأكمل دراسته الجامعية في دمشق، وأنجز دكتوراه في الفلسفة من فرنسا عام ١٩٧٤، موضوعها الاغتراب والاغتراب الديني عند كارل ماركس.

عمل لاحقاً في مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت، وساهم في معظم المجلات الفلسطينية والعربية، وعلم فترة في المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق. أصدر بالتعاون مع عبد الرحمن منيف وسعد الله ونوس دورية "قضايا وشهادات" وصدر منها سبعة مجلدات، كما اصدر بالتعاون مع جمال باروت ستة مجلدات بعنوان: مصائر الأحزاب السياسية في الوطن العربي.

من كتبه: "الواقع والمثال"، "دلالات العلاقة الروائية"، "ذاكرة المغلوبين"، "الرواية وتأويل التاريخ"، "مستقبل النقد العربي" (بالتعاون مع سعيد يقطين)، "نظرية الرواية والرواية العربية". فاز الكتاب الأخير بجائزة أفضل كتاب عربي في مطلع الألفية الثالثة، وذلك في معرض الكتاب في القاهرة ، كما حظي هذا الكتاب أيضاً بجائزة الإبداع الأدبي في فلسطين لعام ٢٠٠٢.

الطبقة الوسطى الفلسطينية
بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

نادرة جداً هي الدراسات عن الطبقة الوسطى لا في فلسطين فحسب، بل في المجتمعات العربية ايضاً، ولأكثر من سبب. قد يكون بينها النقص في المعطيات الإحصائية والمسحية، والميل السائد منذ الثمانينيات الى التركيز على القضايا المتعلقة بالهوية، لا على الانقسامات والصراعات الاجتماعية. يبحث هذا الكتاب في موضوع الطبقة الوسطى الفلسطينية، ويتطرق الى أسئلة عن العلاقة بالطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وهو يتناول مراجعة للمفهوم، قبل أن يتفرغ لمناقشة وتفحص بنية وآليات إنتاج الطبقة الوسطى في الضفة وقطاع غزة عبر منهجية متعددة الأدوات جمعت بين مناهج بحثية، وأولت أهمية خاصة للحوار واللقاء مع طيف واسع من شخصيات تمثل الطبقة الاجتماعية وعلى صلة ومعرفة بها، الأمر الذي أتاح لها تمثيل رؤاها وهمومها وهواجسها بنفسها. لكن الباحث لم يغفل دور المشاهدة العينية والاتسعانة بما يرد في الصحافة، وما يعقد من مؤتمرات وندوات، وما ينشر في المجال الأدبي، ولذا يجمع الكتاب بين تحليل وتأملات الأفراد أنفسهم وبين تحليل وتأملات الباحث، في حوار مع تصرزات وخطابات شخوص موضوعه، وهم يعيشون يوميات مجتمع فلسطيني في صراعه من اجل كسب انعتاقه وتحقيق إنسانيته وبناء مستقبله بحرية.

جميل هلال:

سوسيولوجي وكاتب، له عدد من المؤلفات والمقالات والكتب. من هذه الكتب: "استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط"، "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو"، "تكوين النخبة الفلسطينية". وله مساهمات في مجلات ودوريات عربية وأجنبية. وهو محرر مشارك في "مجلة الدراسات الفلسطينية

الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨–٢ –(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥–٢ –(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org